وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كليـــــــــة الآداب و اللغات

قسم الآداب و اللغة العربية

مقولة الوجوب بين التقعيد والاستعمال

مذكرة لنيل شهادة الماستر في الآداب و اللغة العربية

تخصص : علوم اللسان العربي

إعداد الطالب :

صلاح الدين يحي

إشراف الدكتورة

دليلة مزوز

السنة الجامعية :

1435 /1436 هـ

2014 /2015 م

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ قَالَ يَٰقَوۡمِ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنۡهُ رِزۡقًا حَسَنٗاۚ وَمَآ أُرِيدُ أَنۡ أُخَالِفَكُمۡ إِلَىٰ مَآ أَنۡهَىٰكُمۡ عَنۡهُۚ إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُۚ وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ ٨٨ ﴾

سورة هود الآية88

صدق الله العظيم

الشـــــــكر والتقـــــــدير

لا يسعني وأنا أتم هذا البحث إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان والتقدير إلى أستاذتي المشرفة الدكتورة **دليلة مزوز** لتفضلها بالموافقة على الإشراف لإنجاز هذا البحث، وإخراجه إلى حيز الوجود، فجزاها الله عني الخير الوفير، وبارك الله في دينها وعملها وصحتها، وجعلها نبراس علم تستضيء بها الأجيال. وهيهات أن تفي الكلمات جزيل فضلها.

وكذلك أتقدم بخالص شكري وتقديري للأستاذ الدكتور محمد الأمين ملاوي لما قام به من جهود ساعدتني على مواصلة البحث فجزاه الله عني الخير والعافية.

كما لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير للجنة المناقشة، وأنا اليوم أقف إجلالا واحتراما لملاحظاتهم القيمة، وتصويباتهم الدقيقة، لكي يجعلوا بحثي عملا متكاملا بإذن الله.

وأخيرا أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لكل من مد لي يد العون، وساعدني في انجاز هذا البحث.

فجزاهم الله عني جميعا الخير في الدنيا والآخرة وزاد في ميزان حسناتهم.

يحـي صلاح الديـــن

مقدمة

تقف اللغة العربية الآن في مواجهة حقيقية أمام تيارات فكرية مختلفة، تسعى إلى تهميشها والتقليل من شأنها، متخذة حججا واهية كاتهام العربية بالجمود وعدم القدرة على مواكبة تطورات المصطلحات المعرفية، وتجدنا في خضم هذه المعمعة الكلامية الخالية من البراهين المنطقية، أحوج ما نكون لأن نتمسك بأركان هذه اللغة، وننقب في تراثها الضخم بحثا عن اللآلئ الثمينة المدفونة في ذلك التراث. إن إعادة النظر في هذا التراث، والتفكير فيه، ودراسته من جديد، لكفيل بتوضيح المقدرة الفائقة لهذه اللغة على هضم كل ما يعتقد البعض بأن هضمه متعسر من التراكمات الحضارية الجديدة. ولعل النظر في النحو، وتراثه الكبير لمسألة ضرورية وملحة لا تقل الحاجة إليها مهما مر الوقت، ذلك لأن الكثير من قضايا النحو تطرح نفسها في حلل جديدة تحكيها العصور الحديثة.

إن النحو قد بدأ من منطلق عظيم هو السعي لفهم معاني القرآن الكريم ومعرفة أساليب التعبير عن تلك المعاني، والكشف عن أسرار بلاغته ووجوه إعجازه، ثم ارتقى النحاة به إلى أرفع مستويات الرقي العقلي، فبعدما جمعت المادة النحوية، ووضعت القاعدة واستقرت في أذهان النحاة، لم يعد هناك مجال لشك حول وجود فجوة واسعة بين القاعدة والاستعمال، فقد حاول علماء العربية سد هذه الفجوة وتسويغ المفارقة الناشئة بينهما عبر وسائل عديدة منها، الضرورة، والشذوذ، ووصف بعض الاستعمالات باللغات وقصر بعضها على لهجات معينة، وكان من واجب النحوي أن يصف اللغة وصفا محايدا، فلا يحق للباحث أن يصف بعض الاستعمالات التي وردت عن العرب الفصحاء بالخطأ. فكان الوجوب عند النحاة الأوائل ينبني على أساس الاستقراء للكلام العربي، وكانت أكثر أحكام الوجوب كثرة الاستعمال، وما قيس على ما كثر استعماله، فألزم النحاة المتحدث بالعربية طريقة العرب في كلامهم، وللوجوب صورتان: إحداهما: ماألزمته العرب، والثانية: ماألزمته قوانين النحو والقواعد التي لا يجدون محيصا عنها. ومن هنا يتبين لنا أهمية موضوع بحثنا الموسوم بـ « **مقولة الوجوب بين التقعيد والاستعمال** »؛ فنحاتنا يبنون الوجوب النحوي على التكليف واللزوم، ومن هنا نطرح جملة من التساؤلات:

إن أحكام النحاة منها ما هو حكم تقويمي فقط ومنها ما هو حكم تعليلي فلقد استعمله النحاة علة لبيان سبب تركيب ما، أو قاعدة نحوية معينة ؟ فهل أحكام الرد القطعي التي تخالف الوجوب تستند في ردها إلى الدلالة النحوية ؟ فمن هذه التراكيب ما هو مستقيم نحويا لكنه خاطئ دلالي ؟ إن تعبير النحاة عن الوجوب بالصيغة الفعلية يحمل في طياته الاشارة إلى سن قاعدة نحوية يجب التنبه عليها والسير على منوالها، فهل للاستعمال اللغوي أن يتوقف عند حدود القاعدة النحوية ؟ وإلى أي مدى يمكن أن يتوافق الاستعمال اللغوي مع صنعة النحاة ؟

وانطلاقا من هذه التساؤلات التي تدفعنا للبحث والتنقيب على مسلك الحكم الموضوعي والتقييم الشامل في ضوء النظر اللغوي للوجوب في معالم الجملة العربية، وقد حاولنا في مسيرة بحثنا هذا الذي ارتكز في عرض مادته على المنهج الوصفي والمنهج التاريخي بصفتهما المناهج التي يتم بواسطتها البحث في المصنفات والكتب النحوية التراثية، وأثناء عملية البحث اعتمدنا على خطوات منهجية علمية دقيقة قوامها مقدمة مرفقة بثلاثة فصول وخاتمة، يرتبط الفصل الأول بالموضوع الرئيس، وهو تحديد مصطلحات عنوان البحث، هذه المصطلحات التي أتينا على أهم المسائل فيها نحو: الوجوب لغة واصطلاحا، المصطلحات الدالة على الوجوب عند النحويين، إشكالية التقعيد النحوي والاستعمال، ثم الوقوف على أجزائها، وتتبع اتجاهات النحاة فيها، ورصد مناهجهم لوضع الحكم النحوي واستخلاص النتائج التي ظلت إلى أمد بعيد وجهة الباحثين وغايتهم المرجوة.

أما الفصل الثاني فقد اتجه إلى تحديد مصادر أحكام الوجوب في التقعيد النحوي، فقد تم التركيز على القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب (شعرا، ونثرا)، فنعني بالمصادر تلك المنابع التي استقى منها النحاة القواعد والضوابط النحوية.

أما الفصل الثالث فمعقود أساسا لغرض الوجوب النحوي في الجملة العربية التي ارتبطت بالوجوب النحوي في العناصر الاسنادية في الجملة الاسمية، فقد تم التركيز على

مفهوم الجملة وتأليفها، مفهوم الجملة الاسمية والترتيب فيها، وعلى حالات تقديم المبتدأ على الخبر وجوبا، وحالات تقديم الخبر على المبتدأ وجوبا، وحالات إضمار المبتدأ والخبر وجوبا وجوازا، مع التعرض لبعض الاستعمالات من فصيح الكلام التي تخالف الوجوب، كما ارتبط البحث بالوجوب النحوي في الجملة الفعلية، وقد تم التركيز على مفهوم الجملة الفعلية وتأليفها، وحالات تقديم المفعول به على الفعل والفاعل وجوبا، وحالات تقديم المفعول به على الفاعل وجوبا، وحالات إضمار العناصر الاسنادية وجوبا وجوازا في الجملة الفعلية بالوقوف على أجزائها: كحالات إضمار الفعل والفاعل جوازا في الجملة الفعلية، وحالات إضمار الفعل والفاعل وجوبا في الجملة الفعلية ومنه نستخلص إلى خاتمة الدراسة، وهي مجموعة النتائج التي توصلنا إليها.

وبما أن طبيعة البحث تستوجب أن يتيسر فيها شيء ويتعسر آخر، فإن لبحثنا هذا صعوبات لعل أبرزها: مشقة البحث في أمهات الكتب، وكذا مصاعب تعود في طبيعتها إلى خصوصية الموضوع وجدّته، وذلك لقلة الدراسات السابقة حول هذا الموضوع.

كما اعتمدت في هذا البحث على مصادر ومراجع أبرزها: الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي (لصباح علاوي السامرائي)، كتاب أحكام الوجوب في كتاب سيبويه (لموزة المقبالي)، والأحكام التقويمية في النحو العربي (لنزار بنيان شمكلي ضمد الحميداوي)...إلخ

وفي الاخير لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذتي المشرفة الدكتورة **دليلة مزوز** على المجهودات التي بذلتها وتوجيهاتها برأيها السديد، فجزاها الله خير الجزاء.

الفصل الأول: تحديد مصطلحات عنوان البحث:

I. معنى الوجوب لغة واصطلاحا:

1. الوجوب لغة.

2. الوجوب اصطلاحا.

II. المصطلحات الدالة على الوجوب عند النحويين:

1-المصطلحات الدالة على الوجوب عند سيبويه في الكتاب.

2-المصطلحات الدالة على الوجوب عند الفراء في معاني القرآن.

3-المصطلحات الدالة على الوجوب عند الأخفش في معاني القرآن.

4-المصطلحات الدالة على الوجوب عند المبرد في المقتضب.

5-المصطلحات الدالة على الوجوب عند ابن جني في الخصائص.

III. اشكالية التقعيد النحوي والاستعمال.

في الواقع إن لفظ الوجوب لم يكن مستعملا عند النحاة بلفظه الصريح، بغرض الوجوب والقطعية في حكم من الأحكام النحوية، لكن نجدهم يقولون عن الكلام المثبت أو غير المنفي بمصطلحات أخرى كاللزوم مثلا بأساليب وعبارات مرادفة للوجوب معنويا، بيد أنه شغل حيزا بارزا بين النحاة فما ماهيته ؟

I. معنى الوجوب لغة واصطلاحا :

1- الوجوب لغة: << الواو والجيم والباء أصل واحد يدل على سقوط الشيء ووقوعه ثم يتفرع >>[1] وورد في لسان العرب لابن منظور: << وجب الشيء وجوبا أي لزم وأوجبه هو وأوجبه الله واستوجبه أي استحقه، وفي الحديث غسل الجمعة واجب على كل محتلم، قال ابن الأثير: قال الخطابي: معناه وجوب الاختيار والاستحباب دون وجوب الفرض واللزوم، وإنما شبهه بالواجب تأكيدا كما يقول الرجل لصاحبه، حقك علي واجب، وكان الحسن يراه لازما، وحكى ذلك عن مالك يقال وجب الشيء يجب وجوبا إذا ثبت ولزم، والواجب والفرض عند الشافعي سواء. وهو كل ما يعاقب على تركه، وفرق بينهما أبو حنيفة فالفرض عنده آكد من الواجب وفي حديث عمر رضي الله عنه: أنه أوجب نجيبا، أي أهداه في حج أو عمرة كأنه ألزم نفسه به، والنجيب من خيار الإبل، ووجب البيع يجب وجبة، وأوجبت البيع فوجب، وفال الليحاني: وجب البيع جبة ووجوبا، وقد أوجب لك البيع وأوجبه هو إيجابا (كل ذلك عن الليحاني) وأوجبه البيع مواجبة ووجابا عنه أيضا>>[2]

ويعرفه الزبيدي بقوله: << الوجوب في اللغة إنما هو الثبوت قلت وهو قريب من اللزوم ... يقال وجب الشيء وجوبا إذا ثبت ولزم. >>[3]. وللوجوب في اللغة معاني أخرى كثيرة من ذلك ما جاء في مقاييس اللغة : <<وجب البيع وجوبا حق ووقع >>[4] وفي القاموس

(1) أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي،(د،ط)، القاهرة، 1972 م، ص 89.

(2) ابن منظور، لسان العرب، مادة (وج ب)، دار صادر، ط1، بيروت، لبنان، 1990م، ص 793.

(3) الزبيدي، تاج العروس، تح عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، (د،ط)، 1965م، ص 333.

(4) أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، ص 89.

المحيط : " وجب يجب وجوبا وجبة أي : لزم وأوجبه ووجبة وأوجب لك البيع مواجبة ووجابا"[1] ووردت لفظة الوجوب في قاموس محيط المحيط: " وجب الشيء: يجب وجوبا وجبة لزم وثبت "[2]

كما وردت لفظة الوجوب في أساس البلاغة: "وجب لي عليه كذا، وأوجبه على نفسه واستوجب العقاب ووجب البيع وأوجبته وفعلت ذلك إيجابا لحقه، وهذا أقل مواجب الأخوة، وقلت وجابا، وقد وجب وجيبا وضربه فوجب: خر ميتا، وفي مثل "بك الوجبة" و"بجنبه فلتكن الوجبة". وسمعت للحائط وجبة: وقعة، ووجب البعير: برك حتى سمع صوت كركرته، ووجبت الشمس: غابت، وأوجب فلان الأكلة في اليوم والليلة. والأصل أن لا يقع الأكل إلا وقعة واحدة، وقد أوجب وتوجب، ووجب عياله وفرسه توجيبا أي عودهم الوجبة"[3] .والوجوب في معجم التعريفات: " الوجوب هو ضرورة اقتضاء الذات عينها وتحققها في الخارج ، وعند الفقهاء: عبارة عن شغل الذمة. الوجوب الشرعي هو ما يكون تاركه مستحقا للذم والعقاب، والوجوب العقلي ما لزم صدوره عن الفاعل بحيث لا يتمكن من الترك بناء على استلزامه محالا.وجوب الأداء: عبارة عن طلب تفريغ الذمة، وجه الحق، هو ما به الشيء حقا. إذ لا حقيقة لشيء إلا به تعالى، وهو المشار إليه بقوله تعالى: ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾" [4]. وهو عين الحق في كل شيء " [5]

ووردت لفظة الوجوب في المعجم الوسيط: " وجب الشيء يجب وجوبا وجبة، لزم وثبت وسقط إلى الأرض، وفي التنزيل العزيز:﴿ فَٱذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا صَوَآفَّ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا

(1)- الفيروز أبادي، قاموس المحيط، ضبط وتوثيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، ط1، بيروت، لبنان، 2003 ص130.

(2)- بطرس البستاني، محيط المحيط، قاموس مطول للغة العربية، مكتبة لبنان، طبعة جديدة، بيروت، لبنان، 1987، ص958.

(3)- الزمخشري، أساس البلاغة، تح محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1419هـ، 1998م، ج2، ص320.

(4)- *سورة البقرة، الآية* 115

(5)- الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تح محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، (د،ط)، القاهرة، مصر، (د،ت)، ص 209،210.

فَكُلُواْ مِنۡهَا وَأَطۡعِمُواْ ٱلۡقَانِعَ وَٱلۡمُعۡتَرَّۚ ﴾[1] ويقال وجب الإبل إذ لم تكد تقوم عن مباركها كأن ذلك من السقوط والقلب وجيبا، وجبانا، خفق واضطرب ورجف، وفلان وجبة، أكل أكلة واحدة في اليوم، وفلان وجوبا وموجبا مات، والشمس وجبا ووجوبا: غابت.

والوجوب عند الفقهاء عبارة عن شغل الذمة وضرورة اقتضاء الذات عينها وتحقيقها في الخارج"[2] وورد في معجم المنجد في اللغة: " والوجبة: الوقعة ومنه قولهم وجبت الشمس وجوبا سقطت، ووجب القلب: خفق، والوجبة، الأكلة في اليوم والليلة، وجمعها وجبات، قال بشار بن برد:

واستعن بالوجبات عن ذهب لم يبق قلبك لامرئ ذهبه

يرد الحريص على متالفه والليث يبعث حينه كلبـــه

والوجب: بغير هاء: الجبان قال الأخطل:

أخو الحرب ضرأها فليس بناكل جبان ولا وجب الفؤاد ثقيل ".[3]

فإن هذه التعريفات اللغوية للوجوب يجمعها معنى مشترك، وهو الثبوت واللزوم والوقع والحق الذي يقتضي القضاء بالثبوت واللزوم.

2- الوجوب اصطلاحا: أما في الاصطلاح فلم أجد في ما توفر لي من مصادر أصول النحو العربي أحدا أشار إلى تعريف (الوجوب) بوصفه مصطلحا نحويا وإنما كان النحويون يستعملون (الواجب) بمعنى: الثابت الذي هو ضد النفي بجانب استعماله في مواضع أخرى بمعنى اللزوم، وقد عرفه السيد الجرجاني بقوله: " الوجوب: هو ضرورة اقتضاء الذات عينها وتحقيقها، وهو نوعين: شرعي وعقلي. والوجوب العقلي: ما لزم صدوره عن الفاعل بحيث لا يتمكن من الترك بناء على استلزامه محالا. "[4] ثم إن

(1)- سورة الحج ، الآية36.

(2)- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط4، مصر، 1425هـ-2004م، ص 1012، 1013.

(3)- ابو الحسن علي بن الحسن الضائي، المنجد في اللغة، تح أحمد مختار عمر، ضاحي عبد الباقي، عالم الكتب، ط2، القاهرة، مصر، 1988، ص 345.

(4)- علي بن علي الجرجاني، التعريفات، تح ابراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت، 1405هـ، ص323.

كل ما ورد في الكتب من التعريفات والحدود العامة يدل على معنى متقارب للوجوب، يدور حول الثبوت واللزوم والفرض."[1] والغريب أن الرماني في حدود تجاهل الواجب مع أنه عرف صور الأحكام الأخرى ومنها اللازم بقوله: " اللازم هو المار على طريق المطرد ".[2] والفرق دقيق بين اللزوم والوجوب إذ أن الوجوب حكم واللزوم يصح أن يكون وصفا والوجوب ما ثبت بالنص والدليل.

وأما الأصوليون فقد عرفوا الواجب بتعريفات قريبة من معناه في الجذر (وجب) وهو اللزوم، وكان لهم كلام في تحديده بين الإيجاز والتفصيل، " فالظاهرية والشافعية جعلوه والفرض سواء." في حين فرق الحنفية بين الفرض والواجب نظرا إلى دليل لزوم الفعل فجعلوا الواجب أقل رتبة من الإلزام، فإذا كان الدليل ظنيا لا قطعيا كخبر الاحاد الواجب به لزوم الأضحية، فالفعل هو الواجب، وإذا كان الدليل قطعيا لا ظنيا كنصوص القرآن في لزوم الصلاة على المكلف فالفعل هو الفرض." [3] ومنها فالواجب قد يكون إما نص عليه باللزوم والثبوت أو غير ذلك.

والذي يهمنا في هذا المقام هو الواجب النحوي الذي يمكن تعريفه بأنه: " ما ألزمه النحوي المتكلم بالعربية مما يبعده عن الخطأ أو القلة أو الشذوذ بدليل لا يعارضه ما يقتضي اطراد غيره وكثرته "[4] فالواجب النحوي ليس مطابقا لمعناه الفقهي، وهو إن كان

---

(1)- عبد الرؤوف المناوي، التوقيف على مفاهيم التعاريف، تح محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر،ط1، بيروت، 1410هـ، ص615.

(2)- زكريا بن محمد الأنصاري، الحدود الأنيقة، تحرير مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، ط1، بيروت، 1411هـ، ص73.

(3)- صباح علاوي السامرائي، الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي، دار مجدلاوي، ط1، عمان، 2011-2012، ص44-45.

(4)- صباح علاوي خلف، ظاهرة الوجوب النحوي في كتاب سيبويه ومعاني القرآن للفراء، رسالة ماجستير، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2003م، ص11.

ثبوته بدليل قطعي لكن لا يدخل مخالفه دائما في حيز الخطأ واللحن، لأن الوجوب في الحكم النحوي يحكم به المجتهد في النحو بحسب ما تحصل بين يديه من أدلة توقع الحكم عنده إلى مستوى الفرض.

ولكنه عند غيره قابل للبحث والاستقراء، فإذا ثبت ما يخالفه بالحجة والدليل خرج من حيز الوجوب إلى حيز المختلف فيه، ليدخل بعد ذلك " باب الراجح والمرجوح " فإذا كان ما يخالفه قليلا أو شاذا فلا يخرج الحكم من حيز الوجوب "[1] " وهناك بعض الباحثين الذين خالفوا تمام حسان للوجوب النحوي في قوله: وحين يقول النحوي: (يجب كذا) فالمقصود أن هذا الواجب أصل من الأصول التي لا يجوز للمتكلم أن يخالفها دون أن يتخطى سياج النحو. "[2] فليس لأحد حتى ولو كان موصوفا بالفصاحة أن ينصب فاعلا وأن يقدمه على فعله لأن رفع الفاعل وتأخره حكم واجب "[3] فهو بهذه الصورة يضيق مساحة الوجوب إلى أبعد حد، والدقيق أن لكل نحوي أحكاما واجبة بحسب ما تأتي له من الأدلة. ولا يعني هذا فوضى في الأحكام. ولكن يشير هذا إلى أن باب الاجتهاد لم يغلق أمام علماء النحو على الرغم من انحصاره بمرور الزمن وقد ترى النحوي الواحد يوجب مسألة ما وفي الوقت ذاته يروي ما يخالفها، لأن هدفه في الوجوب هو نقل المتكلم إلى الأفصح الأصح، وأما ما يخالفه فربما خرج عن الصحة إذا غير المعنى، وقد يخرج من المطرد إلى القليل الشاذ، إذ أن محور اهتمام النحويين هو القياس على المطرد الكثير والقياس لا توجب تخطئته، وإنما يوصف ما جاء خلافه بالشذوذ على أن يكون جاريا على وجه من سنن العرب في كلامها وإن لم تطرد به الأمثلة قال سيبويه :" الشاذ إذا كان له وجه جيد"[4] وعلى هذا فالمستوى الصوابي للكلام: " هو ما كان موافقا للقياس على الكثير

---

(1)- صباح علاوي خلف، ظاهرة الوجوب النحوي في كتاب سيبويه ومعاني القرآن للفراء، ص11.

(2)- تمام حسان، الأصول دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر عند العرب، عالم الكتب، ط1، القاهرة، 1420هـ، 2000م، ص207.

(3)- صباح علاوي السامرائي، الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي، ص45.

(4)- سيبويه، الكتاب،ج2، ص164.

أو جاريا على وجه من سنن العرب في كلامها. "[1] فمن هنا لا نجد للوجوب تعريفا صريحا في الكتب النحوية القديمة، فالنحاة كانوا يمثلون له تمثيلا دون الوقوف على تعريفه، فهم حين يذكرون أقسام الأحكام النحوية يذكرون الواجب منها بقولهم: " والواجب كرفع الفاعل ونصب المفعول به وجر المضاف إليه. وأما في الكتب الحديثة فتذكر صاحبة كتاب " الوجوب في النحو ". فإنها لم تقف على تعريف له عند القدماء وتعرفه هي بأنه: " لزوم الكلمة حالة تركيبية. ويعرفه أستاذها سعد الغامدي بأنه: " التزام المتكلمين للغة ما أحوالا تركيبية لعلة ظاهرة أو محتملة. "[2] ويقول صاحب "معجم المصطلحات النحوية والصرفية": " والواجب ما تقع حالة الوجوب، وهو قسيم الجائز والممتنع والشاذ "[3] ويمثل له قائلا: " إن تقديم الفاعل أمر طبيعي ويجوز تقديم المفعول به إن لم يوجد مانع لذلك ... وأما إن وجد المانع فهنا يجب تقديم الفاعل ... ويمثل للمانع بتوافق الأواخر في مثل قولك: ضرب موسى عيسى، فتقديم الفاعل هنا واجب " ثم يعرف الوجوب بقوله: " أحد الأحكام التي تتصف بها التغيرات في طرق تركيبها واعرابها أو صياغة ألفاظها وهو في مقابل الجواز والشذوذ والامتناع " ، ثم يقول إن الوجوب في الحقيقة يعني الانتحاء بما يقرب على القاعدة انتحاء واجبا لا يسوغ معه وجه آخر "[4] وهنا فالواجب النحوي الثبوت واللزوم على حالة تركيبة في الكلام فصيحة وصحيحة تحددها القاعدة النحوية.

وتذكر الدكتورة دليلة مزوز السمات الثابتة لأحكام النحاة وتقول: " اتسمت أحكام النحاة بنوعين من السمات: سمات ثابتة وهي الأصول التي لم يختلفوا فيها وسمات متغيرة

---

(1)- محمد كاظم البكاء، منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، دار الشؤون الثقافية العامة، (د.ط) بغداد، 1989، ص 209.

(2)- موزة المقبالي، أحكام الوجوب في كتاب سيبويه، الانتشار العربي، ط1، بيروت، لبنان، 2009، ص90.

(3)- محمد اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية في الدرس اللغوي القديم والحديث، دار المسيرة، ط1، عمان، 2007م، ص238.

(4)- محمد اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية في الدرس اللغوي القديم والحديث، ص238.

وهي الفروع التي اختلفوا فيها وذهبوا فيها مذاهب شتى.

فما اتفقوا فيه قاعدة النصب والرفع والجر، إذ ثبت عنهم رفع المبتدأ والفاعل والخبر، وما جرى مجراهم، ونصب المفعول به وما جرى مجراه، وجر التوابع وما شابهها.

وقد ورد ترتيبهم الحكم من الواجب إلى الحس ثم الجائز والقبيح والممنوع وهذه مراتب خمس يتراوح فيها الكلام من واجب إلى ممنوع ثم حفظ مراتب التدرج فيه. فاللغة ذات نظام معقد يستند إلى أحكام تجريدية عقلية تسير وفق ثلاثية جدلية تتمثل في الوجوب والجواز والمنع.

تشكل مقولة الوجوب سلطة تفسيرية واسعة التداول في النحو العربي تحكم نظام التعليق وتبنيه وقد عرفت بأنها: " أحد الأحكام التي تتصف فيها التعبيرات في طرق تركيبها واعرابها أو صياغتها وهو في مقابلة الجواز والشذوذ والامتناع. فالعلاقة بين الوجوب والتعليق قائمة على تشكيل الكلام وترتيبه وما النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب بعض، والكلم ثلاث: اسم وفعل وحرف وللتعليق بينها طرق معلومة وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما." يبين نظام التعليق بعدا تداوليا بين عناصر التأليف من جهة، وبين اللغة ومستعمليها من جهة أخرى. ولا شك أن ممارسة السلطة التوجيهية أو التطبيقية من قبل النحاة من أجل رصد أحكام الوجوب أو الجواز وبيان عللها لها أثر في ترسيخ المعاني المجردة المتشكلة في الذهن. فالمدار في الحكم ها هنا على ما جرت عليه اللغة من طرائق وما ألفته من سنن وعرفت به من خصائص وسمات، لا على ما يمليه منطق التعليل العقلي، فالأحكام النحوية لا يمكن ارجاعها إلى المناسبات العقلية القياسية وإنما تثبت بالاستعمال اللغوي"[1] فالوجوب هو أحد الأحكام التي تتصف بها اللغة في تغيراتها وطرق تركيبها واعرابها.

والوجوب عند شمكلي: " الوجوب هو أحد الأحكام التي تتصف بها التغيرات في طرق

(1)- دليلة مزوز، الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة دراسة تحليلية نقدية، عالم الكتب الحديث، ط1، اربد، الأردن، 2011م، ص11- 13.

تركيبها واعرابها أو صياغة ألفاظها وهو في مقابل الجواز والشذوذ والامتناع والوجوب في حقيقته ضرورة الانتحاء بما يترتب على القاعدة انتحاء واجبا لا يسوغ معه وجه آخر، وقد تعلق الواجب بأمور طبيعية كرفع الفاعل ونصب المفعول وتقديم المبتدأ أو تأخير الخبر، ونيابة الظرف على الفاعل وما شاكل ذلك. "[1] ويقول الباحث صباح علاوي خلف الوجوب: " ما ألزمه النحوي المتكلم بالعربية مما يبعده عن الخطأ والقلة والشذوذ بدليل لا يعارضه ما يقتضي إطراد غيره وكثرته، فالوجوب النحوي إذن حكم يحكم به المجتهد في النحو بحسب ما تأتى له من أدلة بين يديه تجعل الأمر عنده كالفرض. وهو عند غيره قابل للبحث فإذا أثبتت ما يخالفه بالحجة والدليل خرج من حيز الوجوب إلى حيز المختلف فيه ليدخل بعد ذلك في باب الراجح والمرجوح، وأما إذا كان ما يخالفه قليلا أو شاذا، فلا يخرج الحكم من حيز الوجوب، لذا فإن الواجب الذي يكتسب درجة القطعية بعد شدة البحث، وكثرة الاستقراء والتنقيب، ولم يثبت ما يخالفه بأي دليل عقلي أو نقلي قليلا كان أو كثيرا فهو ما يتصل بالأصول والخطوط العريضة للنحو مما نالت إجماع العرب، والنحويين بلا مخالف كرفع الفاعل ونصب المفعول وأمثال ذلك "[2] .

إذن الوجوب النحوي هو ما ألزمه وأثبته النحاة كقاعدة نحوية وجب على متكلم اللغة العربية الالتزام بما فرضته قواعد تلك اللغة.

ويمكن تقسيم ما ورد من مادة حكم الوجوب على قسمين رئيسيين: الأول: التصريح بحكم (الوجوب) فهو يحمل في طياته كل تعبير بمعنى الوجوب ومنها : " الواجب، أوجب، يجب، وجب، ينبغي، لازم، يلزم، ألزم... إلخ ومن أمثلة قولهم: " وهو واجب "[3] " وهذا واجب"[4]

(1)- نزار بنيان شمكلي، ضمد الحميداوي، الأحكام التقويمية في النحو العربي دراسة تحليلية، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 2011م، ص44.

(2)- صباح علاوي خلف، ظاهرة الوجوب النحوي في كتاب سيبويه ومعاني القرآن للفراء، ص44.

(3)- سيبويه، الكتاب، ، تح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط4، القاهرة، 1425هـ، 2004م، ج1، ص38.

(4)- المصدر نفسه، الكتاب، ج1، ص40.

و" وجب " ، " يجب " ، و" واجبا "، " أوجب "[1] ، " الواجب "[2] " على الصحيح المشهور "[3] ، وقولهم : " إنما ينبغي " ، " وهو ينبغي " ، وينبغي له أن يقول ". " وينبغي أن يختار " ، " وكان ينبغي " ، وقولهم : " لازم " " ألزم " ، و"لازمة "، " ومن لزم اللغة الحجازية " . " ولزم " وهذه معظم ما ورد من مادة حكم الوجوب لدى النحويين سواء كانت تصريحية أو ضمنية من قبل اللزوم وحقيقة المسألة ان التعبير على حكم (الوجوب) سواء صرح به أم كني عنه فإن أدق أساليب التعبير عنه هو أسلوب الاستثناء المنفي، وهذا ما أثبتته الأمثلة حكم (الواجب) التي جاءت بأسلوب الاستثناء المنفي في كتب النحويين قولهم : " لم يكن إلا رفعا " ولا يجوز البتة " " وليس غير " ويقول سيبويه " ... لو قلت : أكل يوم زيدا تضربه. " لم يكن إلا نصبا "[4] وإن كان النحاة القدامى لم يذكروا مصطلح (الوجوب) فإنهم عبروا عنه بدلالات عديدة كانت جل معانيها دالة على الوجوب.

II. المصطلحات الدالة على الوجوب عند النحويين:

1- المصطلحات الدالة على الوجوب عند سيبويه في الكتاب:

إن المصطلحات الدالة على الوجوب لم تكن إلا إيماءات توحي بالوجوب فلم نقف على حد مصطلح (الوجوب) لدى النحاة الأوائل إلا ما التمسناه في أحكامهم النحوية فسيبويه لم يذكر المصطلح بعينة إلا انه دل عليه في مواقع كثيرة من الكتاب. فيقول : " لا يكون فيه إلا كذا " وكثيرا ما نجد سيبويه يقول: " لا يكون فيه إلا الرفع ولا يكون فيه إلا النصب ولا يكون إلا رفعا ولا يكون إلا نصبا، ومن أمثلة ذلك قوله في: " باب ما

(1)- المبرد، المقتضب، تح محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، (د.ط)، القاهرة، 1415هـ،1994 م، ج1، ص8، 74، 93.

(2)- نور الدين عبد الرحمان الجامي، الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، تح أسامة طه الرفاعي، دار الآفاق العربية، ط1، القاهرة، مصر، 1423هـ، 2003م، ج1،ص13.

(3)- المصدر نفسه، ج1، ص253، ج2، ص239، 260.

(4)- سيبويه، الكتاب، ج1، ص115.

يكون من المستثنى فيه بدلا مما نفي عنه ما أدخل فيه ". فيقول: ما ضربت أحدا يقول ذاك إلا زيدا " لا يكون في ذاك إلا النصب ". وذلك أنك أردت في هذا الموضع أن تخبر بموقع فعلك ولم ترد أن تخبر أنه ليس يقول ذاك إلا زيد... ولكنك أخبرت أنك ضربت ممن يقول ذاك زيدا... "[1]

ومنه أيضا قوله في باب : " ما شبه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص شبهت به إذا كانت تقع على الأماكن " فيقول: " فأما اليوم الأحد واليوم الإثنان فإنه " لا يكون إلا رفعا " وكذلك إلى الخميس لأنه ليس يعمل فيه كأنك أردت أن تقول: اليوم الخامس والرابع "[2] وقال الروماني (ت 374هـ) وتقول : اليوم الجمعة واليوم السبت " فتنصب اليوم على الظرف " لما في السبت من معنى القطع وفي الجمعة من معنى الاجتماع ، فأما اليوم الأحد واليوم الإثنان ، " فلا يجوز إلا الرفع " إلى الخميس لأن الثاني هو الأول في الحقيقة. هذا مذهب سيبويه، وقد اجاز أبو العباس: اليوم يوم الأحد، واليوم يوم الاثنين على تقدير اليوم الأفراد واليوم الازدواج. [3]

وقال السيرافي : " ولم يجز في الأحد والاثنين والثلاثاء والاربعاء والخميس " إلا الرفع ". وإنما ذاك لأن الجمعة بمعنى الاجتماع، والسبت بمعنى الراحة فهما مصدران يقعان في اليوم بمنزلة قولك اليوم القتال." [4] رغم أن النحاة لم يذكروا (الوجوب) إلا ان دلالته كانت جلية في كتبهم.

وهناك بابان في الكتاب سماهما سيبويه بـ" هذا باب لا يكون إلا الرفع " [5] و " لم رفعا وغيرهما فإن سيبويه في باب : " ما يجري عليه صفة ما كان من سببه " فإذا جعله

(1)- سيبويه، الكتاب، ج2، ص311.

(2)- المصدر نفسه،ج1، ص418.

(3)- مازن المبارك، في ضوء شرح كتاب سيبويه، دار الفكر، ط3، دمشق، 1995م، ص362، 363.

(4)- السيرافي، شرح أبيات سيبويه، تح محمد الريح هاشم، دار الجيل، ط1، بيروت، 1996، ص418.

(5)- سيبويه، الكتاب، ج1، ص366.

اسما لم يكن فيه إلا الرفع على كل حال : تقول : مررت برجل ملازمه رجل أي مررت برجل صاحب ملازمته رجل، فصار هذا كقولك: مررت برجل أخوه رجل " ومنه أيضا قوله في" باب ما يكون قبل المحلوف به عوضا من اللفظ بالواو. " وإذا قلت والله لآتيتك ثم لأضربنك. الله أخرته " لم يكن إلا النصب. " لأنه ضم الفعل إلى الفعل ثم جاء بالقسم له على حدته ولم يحمله على الأول ".[1]

ومن المصطلحات الدالة على الوجوب في الكتاب ، " كقول سيبويه: ليس فيه إلا كذا ". ومن ذلك ما جاء في باب الحروف الخمسة التي تعمل في ما بعدها كعمل الفعل فيما بعده ". قوله: " وإذا قلت: إن زيدا فيها لقائم " فليس إلا الرفع " لأن الكلام محمول على إن واللام تدل على ذلك، ولو جاز النصب ها هنا لجاز فيها زيد لقائما، على الابتداء ومثله: إن فيها زيدا لقائم. " [2] ومنه أيضا ما جاء في باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه، قوله: " فإذا أثنيت، أو جمعت فأثبتت النون " فليس إلا النصب ". وكذلك في قوله: " لم يجز إلا كذا " ومن أمثلته في الكتاب ما جاء في " باب ما جرى من الأسماء التي لم تأخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل "[3] قال سيبويه: " وزعم يونس أنهم يقولون عائد بالله فإن أظهر هذا المظهر " لم يكن إلا رفعا " إذا جاز الرفع وأنت تضمر وجاز لك أن تحمل عليه المصدر وهو غيره في قوله: أنت سير سير فلم يجز حيث أظهر الاسم عندهم إلا الرفع " ومنه كذلك في " باب ما لا يحمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى إلى المفعول ولا غيره. " قوله: فإن قلت: قد عرفت أبو من زيد. " لم يجز إلا الرفع " لأنك بدأت بما لا يكون إلا استفهاما وابتدأته ثم بنيت عليه فهو بمنزلة قولك: قد علمت أأبوك زيد أم أبو عمرو."[4] فهو عبر هنا عن وجوب الرفع (أبو) على

(1)- موزة المقبالي، أحكام الوجوب في كتاب سيبويه، ص92، 93.

(2)- سيبويه، الكتاب، ج2، ص131.

(3)- المصدر نفسه، ج1، ص201، 343، 347.

(4)- المصدر نفسه،ج1، ص238.

الابتداء بقوله: " لم يجز إلا الرفع "[1] . ومن المصطلحات الدالة على الوجوب في الكتاب نجد مصطلح اللزوم ومشتقاته فإننا نجده أكثر وضوحا:

مصطلح اللزوم ومشتقاته : من ذلك قول سيبويه : " في باب يكون الاسمان فيه بمنزلة اسم واحد ممطول وآخر الاسمين مضموم إلى الأول بالواو. وإذا قلت يا ثلاثة وثلاثين فلم تفرد الثلاثة من الثلاثين لتتوهم على حيالها ، ولا الثلاثين من الثلاثة ألا ترى أنك تقول: يا زيد ويا عمر، ولا تقول : يا ثلاثة ويا ثلاثون لأن لم ترد أن تجعل كل واحد منها على حياله ، فصار بمنزلة قولك ثلاثة عشر، لأنك لم ترد أن تفصل ثلاثة من العشرة ليتوهموها على حيالها " ولزمها النصب " كما لزم يا ضاربا رجلا حين طال الكلام."[2]

ومنه ما جاء في باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء يقول: " اعلم أنها إذا كانت في موضع إسم مبتدأ أولا مبني على المبتدأ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب فإنها مرتفعه وكينونتها في هذه المواضع " ألزمتها الرفع " فالأصل في الأفعال أن تكون للبناء والأصل في الأسماء أن تكون للإعراب. وقوله:" لا بد من كذا."قال سيبويه في باب الجزاء. وقال: إن تأتني فأكرمك أي فأنا أكرمك، فلا بد من رفع فأكرمك إذا سكت عليه، لأنه جواب وإنما ارتفع لأنه مبني على المبتدأ. [3] " وقد استدل على وجوب رفع الفعل المضارع أكرم بقوله:" فلا بد من رفع فأكرمك"ومثل لذلك بآيات من القرآن الكريم من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ﴾[4] وقوله عز وجل: ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُۗ ﴾[5] وقوله تعالى: ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ﴾[6] فالأفعال المضارعة واجبة الرفع لكونها لم تسبق بناصب ولا جازم والجمل الفعلية المكونة

(1)- موزة المقبالي، أحكام الوجوب في كتاب سيبويه، ص93، 94.

(2)- سيبويه، الكتاب، ج2، ص288.

(3)- المصدر نفسه، ج3، ص56، 59.

(4)-سورة البقرة، الآية 126.

(5)-سورة المائدة، الآية 95.

(6)- سورة الجن، الآية 13.

من هذه الأفعال مع فاعلها في محل رفع خبر للمبتدأ. "[1]

وهناك استعمالات قليلة جدا في الكتاب لا يتجاوز ذكرها مرة أو مرتين ولكن تدل على الوجوب ووجوب ذلك الحكم من ذلك قول سيبويه: " لا يكون إلا حالا " قوله: أما صديقا مصافيا فليس بصديق مصاف، وأما طاهرا فليس بطاهر وأما عالما فعالم فهذا نصب لأنه جعله كائنا في حال علم ومنه ما جاء : في باب ما غلبت المعرفة فيه النكرة قال: وتقول: هذه ناقة وفصيلها راتعين، وقد يقول بعضهم : هذه ناقة وفصيلها راتعان ، وهذا شبيه بقول من قال: كل شاة وسخلتها بدرهم ، إنما يريد كل شاة وسخلة لها بدرهم ومن قال: كل شاة وسخلتها فجعله بمنزلة كل رجل وعبد الله منطلقا ، لم يقل في الراتعين إلا النصب لأنه إنما يريد حينئذ المعرفة ، ولا يريد أن يدخل السخلة في الكل لأن (كل) لا تدخل في هذا الموضع إلا على النكرة "[2] فسيبويه هاهنا يعبر عن وجوب النصب (الراتعين) على الحال بقوله: " لم يقل في الراتعين إلا النصب وهو استعمال لغوي مغاير لما سبق من خلاله دل على وجوب حكم إعرابي معين، وها هو النصب على الحالية، وأيضا : في باب النداء نجده يقول: " إن كل اسم مفرد في النداء مرفوع أبدا . "[3] وهو يشير إلى وجوب رفع المنادى المفرد بقوله " مرفوع أبدا " وفي نفس الباب يقول: " وأما المضاف في الصفة فهو ينبغي له أن لا يكون إلا نصبا"[4] وفي هذا المقام أشار إلى موضوع وجوب النصب بقوله: " ينبغي " .

ومن المصطلحات الدالة عل الوجوب في كتاب سيبويه " القياس على الواجب" فإن القارئ لكتاب سيبويه تتبعا للمصطلحات الدالة على الوجوب يلاحظ أن سيبويه أحيانا يميل إلى أسلوب قياسي – إن صح التعبير– في اعطاء حكم الوجوب لاستعمال لغوي أو لفظي من الألفاظ وذلك بأن يقيس الحكم في تلك المسألة على آخر في مسألة أخرى ،

---

(1)– موزة المقبالي، أحكام الوجوب في كتاب سيبويه، ص95.

(2)– سيبويه، الكتاب، ج2، ص81، 82.

(3)–المصدر نفسه، ج2، ص182، 183.

(4)–المصدر نفسه، ج2، ص184.

يكون ذلك الآخر برتبة الواجب سواء في الرفع أو النصب أو الخفض ".[1] فالقياس جلي في الأحكام النحوية الواجبة في الكتاب وأمثلة ذلك كثيرة في باب النفي بـ "لا" يقول : ولا تعمل في ما بعدها فتنصبه بغير تنوين ونصبها لما بعدها كنصب " إن "لما بعدها. " فهو ها هنا يقيس نصب اسم " لا " النافية على نصب اسم " إن " والمعلوم ان اسم " إن " ينصب وجوبا . وكذلك اسم "لا" النافية منصوب وجوبا. وقال السيرافي في نصب اسم "لا" النافية : " والذي عندي أن الفتحة في الاسم بعد "لا" اعراب وهو مذهب سيبويه لأنه قال : " فتنصبه بغير تنوين " ونصبها لما بعدها كنصب " إن " لما بعدها وترك التنوين لما تعمل فيه لازم . "[2] وقد علق على النصب السابق الدكتور محمد كاظم البكاء بقوله : " ها هنا تنبيه على تصنيف النفي بـ "لا" في الاسناد الذي بمنزلة الفعل، وأول أبوابه " إن وأخواتها " لأنها تعمل عملها."[3]

ومنه أيضا في باب " حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها " قال سيبويه: " واعلم أنك إذا حذفت من المحلوف به حرف الجر نصبته كما تنصب (حقا) إذا قلت: " إنك ذاهب حقا فهو تحدث عن وجوب نصب منزوع الخافض ولكنه قال ذلك بطريقة مختلفة وهي القياس على منصوب هو (حقا) حين قال: " نصبته كما تنصب (حقا): إذا قلت: إنك ذاهب حقا، فحقا هاهنا منصوبة وجوبا وقد استشهد سيبويه على ضرورة نصب منزوع الخافض بقول ذي الرمة:

ألا رب من قلبي له الله ناصح ومن قلبه لي في الضياء السوانح

وهو في هذا البيت لفظ الجلالة (الله) تقديره (بالله). "[4]

ومن ذلك قوله في باب ما ينتصب نصب كم إذا كانت منونة في الخبر والاستفهام.

---

(1)- موزة المقبالي، أحكام الوجوب في كتاب سيبويه، ص98، 99.

(2)- السيرافي، شرح أبيات سيبويه، ج3، ص204.

(3)- محمد كاظم البكاء، منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، ص24.

(4)- سيبويه، الكتاب، ج3، ص497.

وذلك ما كان من المقادير، وذلك قولك: ما في السماء موضع كف سحابا، ولي مثله عبدا، وما في الناس مثله فارسا، وعليه مثلها زيدا، وذلك أنك أردت أن تقول: لي مثله من العبيد ولي ملؤه من العسل ... فحذف ذلك تخفيفا، كما حذفه من عشرين حين قال: عشرون درهما وصارت الأسماء المضاف إليها وصارت الأسماء المضاف إليها المجرورة بمنزلة التنوين ولم يكن ما بعدها من صفتها ولا محمولا على ما حملت عليه فانتصب بملء كف ومثله انتصب الدرهم بالعشرين لأن مثل بمنزلة عشرين والمجرور بمنزلة التنوين، إنه قد منع الإضافة كما منع التنوين . " [1] والذي يهمنا من هذه الفكرة قول سيبويه : فانتصب بملء كف ومثله، كما انتصب الدهم بالعشرين، فهو يقيس نصب كل من (سحابا، عبدا، زيدا) على نصب درهما وواجبه النصب وقياسا عليه فإن الألفاظ السابقة هي من قبيل النصب الواجب . "

ويقول سيبويه في باب ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبني على المبتدأ " : وأما النصب فقولك : هذا الرجل منطلقا. جعلت الرجل مبنيا على هذا، وجعلت الخبر حالا له قد صار فيها ... فانتصب بهذا الكلام انتصاب (راكبا) بقولك: مررت بزيد راكبا" [2] فسيبويه هناكما هو واضح قاس نصب منطلقا على الحالية على نصب راكبا وهي أيضا حال وفي كلا المفردتين النصب واجب.

يقول سيبويه " باب ما يحسن السكوت في هذه الأحرف الخمسة " ويقول: إن غيرها إبلا وشاء. كأنه قال: إن لنا غيرها إبلا وشاء، أو عندنا غيرها إبلا وشاء، فالذي تضمر هذا النحو وأشبهه وانتصب الابل والشاء كانتصاب فارس إذا قلت: " ما في الناس مثله فارسا " [3] فهنا في هذا النص وجب نصب ابلا وشاء وهما اسمان لـ (إن) وقد قاس سيبويه نصب اسم (إن)، (ابلا) و(شاء) على نصب التمييز (فارسا) في قوله : وانتصب الابل والشاء كانتصاب (فارس) إذا قلت: ما في الناس مثله فارسا. وبما أن التمييز واجب

(1)- سيبويه، الكتاب، ج2، ص172.

(2)- موزة المقبالي، أحكام الوجوب في كتاب سيبويه، ص100.

(3)- سيبويه، الكتاب، ج2، ص141.

النصب فإن ما قيس عليه يأخذ حكمه وهو هنا اسم (إن) المعرف بأنه منصوب دائما."[1]

ولأن أحكام سيبويه في الكتاب جاءت مكثفة مقتضية، فإن علله فيه سارت على نفس وتيرة هذه الأحكام ومعظم هذه الحكام انحصرت في الوجوب والجواز وكلها جاءت مدعمة بالشواهد سواء من القرآن الكريم أو من الأحاديث النبوية الشريفة أو من كلام العرب لتحقق بها الأحكام النحوية، وتتبني عليها القاعدة، فلم يكتف بالاستقراء حتى جعل كثرة ورود الظاهرة على ألسنة العرب واطرادها أو قلتها أو شذوذها دليلا على ما كان يذهب إليه من أحكام.

2-المصطلحات الدالة على الوجوب عند الفراء في معاني القرآن :

ومن المصطلحات الدالة على الوجوب عند الفراء ذلك ما جاء في معاني القرآن للفراء إذ استعمل الأدوات ذاتها، " ولا شك أن المدة بين تأليف الكتاب لسيبويه وتأليف معاني القرآن للفراء، لم تكن طويلة حتى يمكن الحكم ببروز شيء من التغيير والتطور على التأليف النحوي " [2] لذا فقد اعتمدنا هذين الكتابين مثالا نوضح فيه مصطلحات التعبير على الوجوب والأدوات التي نجدها في كتاب معاني القرآن للفراء، قوله: " في كلمة (طاعة) الواردة في قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُواْ ﴾[3], فإن العرب لا تقوله "إلا رفعا"، ومن استعمال (ليس) و (إلا) قوله: " في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ ۖ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَىْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَىْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٢﴾ ﴾"[4] . في كلمة تطردهم إلا النصب. "[5] ومن استعمال (لم) و

---

(1)- موزة المقبالي، أحكام الوجوب في كتاب سيبويه، ص101.

(2)- صباح علاوي السامرائي، الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي، ص49.

(3)- سورة النساء، الآية81.

(4)- سورة الانعام، الآية52.

(5)- الفراء، معاني القرآن، تح أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح اسماعيل سيلي، علي نجدي ناصف، دار السرور، (د.ط)، مصر، (د.ت)، ج1، ص39.

(إلا) ما ذكره في قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴿٤٧﴾﴾[1] لو قلت: (لا غول فيها) كان رفعا ونصبا، فإذا حلت بين (لا) وبين القول بـ (لام) أو بغيره من الصفات " لم يكن إلا الرفع." [2] وفي معاني القرآن يقول الفراء في مسألة (نعم) و (بئس) . " فإذا أضفت النكرة إلى نكرة رفعت ونصبت كقولك نعم غلام سفر زيد وغلام سفر زيد.

وإذا أضفت إلى المعرفة شيئا رفعت فقلت: نعم سائس الخيل زيد، ولا يجوز النصب إلا أن يضطر إليه شاعر، ففي جواز نصب فاعل (نعم) في نحو قولنا: نعم سائس الخيل زيد يعني وجوب رفعه لأنه لا مجال للجر"[3]

أما في عبارة لا بد وفي معاني القرآن كان التقدير على أشكال وربما أقل وضوحا من سيبويه: ومن ذلك قوله في: وجوب تقدم (أما) الجزاء: ولا تكاد العرب تدخل النون الشديدة ولا الخفيفة في الجزاء حتى يصلوها بـ (ما) فإذا أوصلوها آثروا التنوين، ثم قال: ليس من كلامهم: اضربه إما يقومن، إنما كلامهم أن يقدموها، فلما لزمت التقديم صارت كالخارج من الشرط "[4] فنجد المصطلحات الدالة على الوجوب عند الفراء في معاني القرآن وجيزة مما وجدناه عند سيبويه في الكتاب : " ومثال (لا بد) ما جاء في كلامه على قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ ﴾[5]، إذ يقول: " يقال (إما) لا بد لها من الفاء جوابا فأين هي؟ فيقال إنها كانت مع قول مضمر ، فلما سقط القول سقطت الفاء معه والمعنى والله أعلم فأما الذين اسودت وجوههم فيقال: أكفرتم "[6] وقال في مكان آخر " وذلك أن إما " لا بد لها أن تجاب بالفاء " وجاء عند الفراء من ذلك: قوله تعالى: ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً وَدُّواْ مَا

(1)- سورة الصافات، الآية 47.

(2)- الفراء، معاني القرآن، ج2، ص385.

(3)- المصدر نفسه، ج1، ص44.

(4)- المصدر نفسه، ج1، ص414.

(5)- سورة آل عمران، الآية 106.

(6)- صباح علاوي السامرائي، الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي، ص52، وينظر: الفراء، معاني القرآن، ج1، ص228.

عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ﴾[1] وفي قراءة عبد الله ذكر لأن البغضاء مصدر والمصدر إذا جاء مؤنثا جاز تذكير فعله إذا تقدم "[2] فيفهم من كلامه هذا مسألتان: الأولى: أن المصدر إذا كان مذكرا وجب تذكير فعله فتقول: بدأ الضرب ولا تصح بدأت الضرب، والثانية: أن المصدر المؤنث إذا تأخر فعله وجب تأنيث ذلك الفعل فتقول: (الإعانة وجبت) ولا يجوز: (الإعانة وجب) وذلك استنادا إلى مفهوم المخالفة الذي اعتدناه في تحليل كلام النحويين ولا سيما الفراء سنجد مواضع غير قليلة تستدل بها على ما نقصد هنا."[3]

وربما استعمل الفراء أسلوب النهي للدلالة على الوجوب، نحو قوله في أسماء الأفعال: " ولا تعد مما نصبته هذه الحروف قبلها، لأنها أسماء والاسم لا ينصب شيئا قبله فتقول: ضربا زيدا ولا تقول: زيدا ضربا، واستعمل فعل الأمر نحو ما قاله في كلامه على الآية الكريمة قوله تعالى:﴿ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾ [4] نصب على الأمر والذي نصب به مضمر وكذلك كل أمر ظهرت فيه الأسماء وتركت الأفعال ناصب فيه الأسماء." ومن ذلك أيضا ما نقله الفراء عن الكسائي من وجوب عطف الفعل في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٠﴾ ﴾ [5] ولا يجوز الاستئناف." [6]

هكذا يتبين للدارس أهمية فكرة الوجوب عند سيبويه والفراء وما سقناه من أمثلة لا يعدو إلا نزرا يسيرا من مواضع كثيرة تصلح أن تكون شواهد للفكرة التي تقدمت وهما بذلك يكونان مهد السبيل للنحويين بعد ذلك كي يستقوا فكرة الوجوب ويتعاملوا معها من جهة اللفظ والمعنى بوصفهما صورة بارزة لظاهر الإلزام التي سادت في الفكر النحوي بعد ذلك.

---

(1)- سورة ال عمران، الآية 118.

(2)- الفراء، معاني القرآن، ج1، ص231.

(3)- صباح علاوي السامرائي، الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي، ص53.

(4)- سورة محمد، الآية 4.

(5)- سورة النحل، الآية 40.

(6)- صباح علاوي السامرائي، الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي، ص55، 56.

3-المصطلحات الدالة على الوجوب عند الأخفش في كتاب معاني القرآن:

نلحظ على الأخفش أنه استعمل نفس الأساليب التي اتبعها سابقوه في دلالة الوجوب فنذكر شيئا من ذلك: " كلمة اللزوم ومشتقاتها " قال الأخفش في لزوم اللام الفارقة: " ولا تكون في هذا الكلام (إن) مفتوحة أبدا، إن وقعت على اسم أو فعل، لأن اللام لازمة لهذا فلا تكون إلا مكسورة. "[1] فقوله: " لازمة لهذا " يدل على وجوب اقتران اللام فقد قال في معانيه: " وتكون خفيفة بمعنى الثقيلة وهي مكسورة، ولا تكون إلا في خبرها اللام يقولون: إن زيدا لمنطلق، ولا يقولون بغير اللام مخالفة أن يلتبس بالتي معناها ما. " وقال أيضا تقول: مررت برجل مكسور أحد الجنبين ولا تقول: مررت برجلين مكسوري أحد الجنوب، لأنه يلزمك أن تثني (أحدا) لأجنب كل واحد مكسور، ولا يجوز تثنية احد و(إحدى) لأن موضوع (واحد) و(احدى) في الكلام الإيجاب أن يدلا على أن معهما غيرهما، ألا ترى أنك إذا قلت (أحدهما) أو (أحدهم) فليس يكون إلا مضافا لا بد أن يكون معه غيره فلو ثنيت زال هذا المعنى. "[2]

وكما يقول الأخفش في (ذو) التي بمعنى صاحب: " ولا يتكلم بها إلا مع المضاف إليه. "[3] فهنا إشارة إلى وجوب إضافتها ويقول في قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُۗ ﴾[4] أن الفعل ينتقم في نحو هذا " لا يكون إلا رفعا".

وهكذا سائر المواضع المماثلة."[5] فمن العبارات الدالة على الوجوب قول الأخفش لا يكون إلا رفعا، ومنه قوله: " وتزاد (إن) مع (ما) يقولون:(ما إن كان كذا وكذا) إذا دخلت بعدها (إن) ومن العبارات الدالة على الوجوب عنده استعمال عبارات مثل: " لا بد " و " لم يكن بد " وأشباه ذلك . ومنه قوله في حركة واو الجمع : " فإذا كان ما قبلها مفتوحا لم

---

(1)- الأخفش، معاني القرآن، تح فائز فارس، ط2، الكويت،1401هـ، 1981م، ج1، ص112.

(2)- صباح علاوي السامرائي، الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي، ص55، 56.

(3)- الأخفش، معاني القرآن، ج1، ص52.

(4)- سورة المائدة، الآية 95.

(5) صباح علاوي السامرائي، الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي، ص56.

يكن بد من حركة الواو، لأنك لو ألقيتها لن تستدل على المعنى نحو: قوله تعالى ﴿ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ﴾[1] ومثلها حركة ياء المتكلم عند الإضافة في نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَنتُم بِمُصۡرِخِيَّ ﴾[2] إذ يقول فتحت ياء الإضافة لأن قبلها ياء الجمع الساكنة التي كانت في (مصرخي) فلم يكن من حركتها بد لأن الكسرة من الياء."[3]

" ولا يتغير الأسلوب عند الطبقة اللاحقة، فنجد ما سبق من مصطلحات وأساليب عند المازني وابي حاتم، ومنه مثلا قول أبي عثمان: " والقياس عندي أن لا يصرف (أحمر) البتة سمي به أو لم يسمى به لأنه في الأصل صفة "[4] ولكن تجده في مواضع يذكر مصطلح الوجوب في احكامه من مثل قوله: " فيجب في الحرف المشبه بالفعل أن يكون الاسم المنصوب بعد بمزلة المفعول ويكون الخبر بمنزلة الفاعل حتى يكون هذا الحرف مشبها وإلا فليس هذا مشبها. وكذلك قوله: إن الإضافة لا توجب التمكن في المضاف لوقوعه موقع الحرف. "[5]

ولكن هذه الفترة التي مر بها مصطلح الوجوب لا تغير من واقعه الاصطلاحي، ولكن الاستعمال ساقه معنى الجذر الذي فيه معنى اللزوم والسقوط، إلا أن الواقع يشير إلى ان علماء القرن الثالث الهجري لم يبتعدوا في مصطلحاتهم عن علماء القرن الثاني: " وهذا ما نجده عند ثعلب الذي لا تجد تعبيره عن الوجوب إلا على السياق الذي مر بنا فتجده يردد مثلا عبارة " لا غير " أو عبارة " ليس غير " في نحو قوله: " إذا جاءت أن الثقيلة مع لولا فليس غير الفتح " وعبارة " لا بد في نحو قوله: " يا صاحب الرمانة الفالقها هو " لابد من هو معها"[6] وهو بهذا يشير إلى وجوب الإضمار في نحو هذه الجملة.

---

(1)- سورة البقرة، الآية 16.

(2)- سورة ابراهيم، الآية 22.

(3)- الأخفش ، معاني القرآن، ج2، ص375.

(4)- الزجاجي، مجالس العلماء، تح عبد السلام محمد هارون، دارالمعارف، (د.ط)، مصر، 1962م، ص93.

(5)- المصدر نفسه، ص133.

(6)- ثعلب، مجالس ثعلب، تح عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط3، مصر، (د.ت)، ص10، 173.

ولا عجب أن نرى ثعلب على الرغم من تأخره إلى نهاية القرن الثالث يسير على نفس الخطى لأنه كان يضع الفراء نصب عينيه ويتبع خطاه ويستشهد بأقواله بكثرة ظاهرة بل يعده سبب بقاء العربية فيقول: " لولا الفراء ما كانت عربية، لأنه حصنها، وضبطها ولولا الفراء لسقطت العربية... "[1] وغير ذلك مما يدل على تأثر ثعلب بالفراء وسيره وراء منهجه.

4-المصطلحات الدالة على الوجوب عند المبرد في كتاب المقتضب:

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المبرد بحكم ما تميز به من عقلية معيارية جعلته في مفترق طرق هيأ لمن بعده منحى التأصيل والاستنباط العقلي للأحكام، " فإنك تجد الوجوب والواجب ومشتقاته قد ظهرت عنده بشكل كبير نظرا إلى علماء قرنه وكأنه يهيأ لشيوع هذا المصطلح وانتشاره. "[2] ومن ذلك قوله: " فإن قال قائل: أنت إذا قلت: (قام زيد) فليس ها هنا مفعول يجب أن تفصل بينه وبين هذا الفاعل فإن الجواب في ذلك أن يقال له لما وجب أن يكون الفاعل رفعا في الموضع الذي لا لبس فيه... فرأيته مع غيره علمت أن المرفوع هو ذلك الفاعل الذي عهدته مرفوعا وحده وأن المفعول الذي لم تعده مرفوعا "[3]

وفي كلامه على ما يمنع من الصرف لمشابهة الفعل قال: " وشبهه بها يكون في اللفظ ويكون في المعنى، بأي ذي وجب أن يترك صرفه "[4] وغير ذلك من المواضع ويلاحظ أن باعث أثر فكر المبرد فيمن تتلمذ على يده من العلماء كالزجاج، وابن السراج، والأخفش الصغير، وكذلك من جاء بعدهم مما لا شك أن الثراء الفكري للنحو قد وصل غايات بعيدة بين قرنين من الزمان تعددت فيها مشارب العلماء وتوجهاتهم، وأخذت مسارا تقنيا واضحا، وكان أبرز ما ظهر فيها هو ملامح التمايز بين المذهبين النحويين من

(1)- الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف، ط2، ص132.

(2)- صباح علاوي السامرائي، الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي، ص58.

(3)- المبرد، المقتضب، ج1، ص8.

(4)- المصدر نفسه، ج3، ص309.

جهتي طرق الأخذ والاستنباط، وكذلك بروز عدد كبير من المصطلحات والألفاظ التي عرف كل مذهب بعدد منها. "[1]

أما الوجوب فإنه لم تتميز به جهة من دون الأخرى، بل ساد وظهر عند الجميع، وإذا كانت تأتي عند الأوائل ألفاظ الوجوب كسائر ألفاظ اللزوم. " فإن الوجوب بوصفه مصطلحا من مصطلحات الأحكام النحوية بدا واضحا في نهايات القرن الثالث الهجري وزاد وضوحا في القرن الرابع، وما أن يصل إلى نهاياته حتى تراه شائعا في كتب النحو وأصوله، وقد عرفت به أبواب وموضوعات في التأليف النحوي. "[2] ونكتفي بالأمثلة للدلالة على ما تقدم ونحيل على مواضع تكرار هذا الحكم في مواضعها في كتب تلك المرحلة قصد الإيجاز، وعلى الرغم من قلة النصوص التي يمكن الوقوف عليها لابن كسان (ت 320هـ) على الترجيح، لكن تجد الوجوب فكرة ومصطلحا ظاهرة عنده فيقول مثلا: " والعوامل ترفع وتنصب وتخفض فسقوط أيها أوجب الرفع فإن كان سقوط الرافع هو الذي أوجب الرفع إذن يعمل عملا واحدا وجد أو عدم فلا ينبغي إذا وجد أن يسمى عاملا، لأنه لم يرد شيئا كان معدوما قبل ظهوره، وقال: وإن كان سقوط الخافض يوجب الرفع فهو إذا عدم أقوى منه إذا وجد لأن الرافع أقوى من الناصب، وقال: وإن كان سقط الخافض هو الرافع لزم فيه ما يلزم في الناصب، وإن كان سقوط جميعها أوجب الرفع لزم أيضا مثلما ذكرناه "[3] فتجد في هذا النص تكرار للوجوب فكرة ومصطلحا، ويلحظ فيه ما شاب الفكر النحوي فيه من تشبث بالمقاييس العقلية المنطقية، وهو في ذلك إنما يتبع أستاذه المبرد الذي أخذ عنه النحو بعد أن كان إلى ثعلب يتبع في اللغة.[4] فالملاحظ ها هنا بروز فكرة الوجوب بشكل بدأ يهيمن على مسائل واسعة في النحو بما فيها المسائل

(1)- صباح علاوي السامرائي، الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي، ص59.

(2)- المرجع نفسه، ص60.

(3)- السيد البطليوسي، الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل، تح سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرشيد، (د.ط)، بغداد، 1980م، ص148.

(4)- صباح علاوي السامرائي، الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي، ص61.

الافتراضية والتعليلات التي لا تدعو لها صيغ الكلام وملابساته بقدر ما يدعو لها النضج الفكري للنحو الذي بدت ملامحه واضحة في مستهل القرن الرابع وصولا إلى نهاياته.

وقد تعددت مواضع الوجوب بكثرة عند: " الزجاج والأخفش الأصغر، وابن السراج، والزجاجي، والنحاس، والسيرافي، وأبي علي الفارسي، والروماني، وابن جني.[1]

ويكفينا مواضع قليلة، ونحيل على بعض تلك الكثرة في كتب من تقدم من النحويين، ولنا أن نقف على شيء ما يحسن ذكره كقول أبي علي الفارسي في وجوب اللام الفارقة بعد (إن) المخففة، إذ يقول: " فلو بقيت (إن) على كسرتها بعد علمت للزمتها اللام وكان ذلك واجبا. "[2] أي كان حكما واجبا. " فتجد هذه الفكرة ذاتها جاءت عند سيبويه على سبيل القياس في قوله في نون التوكيد بعد لام القسم: " وزعم الخليل أن النون تلزم اللام كلزوم اللام في قولك: إن كان لصالحا "[3] وقال المبرد في ذلك أيضا: " فإذا رفعت ما بعدها لزمك أن تدخل اللام في الخبر، ولم يجز غير ذلك.[4] وتابعه ابن السراج بالألفاظ نفسها.

5-المصطلحات الدالة على الوجوب عند ابن جني في كتاب الخصائص:

وحين يصل الأمر بين يدي ابن جني تجده يقنن مسالة الوجوب ويتوصل بذلك بتفصيل يغني كل غنى، وقد أفرد بابا مستقلا تحت عنوان : " باب في وجوب الجائز " وجعل الواجب على ضربين احداهما توجيه الصنعة فلا بد إذا منه، والآخر إن تعزمه العرب فتوجبه وإن كان القياس يبيح غيره."[5] وهو بهذا يصرح بأن ما أوجبته قوانين النحو ألزم عنده، فعلق عليه بقوله: " فلا بد إذا منه"، وضرب لذلك أمثلة منها قوله: " وكذلك تقول:

---

(1)- صباح علاوي السامرائي، الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي، ص61.

(2)- أبي علي الفارسي، المسائل المشكلة، تح صلاح الدين عبدالله السنكاوي، مطبعة العاني، (د.ط)، بغداد، (د.ت)، ص184.

(3)- سيبويه، الكتاب، ج3، ص104.

(4)- المبرد، المقتضب، ج2، ص363.

(5)- ابن جني، الخصائص، تح محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، (د.ط)، بيروت، (د.ت)، ج3، ص84.

ما قام إلا زيدا أحد، فتوجب النصب إذا تقدم المستثنى لم تجد قبله ما تبدله منه ، فأوجبت من النصب له ما كان جائزا فيه. "[1] ويقول صباح علاوي السامرائي: " وأرى فيما ذهب إليه ابن جني كثيرا من المنطقية، فهو يرى أن ما خالف قوانين النحو التي ترتبط بالمعنى ارتباطا وثيقا لا يصح تجاهلها، ولا شك أن القاعدة التي استند إليها في المثال مبنية على الشائع في كلام العرب، وما خالفه شخصه بأنه لغة ضعيفة، ولقد كان منصفا حين جعل صورة أخرى للوجوب وهي مبنية على السماع حصرا حتى لو أجاز القياس غيره فهو بهذا لم يكن أسيرا للقياس أو العلل."[2] وقد عقد بابا آخر للتفريق بين العلة الموجبة وبين العلة المجوزة وذهب إلى ان العلة إنما تكون علة إذا ما كانت موجبة، وأما إذا كانت مجوزة فيرى انها سبب وليست علة. " وفرق بين مفهوم السبب ومفهوم العلة بأن السبب غير ملزم وقد يتوافر في المسألة، ولا يشترط أن يؤدي إلى التأثير المنتظر منه، ويضرب لذلك مثلا وقوع النكرة بعد المعرفة التي يتم الكلام بها، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى، فيجوز أن تكون تلك النكرة حالا أو بدلا في نحو قولنا: مررت بزيد رجل صالح أو (رجلا صالحا) فيقول: " أفلا ترى كيف كان وقوع النكرة عقب المعرفة على هذا الوصف علة لجواز كل واحد من الأمرين لا علة لوجوبه."[3] فإن ابن جني وجمهور النحاة يفرقون بين العلة الفقهية المجوزة للحكم، وهي سبب عليه، والعلة النحوية التي توجب الحكم، فوجود العلة بوجود الحكم، وإن غاب الحكم غابت العلة وإن غابت العلة غاب الحكم، والعلة النحوية ليست سبب على الحكم فهي واجب للحكم.

والخلاصة من خلال ما تقدم نرى أن فكرة الوجوب، بدأت مع فكرة البحث عن حلول لظاهرة اللحن التي ظهرت في كلام العرب، فكان الوجوب عند النحويين الأوائل ينبني على أساس الاستقراء لكلام العرب، فكان أساس أكثر أحكام الوجوب كثرة الاستعمال،

---

(1)- ابن جني، الخصائص، ج3، ص85.

(2)- صباح علاوي السامرائي، الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي، ص62.

(3)- ابن جني، الخصائص، ج1، ص164، 165.

وكما يذكر صباح علاوي السامرائي: " ما قيس على ما كثر استعماله "[1] فألزم النحويون المتحدث بالعربية طريقة العرب في كلامهم متبعين ما قد يصدر من أخطاء في الكلام المنطوق من غير غوص في المسائل الافتراضية، إذ إن مشكلتهم ليست فيما لم يقال بعد، وإنما هم يعالجون المنطوق فوضعوا لذلك الأسس التي تطورت بعد ذلك ليطفو على السطح مصطلح الوجوب يوما بعد آخر، واخذ النحويون باللجوء إليه كلما مر الزمن، فإذا ما وصل الأمر إلى نهاية القرن الرابع كان الوجوب قد بلغ نضجه الكامل، وأصبح له مصطلحه الخاص به، وأخذ النحويون يقننون لفكرته وعلله، وراحوا يميزون بين ما هو موجب وما هو مجوز، فأصبح الوجوب يأخذ على أيديهم صورتين: إحداهما ما ألزمته العرب، والثانية ما ألزمته قوانين النحو والقواعد التي لا يجدون محيصا عنها، فينزل بها حكم الوجوب، وكل ما خالفها فهو من باب الضعيف والقليل والشاذ وما أشبه ذلك.

III. اشكالية التقعيد النحوي والاستعمال:

لما كانت مفردة الاستعمال من مفردات هذه الدراسة، قد ارتأيت أن أوضح ما المقصود بالاستعمال اللغوي؟ وما علاقته بالقاعدة النحوية؟ لأن الاستعمال هو المادة التي أخذت من القبائل عن طريق السماع، ومن ثم القياس عليها لاستنباط قواعد اللغة التي استقرؤوها تباعا للمعايير الزمانية والمكانية وقد تختلف رقعتها ضيقا أو اتساعا حسب الأشخاص الدارسين واختياراتهم.

ويصطلح الدارسون وعلماء الأصول على تسمية هذا الجانب من الجوانب العلمية بركن السماع أو النقل الذي يتخذ نماذجه شواهدا لتصويب الاستخدامات المماثلة واستبعاد المخالفة فيما يعرف بعملية القياس، فيتحرك بضمنها ليرتضي ما يوافق اختياراته ويرفض ما يخالفها، وبهذا فإن نهج القياس يكمل طريقة النقل والسماع ولا يقف في مواجهتها، فالسماع والقياس يكمل احدهما الآخر في طريق بناء القواعد واستنباط الأحكام.

وتدور مفردة الاستعمال في كتب النحو بشكل كبير فيقول التهانوي: " الاستعمال

(1)– صباح علاوي السامرائي، الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي، ص63.

مرادف العادة. "[1]

وقد ذكره عند الحديث عن الحقيقة اللغوية إذ قال: " هي اللفظ المستعمل في ما وضع له أي وضع به التخاطب وهي قسمان: مفردة وهي الكلمة المستعملة فيما وضعت له ومركبة وهي المركب المستعمل فيما وضع له."[2] " ويذكر أن العرف اللغوي (الاستعمال) هو طريقة الاستعمال لعناصر اللغة ما في الكلام المفيد الذي يعبر عن فكرة انسانية في بيئة وزمان معينين، الأمر الذي يدل على أن العرف اللغوي يعتمد على مواضعات خاصة في الكلام يعتبرها الناس في زمان ما أو بيئة أساسا للصحة."[3]

فالتهانوي فيما ذكره: " يقصد الكلام مفردا أو مركبا دون النظر إلى موافقة هذا الاستعمال للأصل النحوي، ومن هنا تظهر العلاقة بين القاعدة والاستعمال فإنه يعد هنا مجال للشك حول وجود فراغات كبيرة بين القاعدة والاستعمال، وقد حاول النحاة سد هذه الفراغات وتسويغها عن طريق وسائل كثيرة وظفها النحاة في تحليلهم اللغوي حين يواجهون بعض الاستعمالات باللغات، وقصر بعضها على لهجات معينة ومحددة حتى انهم يصفون الاستعمالات بالخطأ أو الشذوذ، ولم يدركوا أثناء ما يمكن أن يجره ذلك التعسف من أخطار على جسم اللغة."[4]

وكان مصطلح (اللغات) مدخلا يجعلون منه ما وافق أقيستهم صحيحا وما لم يوافقها لغة قد تكون لهجة نسمعها فلا نقبلها إلا ضمن شروط، وهذا كفيل بأن يجعل الاستعمال محاطا بقواعد عديدة من شأنها أن تضيق من حدوده.

" وعلى هذا فلا معنى للالتباس الذي يقع فيه بعضهم حين يقرر أن المذهب البصري مذهب قياسي، وأن المذهب الكوفي مذهب سماعي، وأن المبرد كان يتمسك بالقياس في

(1)- محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح علي دحروج وزملاؤه، مكتبة لبنان، ط1، لبنان، 1996م، ج1، ص689.

(2)- المصدر نفسه، ج1، ص691.

(3)- وهبة مجدي، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مكتبة لبنان، ط2، بيروت، 1984م، ص346.

(4)- نواف مسلم عودة الهواينة، المسوغات النحوية بين القاعدة والاستعمال، اشراف عبد القادر مرعي، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة، 2010م، ص11.

حين كان ثعلب يعتمد السماع أو النقل والرواية."[1]

والصحيح أن يقال: " كان المذهب الكوفي يتسع في النقل والسماع فتتسع بناء على ذلك دائرة القياس لديه، فاتسعت بذلك دائرة المباحات لدى الكوفيين وضاقت إلى حد ما دائرة المحظورات وبناء على ذلك قد كثرت المسوغات في دوائر البصريين وقلت في دوائر الكوفيين، فيظهر جليا أثر المسوغات في القاعدة النحوية لأننا كما نعرف أن أي نوع من الاستعمالات سواء أكان موافقا للقاعدة أم مخالفا فهو استعمال من شأنه أن يغني اللغة ويحررها من التضييق."[2]

" فكثيرا ما ترجع القاعدة إلى الاستعمال لأنه من شروط الابداعية اللغوية بعقد اجتماعي عرفي أقامته الطبيعة بين أفراد الجماعة الواحدة ليحافظوا على اللغة."[3] وبهذا يكون المتكلم قادرا على اتخاذ أحكام صحيحة تجاه ما يسمع من التعبيرات اللغوية، فعندما تكون مسافات الحرية الاستعمالية أكبر يكون المتكلم هو القائم بدور الرقيب ويستطيع أن يعبر عن احتياجاته بطريقة يقبلها ويستسيغها المتلقي.

لقد شغلت الاستعمالات اللغوية كثيرا من الدارسين القدماء والمحدثين في تيسير الفهم إذ تشكل المادة التي أظهرت القواعد اللغوية والنحوية، وساهمت في بنائها بناء على هذه الاستعمالات، فلم توضع هذه القواعد والضوابط اعتباطا وإنما اعتمدها النحاة منذ الارهاصات الأولى إلى ما بعد سيبويه على أصول تحكم هذه القواعد والضوابط تعرف بأصول النحو العربي وهي: السماع، والقياس، والاجماع واستصحاب الحال.

" فاعتمد النحاة على هذه الأصول في تقعيدهم للنحو العربي وكان اعتمادهم عليها ضمن ضوابط وحدود فقاموا بتحديد الكلام الذي تنبني عليه القاعدة وتحديد البيئتين الزمانية والمكانية لهذا الاستعمال المعتمد في التقعيد من قبل النحاة الأوائل خاصة

---

(1)- نواف مسلم عودة الهواينة، المسوغات النحوية بين القاعدة والاستعمال، ص11.

(2)- المرجع نفسه، ص12.

(3)- فندريس جوزيف، اللغة، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلومصرية، ط1، القاهرة، 1950م، ص304.

البصريين."[1] وتكمن أهمية الأمثلة الاستعمالية بأنواعها من القرآن الكريم والحديث والشعر والنثر في أنها قد وثقت كلام العرب كما ورد على ألسنتهم منذ القدم فمنها ما كان شائعا ومنها ما كان غير ذلك، ويظهر ان للغرابة أثرا في عدم شيوع الاستعمال على مستوى المفردة أو التراكيب.

ولقد كان معيار العرب في الحكم على الاستعمال هو كثرة دورانه أو قلته على ألسنة الناس فمتى كان كثيرا كان مقبولا، حتى إن كثرة الشيوع كانت مسوغا من مسوغات قبول بعض الاستعمالات مع أنها بعيدة ثم إن الاستعمال وكثرته من اهم معايير فصاحة المفردات والتراكيب."[2] ولما كان الاستعمال يلعب دورا مهما فقد بدأ العلماء خطواتهم في التقعيد للغة به فهو نقطة البداية " لذا يمكن القول إن وصف هذا الاستعمال هو الذي أدى إلى وجود أمثلة استعمالية متشابهة في التركيب وأخرى مخالفة."[3] مع أن الذي يوجه الاستعمال ويرعاه هو العرف الاجتماعي واللغوي الذي يخضع له الناطقون في نظام الاستعمال.

وصحيح أن هذا الاستعمال مأخوذ من قبائل محددة في زمن محدد، إلا أن ذلك لا يعد ميزة لأننا إذا أخذنا بذلك فإننا نقر بأن مساحة الأمثلة الاستعمالية ضيقة وهذا ينعكس بدوره على القاعدة النحوية، لأنها بذلك تكون قد قامت على مادة لا يمكن عدها حجة إلى الحد الذي ذكره القدماء، ومرد ذلك إلى أنها قليلة وغير كافية للتقعيد النحوي.[4]

ومن خلال هذا يمكن القول ان الاستعمال هو المسموع من كلام العرب الموسوم بالفصاحة التي احتج بها النحاة بما ضبطت به القواعد النحوية.

---

(1)- ينظر عبد الفتاح الحموس، الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي، دار عمار، ط1، 1997م، ص7.

(2)- السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه محمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل ابراهيم، منشورات المكتبة العصرية، (د.ط)، بيروت، 1986م، ج1، ص187.

(3)- محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، ط3، القاهرة، 1988م، ص87.

(4)- نواف مسلم عودة الهواينة، المسوغات النحوية بين القاعدة والاستعمال، ص13.

الفصل الثاني: مصادر أحكام الوجوب في التقعيد النحوي.

1- مفهوم القواعد لغة واصطلاحا.

2- الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته.

3- الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف.

4- الاحتجاج بكلام العرب.

مصادر أحكام الوجوب في التقعيد النحوي:

مفهوم القواعد لغة واصطلاحا:

القواعد لغة: " القواعد بمعنى أساطين البناء وأعمدته وأسسه[1] ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ يَرۡفَعُ إِبۡرَٰهِـۧمُ ٱلۡقَوَاعِدَ مِنَ ٱلۡبَيۡتِ وَإِسۡمَٰعِيلُ ﴾[2] قال الإمام البخاري: القواعد " أساسه " وقوله تعالى: ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنۡيَٰنَهُم مِّنَ ٱلۡقَوَاعِدِ ﴾[3] وللقواعد معان عدة تعود إلى معنى الاستقرار والثبات. والمعنى العام للقاعدة هو الأصل والأساس الذي ينبني عليه غيره كبناء الجدران على الأساس.

وكلمة " التقعيد " هي مصدر قعّد يقعّد تقعيدا، وهو فعل اشتق من كلمة " قاعدة " ليدل على عملية انشاء القاعدة وتركيبها وصياغة عناصرها. [4]

القواعد اصطلاحا:القواعد مفردها قاعدة وهي كما يعرفها الجرجاني (816هـ): " قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها."[5] وقد عرف التفتازاني القواعد قبل الجرجاني، قال التفتازاني (792هـ): " حكم كلي ينطبق على جميع جزئياته ليتعرف على أحكامها منه، وقد جرى هذا الاصطلاح في جميع العلوم، فإن لكل علم قواعد، فهناك قواعد أصولية وقانونية ونحوية وغيرها. " فالقاعدة عند الجميع هي أمر كلي ينطبق على جميع جزئياته مثل قول النحاة: الفاعل مرفوع وقول الأصوليين: الأمر للوجوب. فمثل هذه القاعدة سواء في النحو أو في أصول الفقه أو ما سواهما من العلوم قاعدة تنطبق على جميع الجزئيات بحيث لا يند عنها فرع من الفروع، وإذا كان هناك شاذ خرج عن نطاق القاعدة فالشاذ أو النادر لا حكم له ولا ينقض القاعدة. "[6] ومن مسلمة أن لكل علم

(1)- ابن منظور، لسان العرب، مادة (ق ع د)، ج2، ص399.

(2)- سورة البقرة، الآية 127.

(3)- سورة النحل، الآية 26.

(4)- يعقوب ابن عبد الوهاب الباحسين، القواعد الفقهية، مكتبة الرشد، ط1، الرياض، 1418هـ، 1998م، ص15.

(5)- علي ابن محمد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، (د.ط)، ص177، نقله يعقوب الباحسين، القواعد الفقهية، ص26.

(6)- سعد الدين التفتازاني، التلويح إلى كشف حقائق التوضيح، دار الأرقم، ط1، بيروت، 1998م، ج1، ص52.

علم قواعده، فالنحاة قد بنوا علم النحو على قواعد اوجبوها على المتكلم باللغة العربية، وبنيت قواعدهم من مصادر الاحتجاج من المدونة اللغوية الفصيحة فماهي مصادر الاحتجاج في التقعيد النحوي؟

I. الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته:

للقرآن الكريم مكانة خاصة في نفوس العرب والمسلمين بصفة خاصة، لذا تواصلت الجهود في خدمته، والحفاظ على نصه فكان النص الأول الذي احتج به النحاة في إثبات قواعدهم، فالقرآن الكريم: هو كلام الله المنزل على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم، المدون في المصحف عدد سوره 114 سورة، مقسمة إلى ثلاثين جزءا، وكل جزء مقسم إلى حزبين.

يقول الآمدي (ت631هـ) في الإحكام: " أما حقيقة الكتاب فقد قيل فيه هو ما نقل إلينا بين دفتي المصحف بالأحرف السبعة المشهورة نقلا متواترا."[1] أما الزركشي (ت794هـ) فيقول: " القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان: فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والاعجاز، والقراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف وكيفيتها من تخفيف وتجديد وغيرها. "[2]

ويرى ابن الجزري (ت833هـ) أن علم القراءات: " علم بكيفية آداء كلمات القرآن واختلافها بعزو ناقليه."[3] وعلى هذا الأساس فما لم ينقل إلينا متواترا ليس قرآنا حتما كالذي اختص به مصحف أبي وابن مسعود مما نقل بطريق الآحاد، فالتواتر إذا شرط أساس لا بد منه وقد اشترط العلماء أن يبلغ عدد ناقليه حدا لا يجوز فيه على مثلهم الاتفاق على الكذب، أما الآحاد فهو ما تفرد بعض أهل اللغة بنقله ولم يتوفر فيه شرط التواتر، وما عليه العلماء أن الآحاد تفيد روايته غلبة الظن فالطريق إلى معرفة اللغة إذا

(1)- علي بن علي الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، 1400هـ، ص20.

(2)- عبد الرحمان جلال الدين السيوطي، الاتقان في علوم القرآن، تح محمد أبو الفضل ابراهيم، الهيئة المصرية للكتاب، (د.ط)، القاهرة، 1984م، ج1، ص273.

(3)- محمد بن محمد بن الجزري، النشر في القراءات العشر، تصحيح علي محمد الضباع، المكتبة التجارية، (د.ط)، مصر، (د.ت)، ج1، ص12.

هو النقل المحض."[1] لذا نجد أن أهل اللغة والأخبار لم يهملوا البحث عن أحوال الرواة، بل نراهم يتحرّون عنهم كثيرا، فيعدون بعضهم ممن يوثق بهم، بينما يطعنون في البعض الآخر.

والقرآن الكريم هو الأصل والباقي للتواتر حيث أنه أحيط بالعناية الفائقة والنقل الصحيح وتحقق فيه شرط التواتر تحققا لا ريب فيه ولا نزاع حوله، ومن هنا كان القرآن الكريم المصدر الأول للدراسة النحوية فهم لا يختلفون في تأصيل قواعد النحو على أساس منه ولا يختلفون في الاستشهاد به، فهو في أعلى درجات الفصاحة والبيان ولا مجال للتردد في الاحتجاج به كما لا يمكن أن يخضع للنقد أو التجريح فيه، فهو مقصد البلغاء حين ينشدون الكلام الجميل في أبهى صوره، ويتطلعون إلى العبارات الصحيحة في أقوى أشكالها وهو أولى بالاحتجاج من غيره، لأنه أفصح اللغات وأسلمها، يقول ابن خالويه (ت370هـ): " قد أجمع الناس جميعا أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن لا خلاف في ذلك."[2] ويقول الرازي (ت606هـ): " إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول، فجواز اثباتها بالقرآن أولى."[3] فلا يمكن لأحد أن يخطأ القرآن ولا يمكن للنحاة أن يخضوه لأقيستهم، لأنه نزل بلسان عربي مبين، وإنما اختلاف القراءات راجع إلى اختلاف الألسنة وما في ذلك من حكمة في التيسير على المسلمين، وعلى هذا الأساس فلا نقاش في أن القرآن هو الأصل في الاحتجاج في اللغة والنحو، وذلك لما فيه من أساليب لغوية راقية بيانا وتركيبا فضلا عن مضامينه ومفاهيمه التشريعية والمعرفية والروحية ولا غرابة في أن يدعو الدكتور طه حسين إلى إعادة هيكلة الدرس النحوي بالاستناد إلى القرآن الكريم، ليكون مطابقا لما فيه فهو يرى أن النحاة قد أساؤوا غير عامدين إلى القرآن حين استشهدوا على صحة ما لم يفهموه من أساليبه. "[4] وكان الحق

(1)- السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تح محمد حسن اسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، (د.ط)، بيروت، (د.ت)، ص49.

(2)- الفراء، معاني القرآن، ص14.

(3)- عبد الوهاب حمودة، القراءات واللهجات ، مكتبة النهضة المصرية، ط2، القاهرة، 1948م، ص27.

(4)- محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، دارالفكر العربي، ط1، مصر، 1995م، ص231.

عليهم أن يحتجوا بالقرآن على صحة الشعر.

وفي درجة الاحتجاج به نجد أن البصريين قد بنوا كثيرا من أصوله على نصوص قرآنية، فسيبويه مثلا استشهد في كتابه بآيات من جميع سور القرآن الكريم، وإذا أخذنا الفراء مثلا كأحد أبرز أعلام نحاة الكوفة فإننا نجده قد اعتنى عناية خاصة بالقرآن الكريم وخدمة نصوصه تفسيرا ولغة وقراءات ومن تتبع تصانيفه يجد جلها جاء لخدمة القرآن الكريم، ولعل أشهرها كتاب المعاني وكتاب الجمع والتثنية وغيرها، وهو شاهد على اعتناء الفراء بخدمة كتاب الله عز وجل، حيث كان الميدان الأول الذي أبرز فيه براعته وعلمه وتحليله اللغوي والنحوي، فالقرآن بكل قراءاته محل احترام عند الفراء، كيف لا وهو الذي يحترم كل ما سمع عن العرب حتى ولو كان بيتا واحدا من الشعر، وبخاصة إذا علمنا أن القرآن الكريم قد روي متواترا ولا سبيل إلى الطعن في كلماته أو آياته، فهو يتخذ من كل آية سندا لآرائه، مع أنه كان يواجه بعض الافتراضات اللغوية التي يأتي بها ثم يقول: " غير أني لا أشتهي مخالفة الكتاب."[1] وهو ما يدل على احترامه الشديد للقرآن الكريم والقراءات، فهو وإن لم يكن من القراء إلا أن له أعمالا تتصل بالقرآن الكريم.

ولعل النحاة المتأخرين عن العصر الأول كانوا كثيري الاستشهاد بالقرآن الكريم الذي نال عندهم الحظوة المنقطعة النظير، وذلك ما ذهب إليه ابن مالك، وابن هشام الأنصاري حيث استشهد في كتبه بكم هائل من الآيات القرآنية، أما عن القراءات فقد تباين موقف النحاة منها وذلك لما فيها من اختلاف على ان القرآن نزل على سبعة أحرف، فقد روى عبد الله ابن عباس رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: " أقرأني جبريل على حرف فراجعته فلم أزل أستزيده فيزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف." وقد اختلف العلماء في معنى الحرف هنا إلى اربعين قولا، وكما ذكر السيوطي في المزهر ولعل القول المختار في المراد بالأحرف السبعة هو سبع لغات من لغات العرب متفرقة في القرآن كله، كما قال أبو عبيد: " اللغات متفرقة فيه، وبعض اللغات أسعد من بعض

(1)- المختار أحمد ديرة، دراسة في النحو الكوفي، دار قتيبة، ط1، بيروت، 1991م، ص172.

وأكثر نصيبا."[1] كما أن هناك تضارب شديد في تسمية اللغات المقصودة بالأحرف السبعة، ولعل ابن عطية قد أحسن في عد هذه القبائل وأعطى لها تفسيرا منطقيا فقال: " فأصل ذلك وقاعدته قريش، ثم بنو سعد بن بكر لأن النبي صلى الله عليه وسلم قريشي واسترضع في بني سعد ونشأ فيهم ثم ترعرع ونمت تمائمه وهو مخالط في اللسان كنانة وهذيلا وثقيفا وخزاعة وأسدا وضبة وألفافها لقربهم من مكة وتكرارهم عليها ثم بعد هذا تميما وقيسا ومن أنصاف إليهم وسط جزيرة العرب.[2] والقول موافق بعامة القبائل التي تعيش في الجزء الغربي من نجد وما يصل به من السفوح الشرقية لجبال الحجاز، يقول أبو عمرو بن العلاء: " لا أقول قالت العرب إلا ما سمعت من عالية السافلة، أو سافلة العالية."[3] وهي الجملة التي سلمت لغاتها من الدخيل وانتهت إليها الفصاحة بسبب موقعها وسط الجزيرة من الحجاز ونجد وتهامة فلم تطرقها الأمم.

ويبدو من حديث النبي صلى الله عليه وسلم أن سبب تعدد واختلاف قراءات القرآن الكريم أساسه الأول هو التيسير على المسلمين، يقول ابن الجزري: " وكانت العرب الذين نزل القرآن بلغتهم لغاتهم مختلفة، وألسنتهم شتى، يعسر على أحدهم الانتقال من لغة إلى غيرها فلو كلفوا العدول عن لغتهم والانتقال عن ألسنتهم لكان من التكليف بما لا يستطاع "[4] لذا يرى بعض العلماء القدامى والمحدثين أن المراد بالأحرف السبعة التيسير لا حقيقة العدد، أي لفظ مطلق على إرادة الكثرة في الآحاد، كما يطلق السبعون في العشرات والسبعمائة في المئتين ولا يراد حقيقة العدد بحيث لا يزيد ولا ينقص، بل المراد السعة والتيسير إضافة إلى أن القراءات لم تكن مبتدعة وإنما رواها الصحابة رضي الله عنهم عن الرسول صلى الله عليه وسلم، يقول في ذلك ابن خلدون: " إن الصحابة رووه عن الرسول صلى الله عليه وسلم، على طرق مختلفة في بعض ألفاظه وكيفيات الحروف في

(1)- السيوطي، الاتقان في علوم القرآن، ج1، ص164.

(2)- المرجع نفسه، ج1، ص169.

(3)- صالح بلعيد، في أصول النحو، دار هومة، (د.ط)، الجزائر، 2005م، ص104.

(4)- ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج1، ص22.

آدائها.[1] وذلك تسهيلا على العرب الذين تتعدد لغاتهم.

ولعل هذا الفهم العام لفكرة اختلاف القراءات يكفي لما نحن بصدده، من حيث أن هذا الاختلاف سمع عن الرسول صلى الله عليه وسلم، وهو ما يحيلنا إلى تمييز القراءات إلى متواترة وغير متواترة وهو ما فصله ابن الجزري في كتابه "النشر في القراءات العشر" حيث يقول: " كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها: بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها، سواء أكانت عن الأئمة السبعة أو العشرة، أو غيرهم من المقبولين ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها قراءة ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء أكانت عن السبعة أو عمن هم أكبر منهم."[2] واستنادا إلى ما قاله ابن الجزري: فإن الأساس في تحديد صحة القراءة أو شذوذها أو ضعفها، أو بطلانها إنما هو الصفات الواردة عليها من جهة الأمور التي أوردها ابن الجزري وهي:

1- موافقة العربية ولو بوجه من وجوه قواعد النحو.

2- موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا (الرسم العثماني).

3- صحة السند.

فمن حيث موافقة العربية تكون القراءة إما قوية أو ضعيفة وهي صحيحة إذا استوفت الشرطين الأخيرين، ومن حيث موافقة المصاحف العثمانية تكون إما مطردة أو شاذة وتكون صحيحة أيضا إذا استوفت الشرطين الآخرين، وأما من حيث صحة السند فتكون القراءة إما متواترة أو آحادا أو باطلة، فالبطلان يكون باختلال السند وهو أمر مرفوض، وفي هذا الصدد ألف ابن جني كتابا في القراءات الأخرى عدا السبعة والتي عدها العلماء آنذاك شاذة فكان كتابه المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها وقد قسمه إلى قسمين:

(1)- محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص99.

(2)- المرجع نفسه، ص100.

1- ما اجتمع عليه اكثر قراء الأمصار: وهي القراءات التي ضمنها ابن مجاهد كتابه.

2- ما تعدى ذلك فعده أهل زمانه شاذا، أي خارجا عن قراءة السبعة، وابن جني نبه في كتابه إلى أن القول بالشذوذ لا يعني ضعف القراءة في الرواية والسند، أو في العربية، يقول: " إلا أنه ما شذ عن السبعة مع خروجه عنها فهو نازع بالثقة إلى قراءه، محفوف بالروايات من أمامه ووراءه، ولعله أو كثيرا منه مساو في الفصاحة للمجتمع عليه."[1] وفي قوله توسيع لحدود الأخذ بالقراءات، ومن هذا المنطلق فإنه قد يكون من السبعة ما هو شاذ في العربية اسنادا إلى تعريف ابن الجزري الذي سبق ذكره في رسم وضبط القراءات وتمييزها كما قد يكون من غير السبعة ما هو أقوى، يقول أبو شامة: " إن القراءات المنسوبة إلى كل قارئ من السبعة وغيرهم منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ، غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجتمع عليه من قراءاتهم تركن النفس إلى ما نقل عنهم فوق ما ينقل عن غيرهم."[2] فالمهم إذا؛ إنه يحتمل ان يكون من القراءات السبعة او غيرها ما يعد مخالفا للعربية.

لقد سبق وأن ذكرنا أن علماء اللغة قد نصوا صراحة على ان القرآن الكريم سيد الحجج، كما أن قراءاته كلها سواء أكانت متواترة أو آحادا أم شاذة مما لا يصح رده أو الجدال فيه، فهي تأدية للقرآن الكريم الذي هو أرقى ما اشتملت عليه المدونة العربية الفصيحة أيا كانت، دون ان يتحكم فيها تقعيد أو قياس، يقول البغدادي (ت1093هـ): " ...أما ربنا تبارك وتعالى فكلامه عز اسمه أفصح كلام وأبلغه ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه"[3] أما السيوطي فيرى أنه كلما ورد أنه جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواترا أم شاذا، وفي هذا يقول: " وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في

(1)- ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، (د.ت)، ج1، ص33.

(2)- ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج1، ص9، 10.

(3)- عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب، المطبعة الأميرية بولاق، ط1، مصر، (د.ت)، ج1، ص23.

العربية، إذا لم تخالف قياسا معروفا بل ولو خالفته يحتج بها في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه، نحو استحوذ."[1] ير أن هذا الكلام يبقى نظريا فقط وذلك لأن ما حصل في التطبيق خالفه تماما، ونلاحظ ذلك من خلال الممارسة العلمية للدراسة في كتب النحو، فلم يتوافق التسليم النظري بحجية القرآن والقراءات، وما ضمنه النحاة فعلا في كتبهم وتصانيفهم النحوية، فقد تنبه كثير من الدارسين القدماء صراحة إلى أن النحاة لم يستخدموا القرآن في دراسة مسائل النحو، ولم يعطوه حقه من الرعاية والاهتمام، كما أنه كان لبعض العلماء مواقف فمن القراء والقراءات تدل على الخلاف القائم والعميق في قضية الاحتجاج فعلا بالقرآن الكريم.

لقد أدى هذا الموقف الممزق الحاصل بين التسليم الظاهري المطلق في الاحتجاج بالقرآن، وما حدث فعلا من عدم الاحتجاج به أساس إلى اضطراب الدراسة النحوية، عند اصطدام النحاة بأحد النصوص التي لا تتفق مع آرائهم أو تعارض مع شواهدهم الشعرية، أو عند تناول النص القرآني لبيان معناه وتحليله نحويا، ولعل ما يثبت انصراف النحاة عن استقراء النص القرآني لاستخلاص الأحكام النحوية منه ما تشير إليه كتب النحو الحاملة للممارسة العلمية للشواهد المدونة اللغوية، وأبرز مثال نسوقه لذلك كتاب سيبويه الذي يمثل أول حلقة موجودة بين أيدينا من مجهودات النحو العربي، والذي يمثل في الوقت نفسه قمة الدراسة التي سبقته واتجاهها كما يشير غلى الأسلوب الذي سلكته الدراسة بعده حيث تأثرت به وتبعت خطاه،واستنادا إلى ما يؤكده الدارسون فإن في الكتاب اعتمادا كبيرا على الشعر العربي القديم في الاستقراء وتقرير الأصول، وتغافل نسبي عن آيات القرآن الكريم، كما أن معظم الآيات التي تضمنها الكتاب لم تتخذ كمصدر للدراسة، وإنما سيق معظمها بهدف التقرير والتوكيد، وعلى هذا النحو كان صنيع من أتوا بعد سيبويه فإذا نظرنا إلى كتاب المقتضب للمبرد في القرن الثالث الهجري، فإننا نرقب هذا الانصراف النسبي عن النص القرآني الموثق أقوى توثيق،كما سارعلى هذا النهج أيضا من تأخر من علماء القرن الرابع كأبي علي الفارسي، وابن جني الذي سار على نهج سيبويه

(1)- السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 24.

في كتابه الخصائص، على ان هناك من النحاة المتأخرين من خرق هذا العرف المتوارث من لدن سيبويه ومن سبقه، أمثال: ابن هشام الأنصاري الذي أولى الكثير من العناية بالقرآن الكريم والقراءات والحديث، فزاد في تنظيمه للأحكام النحوية وترتيبها وحسن عرضها والاستدلال عليها من القرآن الكريم.

إن ما يؤكد فكرة التغاضي عن اعتماد القرآن وقراءاته في استقراء الأحكام النحوية عند النحاة هو كتبهم التي تجدها محشوة بالشعر وشرحه والتعليق عليه مع ان هؤلاء النحاة أنفسهم يعترفون بأن القرآن الكريم هو أصح وأفصح ما في مصادر الاحتجاج.

II. الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف:

الحديث النبوي الشريف هو كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذروة في الفصاحة والغاية في البيان، ولا ريب أن الحديث يحتل في ترتيبه المنزلة الثانية بعد القرآن في الفصاحة والبلاغة والبيان، ويأتي كلام العرب في المنزلة الثالثة بعد بلاغة القرآن والحديث وعلى هذا الترتيب يجمع العلماء قديما وحديثا، فالاستشهاد بالحديث في اثبات القواعد النحوية يستشهد منه بما ثبت أنه قاله صلى الله عليه وسلم على اللفظ المروي، وذلك نادر جدا إنما يوجد في الأحاديث القصار.

وقد اختلفت آراء العلماء حول صحة الاحتجاج بالحديث في اثبات القواعد النحوية فمنهم من منع الاحتجاج به وهؤلاء لم يثبتوا منع الأوائل للاحتجاج بالحديث، ومنهم من احتج به وأكثر من ذلك، ومنهم من توسط بين المنع والاستشهاد.

1-مذهب المانعين:

ويمثل هذا المذهب أبو حيان الأندلسي الذي شنع على ابن مالك كثرة استشهاده بالحديث وكان أكثر تشددا في منع الاحتجاج بالحديث كشيخه ابن الضائع الذي كان أول من نبه إلى قضية الاستشهاد بالحديث وأول من بين أن أئمة النحاة لم يستشهدوا به وقد أثبت بعض العلماء: " أن سيبويه استشهد في الكتاب بخمسة أحاديث معزولة السند وهذا قدر قليل إذا ما قيس بالآيات القرآنية وشواهد الشعر وكلام العرب ".[1] وقد علل بعض

(1)- خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث دار الرشيد للنشر، ط1، بغداد، 1981م، ص52.

النحاة لقلة الاستشهاد بالحديث بأن أغلب الأحاديث مروية بالمعنى وفي ذلك يقول أبو الحسن علي ابن محمد المعروف بابن الضائع (ت680هـ): " على اثبات اللغة بالحديث واعتمد في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في اثبات فصيح اللغة كلام النبي صلى الله عليه وسلم لأنه أفصح العرب ".[1] وقد تابع ابي حيان شيخه ابن الضائع في هذا بقوله: " إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم بأن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في اثبات القواعد الكلية وإنما كان ذلك لأمرين:

أحدهما: أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى. وثانيهما أنه وقع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك."[2] بهذا كانت أدلة مذهب المانعين بأن الحديث الشريف نقله الرواة بالمعنى وليس بلفظه الصريح عن النبي صلى الله عليه وسلم ودليلهم الثاني وقوع اللحن في كثير من الأحاديث؛ لأن كثيرا من الرواة كانوا أعاجم غير عرب لا يتقنون اللغة العربية.

و لهذين السببين وغيرهما ثار مذهب ثاني يرد على مذهب المانعين بأن جوزوا الاحتجاج بالحديث الشريف في اثبات القواعد النحوية.

2- ***مذهب المجوزين:*** وكان أولهم السهيلي وقيل ابن خروف أما أكثرهم استشهادا بالحديث فهو ابن مالك الذي رسم منهجا مميزا في الاستشهاد به فكان أكثر ما يستشهد بالقرآن فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث وإن لم يكن فيه عدل إلى أشعار العرب، وقد تمثل هذا المنهج بوضوح في كتابه شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح، ولم يقتصر ابن مالك على نقل حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وحده بل اتسع في الصحيح من كلام الصحابة.[3] بهذا اعتبر ابن مالك أول النحاة احتجاجا بالحديث من المتقدمين والمتأخرين وأشد احتجاجا بالحديث واكثارا منه، وهو من النحاة

(1)-عبد الله ابن محمد الخثران، مراحل تطور الدرس النحوي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1993م، ص187.

(2)- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، المكتب الاسلامي، دمشق، 1407هـ، ص48.

(3)- سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو، دار الشؤون، ط1، عمان، الأردن، 1997م، ص138.

الذين تزعموا تجويز الاحتجاج بالحديث، وقد كانت حجج مذهب المجوزين والاستشهاد بالحيث في اثبات القواعد النحوية: " أن الأحاديث أصح سندا من كثير مما ينقل من أشعار العرب ولهذا قال صاحب المصباح المنير بعد أن استشهد بالحديث: " فأثنوا عليه شرا. " على صحة اطلاق الثناء على الذكر بالشر قال: " قد نقل هذا العدل الضابط عن العدل الضابط عن العرب الفصحاء عن أفصح العرب، فكان أوثق من نقل أهل اللغة، فإنهم يكتفون بالنقل عن واحد ولا يعرف حاله. "[1]

إن من المحدثين من ذهب إلى: " أنه لا تجوز الرواية بالمعنى إلا لمن أحاط بجميع دقائق اللغة وكانت جميع المحسنات الفائقة بأقسامها على ذكر منه فيراعيها في نظم كلامه وإلا فلا يجوز روايته بالمعنى، على أن المجوزين للرواية بالمعنى معترفون بأن الرواية باللفظ هي الأولى، ولم يجيزوا النقل بالمعنى إلا فيما لم يدون في الكتب وفي حالة الضرورة فقط، وقد ثبت أن كثيرا من الرواة في الصدر الأول كانت لهم كتب يرجعون إليها عند الرواية، ولا شك أن كتابة الحديث تساعد على روايته بلفظه وحفظه عن ظهر قلب مما يبعده عن أن يدخله غلط أو تصحيف.

لو صح أن القدماء لم يستشهدوا بالحديث فليس معناه أنهم كانوا لا يجيزون الاستشهاد به، إذ لا يلزم من عدم استدلالهم بالحديث عدم صحة الاستدلال به، فقد تكون العلة لتركه عدم تعاطيهم إياه، وقد ثبت فعلا أن أوائل النحاة من شيوخ سيبويه حتى زمن تدوين صحيح البخاري لم يكثر من الاستشهاد بالحديث لأنه لم يكن مدونا في زمانهم، على أنه وجد من قدامى اللغويين من استشهد بالحديث في مسائل اللغة كأبي عمرو ابن العلاء والخليل والكسائي والفراء والأصمعي وأبي عبيد وابن الأعرابي وابن السكيت وأبي حاتم وابن قتيبة والمبرد وابن الدريد وابن جعفر النحاس وابن خالويه والأزهري والفرابي والصاحب ابن عباد وابن فارس والجوهري وابن منظور والفيروز أبادي وغيرهم."[2]

(1)- سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو، ص138.

(2)- أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، عالم الكتب، ط5، القاهرة، مصر، 1988م، ص36، 37، 38.

ولا يختلف موقف النحاة عن هذا، إذ لا يعقل أن يستشهد الخليل مثلا بالحديث في اللغة ثم لا يستشهد به في النحو وهما صنوان يخرجان من أصل واحد. وقد وجد في المزهر للسيوطي نصا يؤيد ما ذهب إليه فهو يقول: " قال أبو الحسن الشاري: ومذهبي ومذهب شيخي أبي ذر الخنشي وأبي الحسن ابن خروف أن الزبيدي أخل بكتاب العين كثيرا لحذفه شواهد القرآن والحديث وصحيح أشعار العرب منه ... ولما علم بذلك الامام التياتي عمل كتابه فتح العين وأتى فيه بما في العين من صحيح اللغة من دون اخلال بشيء من شواهد القرآن والحديث فهذا صريح في أن الخليل كان يستشهد في كتابه "العين" ولم يكن الخليل بدعا من اللغويين فما صنعه الخليل صنعه غيره من أئمة اللغة. "[1]

وبفعل هذين المذهبين تولد مذهب ثالث هو مذهب المتوسطين، فما مذهبهم وما حجتهم بين هذا وذاك؟

3- مذهب المتوسطين: وهو مذهب الشاطبي (ت790هـ) والسيوطي (ت919هـ) والشيخ محمد الخضر حسين من المحدثين، وهؤلاء العلماء قسموا الحديث إلى قسمين: " أحدهما يعتني ناقله بمعناه دون لفظه فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وثانيهما: ما عرف اعتناء ناقله بلفظه بمقصود خاص كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم مثل كتابه إلى همذان، وكتابه لوائل ابن حجر والأمثال النبوية، فهذا القسم يصح الاستشهاد به في العربية، وابن مالك لم يفصل هذا التفصيل الضروري وبنى الكلام على الحديث مطلقا... والحق أن ابن مالك ير مصيب في هذا فكأنه بناه على امتناع نقل الحديث بالمعنى وهو قول ضعيف. "[2]

وقد عالج موضوع الاستشهاد بالحديث الشيخ محمد خضر حسين في مجلة مجمع اللغة العربية على خير ما يعالجه عالم ثابت مترو وقاض منصف، فسار على نهج الشاطبي في التفريق بين ما يستشهد به وما لا يستشهد به من الحديث، ففرق بين ثلاثة أنواع من الأحاديث: الأول: ما لا ينبغي الخلاف في الاحتجاج به، والثاني: ما لا ينبغي

(1)- أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، ص39، 40.

(2)- محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، ص90.

الخلاف في عدم الاحتجاج به، والثالث: ما يصح أن تختلف الأنظار في الاستشهاد به."[1] فمن خلال هذا يتبين أن القدماء لم ينصوا على الاستشهاد بالحديث واكتفوا بدخوله تحت المعنى العام لكلمة النصوص الأدبية ثم حين جاء من تلوهم ودونوا هذه الفكرة كانوا يفهمون ذلك فلم يخصوا الحديث بنص مستقل، فلما جاء ابن الضائع وأبو حيان وغيرهما، ولم يجدوا نصا مستقلا يعد الحديث من مصادر اللغة ظنوا أن القدماء لم يكونوا يستشهدوا به وسجلوا هذا الظن على أنه حقيقة واقعة، وجاء من بعدهم فنقلوا عنهم دون تمحيص وتابعوهم من غير بحث، ويؤيد هذا الافتراض أن السيوطي استنبط من قول بعضهم: النحو علم يستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله تعالى وكلام فصحاء العرب، أن اللغويين لم يكونوا يستشهدون بالحديث فعقب على ذلك بقوله: فاقتصره عليهما ولم يذكر الحديث أن سيبويه في احتجاجه بالحديث لم يكن يقدم له بما يوضح أنه من الحديث، فالتبس الحديث بغيره على الباحثين حتى نسب إليه أبو حيان وغيره –عدم الاحتجاج بالحديث– وربما كان السبب في اغفال سيبويه للنسبة أنه كان يحتج بالحديث كما يحتج بأي عبارة منثورة من كلام العرب الفصحاء.. ولم يكن اغفاله النسبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم خارجا عما فعله مع معظم الشواهد الشعرية والنثرية التي لم يهتم لنسبتها إلى شخص معين. "[2] فإنما ذهب اليه مذهب المانعين من عدم الاحتجاج بالحديث في اثبات القواعد النحوية، كانت ردة الفعل عليهم ظهور مذهب المجوزين للاحتجاج بالحديث في القواعد النحوية حتى المبالغة فيه.

III. الاحتجاج بكلام العرب:

يقسم ابن الرشيق (ت456هـ) كلام العرب إلى منظوم ومنثور، أما المنظوم فهو الكلام الموزون المقفى. وأما المنثور فيعنى به نوعين من النثر: أولهما النثر الفني الذي عرف العرب قديما لونا منه، ويتمثل فيما نقل إلينا من الخطب، وثانيهما النثر العادي الذي يتداوله الناس في حياتهم الاجتماعية، يقول في العمدة: " ما تكلمت به العرب من

(1)– محمد الخضر حسين، دراسات في العربية وتاريخها، المكتب الاسلامي، ط2، دمشق، 1960م، ص175.

(2)– أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، ص42.

جيد منثور أكثر مما تكلمت به من جيد الموزون، فلم يحفظ من جيد المنثور إلا عشره، وما ضاع من الموزون عشره. "[1] مما يدل على الحركة الكثيفة للنثر الفني قبل الشعر، غير أن أمية العرب وبعدهم عن الكتابة أدت إلى ضياع نثرهم، وبقي الشعر الذي يحفظه الوزن والقافية، على أن أمة العرب كانت تعتمد على الحفظ في نقل مأثورها وفضائلها المخلدة في أشعار العرب التي نقلت إلينا مشافهة.

والاستشهاد بكلام العرب بقسميه المنظوم والمنثور هو حجة النحويين في قياسهم فاعتمدوا عليه اعتمادا أساسا في استنباط الأحكام النحوية والاحتجاج لها، وهو ما يعبر عنه السيوطي:" وأما كلام العرب فيحتج به بما يثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم. "[2] ثم يحده بأنه المنظوم والمنثور فيقول في ذلك: " ثم الاعتماد على ما رواه الثقاة بالأسانيد المعبرة عن نثرهم ونظمهم. "[3] وإذا تأملنا كتب النحاة المتقدمين من أمثال سيبويه في الكتاب، والفراء في معاني القرآن، فإننا نجد الاهتمام بكلام العرب واضحا وجليا حيث كثيرا ما يصادفنا في الكتاب عبارة: " سمعت ممن أثق به من العرب. " وقوله: " سمعناهم يقولون: ريح حرور، وهذه ريح شمال..."[4] وأشباه ذلك من الأقوال كثيرة، مما ضمه الكتاب من كلام العرب وأشعارهم.

فلقد نال الشعر حظوة منقطعة النظير في الاحتجاج به من اللغويين والنحويين الذين اعتبروا الشاهد الشعري الدعامة الأولى لهم حتى أصبحت كلمة الشاهد إذا ما أطلقت فهم منها الشاهد الشعري، وكان الحافظ للشواهد الشعرية هو المشافهة حيث لم تكن الكتابة معروفة بقدر يسمح بتدوين كل شعر، لأن العرب كانوا أميين، فكان الشعر حينئذ ديوان العربية الذي حفظ ثروتها حين كان العرب لا يعرفون الكتابة كوسيلة لتدوين المعارف فكان الشعر لسهولة حفظه وحلاوة مستقاه أقرب الوسائل إلى عقول العرب وقلوبهم، فكان

(1)- ابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تح محمد محي الدين عبد الحميد، (د.ط)، بيروت، 1972، ج1، ص20.

(2)- السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص49.

(3)- المرجع نفسه، ص34.

(4)- سيبويه، الكتاب، ج1، ص144.

سجلا يضم كل المعاني اللغوية التي نزل بها القرآن الكريم، لذا لجأ العرب إلى الشعر عندما كانوا لا يفهمون بعض الألفاظ التي جاءت في القرآن الكريم، يقول ابن عباس رضي الله عنه: إذا سألتموني عن غريب القرآن فالتمسوه في الشعر، فإن الشعر ديوان العرب. "[1]

ويقول ابن الأنباري بإسناد رفعه إلى سعيد ابن جبير، ويوسف ابن مهران التابعين قالا: " سمعنا ابن العباس رضي الله عنه يسأل عن شيء من القرآن فيقول فيه كذا وكذا، أما سمعتم قول الشاعر يقول كذا وكذا."[2] فالشعر علم قوم لم يكن لهم علم غيره، لذا فقد كان الاعتماد عليه في استنباط الأحكام النحوية والاحتجاج لها.

أ-***الاحتجاج بالشعر:*** قسم النحاة عصر الاحتجاج إلى ثلاثة أقسام هي: العصر الجاهلي وهو عصر ما قبل الاسلام، وعصر الاسلام الأول، وعصر المخضرمين الذين عاشوا فترة الجاهلية وفترة من الاسلام ثم العصر الاسلامي حتى نهاية القرن الرابع الهجري، وعلى هذا الأساس فقد قسم الشعراء إلى أربع طبقات:

1- **الطبقة الأولى:** وهي طبقة الشعراء الجاهليين ما قبل الاسلام بـ (150سنة) كامرئ القيس، والشنفرى، والأعشى... وغيرهم وهذه الطبقة يحتج بشعرها اجماعا وإن كان بعضهم لم يسلم من الطعن فيه.

2- **الطبقة الثانية:** وهي طبقة الشعراء المخضرمين، وهم الذين عاشوا في عصر الجاهلية وأدركوا الاسلام، كلبيد بن ربيعة، وحسان بن ثابت... وغيرهم، وهذه الطبقة كسابقتها يحتج بشعرها إجماعا.

3- **الطبقة الثالثة:** وهي طبقة الشعراء المتقدمين، أو الاسلاميين وهم الذين عاشوا في صدر الاسلام من خلافة بني أمية كجرير والأخطل والفرزدق... وغيرهم، والصحيح في هذه الطبقة كما يقول صاحب الخزانة صحة الاحتجاج بكلامها: " وكان أبو عمرو بن

(1)-عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، (د.ط)، 2007م، ج1، ص28.

(2)- المرجع نفسه، ج1، ص29.

العلاء، وعبد الله بن أبي اسحاق، والحسن البصري، وعبد الله بن شرمة، يلحنون الفرزدق والكميت، وذا الرمة وأضرابهم، وكانوا يعدونهم من المولدين لأنهم كانوا في عصرهم والمعاصرة حجاب. "[1] يقول الأصمعي في أبي عمرو بن العلاء: " جلست إلى أبي عمرو بن العلاء ثماني حجج، فما سمعته يحتج ببيت اسلامي. "[2] فمع صحة الاحتجاج بشعر هذه الطبقة إلا أن النحاة كانوا يفضلون الاحتجاج بكلام الطبقتين السابقتين.

4- **الطبقة الرابعة:** وهي طبقة المحدثين أو المولدين، وهم الذين أتوا من بعد طبقة الشعراء الاسلاميين إلى زماننا كبشار بن برد وأبي نواس... وغيرهم، والمولد: المحدث من كل شيء ومنه المولدون من الشعراء وإنما سموا بذلك لحدوثهم وقرب زمانهم، وهذا يعني أن كلام المولدين وشعرهم هو كلام مستحدث، لا يوثق بفصاحته، أي أنه ليس بالعربي الخالص ومحل ذلك أن هؤلاء الأشخاص نسبهم غير عربي بصراحة، وكذلك كلامهم ليس من الأصل العربي، يقول السيوطي: " أجمعوا أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة. "[3] ويقول البغدادي: " والصحيح أنه لا يستشهد بكلامها –الطبقة الرابعة– مطلقا.[4] وينتهي نسب الشعراء الذين تصح نسبتهم إلى الشعر العربي المحض بابن هرمة، جاء في الأغاني أن الأصمعي كان يقول:" ختم الشعراء بابن هرمة والحكم الخضري، (ت150هـ) وابن ميادة (ت159هـ) وطفيل الكناني، ومكين العذري (ت160هـ) وهو آخر الحجج." [5]

ومن خلال هذا نجد أن عصر الاحتجاج بالشعر عامة عند سكان الحضر ينتهي عند منتصف القرن الثاني للهجرة، وهو ما يوافق كلام السيوطي الذي نقله عن الأصمعي

---

(1)- عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب، ج1، ص23.

(2)- التواتي بن تواتي، محاضرات في أصول النحو، مطبعة رويغي، ط1، الأغواط، 2006م، ص107.

(3)- السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص70.

(4)- عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب، ج1، ص9.

(5)- أبو الفرج الأصفهاني، الأغاني، دار الكتب المصرية، ط1، مصر، (د.ت)، ج3، ص373.

في قوله: " ختم الشعر بابن هرمة، وهو آخر الحجج "[1] وهو القول الراجح، حيث يبدأ نسب الشعراء المولدين ببشار بن برد وهو أول المحدثين.

وإذا نظرنا إلى عمل سيبويه في الكتاب على ما قالته الدكتورة خديجة الحديثي فإننا نجده قد احتج بشعر الطبقات الثلاثة إلا طبقة المحدثين تقول: " استشهد بشعر الطبقات الثلاثة الأولى: طبقة الجاهليين، وطبقة المخضرمين وطبقة الاسلاميين، مثل جرير والفرزدق والأخطل ومن عاصرهم. "[2] ووفقا للإطار الزمني المقرر فإن سيبويه لم يستشهد بشعر مولد غير بيت منسوب إلى مروان النحوي وهو يقول:

ألقى الصحيفة كي تخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها

كما يروي بعض المؤرخين أن سيبويه استشهد بشعر بشار حيث يقول السيوطي: " وقد احتج سيبويه ببعض شعره تقربا إليه لأنه كان هجاه لترك الاحتجاج بشعره. "[3] غير أن هناك من ينفي أن في الكتاب شاهدا من شعر بشار، والحكاية منسوبة للأخفش وإن كان هناك من ينسبها لسيبويه، وتروي هذه الرواية أن بشار هجى سيبويه بعدما عاب عليه بعض شعره وما ورد في الأغاني من رواية ذلك، تفسر ما ذهب إليه السيوطي من قوله إنه احتج بشعر بشار وتقول: " إن سيبويه فوقاه بعد ذلك وكان إذا سئل أجاب عنه ووجد له شاهدا من شعر بشار احتج له به استكفافا لشره. "[4] وإن صحت هذه الرواية فإن احتجاج سيبويه بشعر بشار كان فيما سئل عنه ولم يذكره في كتابه، وقد كان لعمل سيبويه من منع الاحتجاج بشعر المولدين أثرا في من جاء بعده من النحاة، حيث سلكوا مذهبه في الامتناع عن الاحتجاج بشعر المولدين، وبالنظر إلى المكانة التي تحتلها شواهد سيبويه في تاريخ النحو فقد ظل الاهتمام به إلى يومنا هذا حتى أن أبي علي الفارسي كان ينص على " أن التنزيل جاء على الذي استعمله سيبويه فكان الكتاب بحق

(1)- السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص70.

(2)-خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، (د.ط)، الكويت، 1394هـ، ص119.

(3)- السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص42.

(4)- أبو الفرج الأصفهاني، الأغاني، ج3، ص209.

قرآن النحو، وقد حوى الكتاب بين طياته (1050 بيتا) فشملت شعراء الطبقات الثلاثة الأولى وأهم من استشهد بشعرهم بحسب الكثرة نجد: الفرزدق ثم جرير فالأعشى فرؤبة ابن العجاج فذا الرمة والنابغة الذبياني إلى غيرهم من الشعراء وإن كان حظ هؤلاء السابقين أكثر من حظ غيرهم. "[1] أما المبرد فقد امتنع عن الاحتجاج بشعر المولدين أيضا في كتابه "المقتضب" ويقول في كتابه "الكامل" هذه أشعار اخترناها من أشعار المولدين حكيمة يحتاج إليها للتمثل، لأنها أشكل بالدهر ويستعار من ألفاظها في المخاطبات والخطب والكتب. "[2] فهو لم يستشهد بشعر مولد قط في حين أجاز الاحتجاج به في المعاني.

والجدير بالذكر أن النحاة قد بذلوا جهدا عظيما أثناء دراستهم للغة وتقرير قواعدها وأحكامها، ومن أجل ذلك ألزموا أنفسهم البحث عن لغة مثالية موثوقة لا ريب.

ومن الملاحظات العلمية التي لاحظها العلماء عند نظرهم إلى الشواهد الشعرية التي اعتمدها النحاة فيما ساقوه من شواهد نحوية اعتمدوا عليها في بنائهم للأحكام والقواعد كما وردت في كتب النحو طوال مرحلة التقعيد والدراسة ما يلي:

1-**الاعتماد على القديم دون الحديث:** وهو ما يتبين لنا في تحديد عصر الاحتجاج وتقسيم الشعراء إلى طبقات، حيث اعتمدوا على ثلاثة منها وردوا الطبقة الرابعة رغم ما فيها من جيد الكلام وحسنه وعلة ذلك أن كل ما هو قديم جيد ومقبول، وجدير بالرعاية والتقدير وكل ما هو حديث عارضوه، حتى وإن كان مما يصح الاحتجاج به وفق ما حددوه من إطار زماني ومكاني لذلك فكل جديد غير مقبول، وهو ما دل عليه عمل أبي عمرو بن العلاء الذي يقول: " لقد أحسن هذا المولد -يعني جرير- حتى هممت أن آمر صبياننا بروايته."[3] وهو إن دل على شيء فإنما يدل على نظرة هؤلاء العلماء والرواة إلى القديم وتقديسه وتفضيله من غيره رغم ما يكنونه من احترام واعجاب بأشعار المعاصرين

(1)- محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، مطبعة الشرق، (د.ط)، سوريا، 1979م، ص41.

(2)- أبو العباس المبرد، الكامل في اللغة والأدب، تح جمعة الحسن، دار المعرفة، ط2، بيروت، 2007م، ص264.

(3)- محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، ص231.

والمحدثين ممن عاصرهم، قال الأصمعي عن بشار: " بشار خاتمة الشعراء والله لولا أن أيامه تأخرت لفضلته على كثير منهم. "[1] فهي إشارة منه إلى جودة شعره.

ويرى سعيد الأفغاني: " أن جمهورا من النحاة اقتصروا الاحتجاج بكلام المولدين على المعاني فقط، واحتجوا بكلام القدماء في اللفظ والمعنى وخير من يمثل هؤلاء ابن جني فقد احتج في باب المعاني بشعر المتنبي وهو مولد، ولعله توقع انكارا من المتزمتين فأتبع احتجاجه بعلة مقبولة معرضا بمذهب التزمت هذا، قال في صدد كلامه على مجيء القول والكلام، مما لا يعقل، قال عنترة:

لو كان يدري ما المحاورة؟ اشتكى ولكان –لو علم الكلام– مكلمي

ومثله شاعرنا "يعني المتنبي" آخر فقال:

فلو قدر السنان على لسان لقال لك السنان كما أقول

وقال:

لو تعقل الشجر التي قابلتها مدت محيية إليك الأغصانا

ولا تستنكر ذكر هذا الرجل – وإن كان مولدا– في أثناء ما نحن عليه من هذا الموضع وغموضه ولطف متسربه، فإن المعاني يتناهبها المولدون كما يتناهبها المتقدمون. "[2] فقد روى سعيد الأفغاني عن الاحتجاج بطبقة المولدين في تبلور هذا الرأي وأصبح من المسلمات فهذا عبد القادر صاحب خزانة الأدب ومن أعيان العلماء في المائة الحادي عشر يعبر عنه بعد سبعة قرون بنقله كلام الرعاني الأندلسي من علماء المائة الثامنة في شرح بديعية رفيقه ابن جابر قال الرعيني: " علوم الأدب ستة اللغة والنحو والصرف والمعاني والبيان والبديع والثلاثة الأولى لا يستشهد عليها إلا بكلام العرب (يريد القدماء) دون الثلاثة الأخيرة فإنه يستشهد عليها بكلام المولدين لأنها راجعة إلى المعاني، ولا فرق في ذلك بين العرب وغيرهم إذ هو أمر راجع إلى العقل، ولذلك قبل

(1)– محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، ص91.

(2)– سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص17.

أهل هذا الفن الاستشهاد بكلام البحتري وأبي تمام وأبي الطيب وهلم جرا. "[1] في إشارة منه إلى احتجاج النحاة بشعر الطبقة الرابعة (المولدين).

2- الاهتمام بالرجز: يرى الدكتور محمد عيد في سياق دراسته للشواهد أن النحاة والرواة وجهوا جهودهم إلى انتقاء نوع معين من الشعر تمثل في الرجز الغريب حيث كان ذلك يمثل مقياس الجودة، وأقرب للقبول من غيره كالدلالة عن أصالته ونقاوته وربما كان هذا التشديد نظرة حكيمة في التأكيد من فصاحته لأن صنعته بالحاجة للروية والانتقاء وهذا مدعاة للاطمئنان لما يعتمدون عليه من مادة لإثبات وبناء أحكامهم النحوية يقول الراغب الأصهاني: " وكثير من النحويين لا يميلون إلا لما فيه إعراب مستغرب ومعنى مستصعب. "[2] ويروى عن المازني قوله: " قلت للأصمعي: إنك لتحفظ من الرجز ما لا يحفظه أحد فقال: إنه كان هنا همنا وسمدنا. "[3]

3- مسألة الضرورة الشعرية: ورأي النحاة فيها، يقول سيبويه في تعريف الضرورة: هي ما يحتمل الشعر أي: " ما يجوز في الشعر ولا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف مثل: سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام

وحذف ما لا يحذف. "[4] مثل قواطن مكة من وزق الحمى، أي الحمام وهذا يعني أن الضرورة الشعرية تختلف عن اللحن والخطأ، فكأن مرتكبها إنما يحاول وجها من وجوه القياس أو يراجع أصلا متروكا من أصول اللغة، يقول السيرافي في تفسير وقوع الضرورة في الشعر: " اعلم أن الشعر لما كان كلاما موزونا، تكون الزيادة فيه والنقص منه يخرجه عن صحة الوزن حتى يحليه عن طريق الشعر المقصود مع صحة معناه أستجيز لتقويم وزنه من زيادة ونقصان وغير ذلك مما لا يستجاز في الكلام مثله. "[5] غير أن لهذه الضرورة قيود لا يمكن أن يعديها باسم الضرورة، كما يقول ابن فارس: " هذا وللضرورة

(1)- ينظر سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص 18.

(2)- محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص118.

(3)- المرجع نفسه، ص119.

(4)- سيبويه، الكتاب، ج1، ص26.

(5)- محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، ص34.

قيود، فليس منها رفع منصوب، ولا نصب مخفوض، ولا لفظا يكون فيه المتكلم لاحنا."[1] ومتى وجد هذا في الشعر كان ساقطا مطروحا، ولم يدخل في ضرورة الشعر، بمعنى أن يلتزم الشاعر بالقاعدة النحوية إذا ما استدعى له الأمر بالضرورة الشعرية.

ب-الاحتجاج بالنثر: اعتمد النحاة في أثناء دراستهم للغة، وبنائهم لأحكامها وقواعدها على كلام العرب المنثور كمصدر من مصادر الاستشهاد والاحتجاج لها، حيث اعتمدوا في ذلك على ما نقل إليهم من نصوص القدماء كخطب الجاهليين، وما وصلهم من نثرهم وما رووه هم أنفسهم من كلام القبائل التي رأوا فيها أنها تمثل اللغة العربية وما لمسوه في كلامهم من فصاحة وسلامة حيث اعتبروها بيئة لغوية صالحة للدراسة، ولذلك نجدهم قد خرجوا إلى القبائل المنتشرة في صحراء الجزيرة العربية، من أجل رواية لغتهم، وسماعها من أفواه العرب الخلص، وهو ما وافق بداية نشاط الرواية العلمية للغة نقلا وسماعا ومثلما حدث مع الشعر من الاعتماد على بعضه دون البعض في الاحتجاج والاستشهاد به حدث مع النثر أيضا ذلك أنهم لم يقبلوا كل ما يسمعونه من كلام العرب دون ان يتأكدوا من فصاحته، بل نجدهم قد قابلوا البعض منهم بالقبول والرضا والبعض الآخر بالرفض والانكار وبذلك لم يعتدوا به كله، مما حتم عليهم أن يضعوا مقياسا لما يمكن ان يقبلوه من النثر ويفضلون بعضه عن بعض، وقد تمثل هذا المقياس في الفصاحة: " ومعنى الفصاحة هنا هو اللفظ الذي ثبت في اللغة وكثر، وليس فقط ما خلص من تناثر الحروف والغرابة ومخالفة القياس.. أما ثبوته في اللغة أن يكون سمع بالفعل في استعمال فصحاء العرب ومن أكثرهم وأوثقهم وهذا ما يعنيه سيبويه عندما يذكر العرب الموثوق بعربيتهم الذين لم يتأثروا بلغة أخرى، وكانت العربية هي لغة المنشئ عندهم فلم يأخذوها من معلم.. لأن المقصود من ذلك اللغة التي نزل بها القرآن ونطق بها بالسليقة أجيال من العرب منذ ظهور أول شاهد كشعر المهلهل وامرؤ القيس حتى اختفاء هذه الملكة غير الملقنة العفوية عند كافة الناطقين إلى نهاية القرن الرابع."[2] يقول

(1)-ابن فارس الصاحبي، فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تح مصطفى الشويمي،ط1، بيروت،1383هـ، ص468.

(2)-عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص31.

الجرجاني (ت471هـ): " لم يعلموا أن المعنى في وصف الألفاظ بالفصاحة أنها في اللغة أثبتت، وفي استعمال الفصحاء أكثر أو أنها أجرى على مقاييس اللغة والقوانين التي وضعوها. "[1] وهو يعني بجريانها على مقاييس اللغة موافقتها للقوانين التي استخرجوها من استعمال الفصحاء حتى ولو خالفت القياس إذ يبطل السماع القياس إذا اختلفا، من أجل ذلك نجدهم قد ربطوا الفصاحة بالبداوة وذلك أن القبائل العربية لم تكن في مستوى واحد من الفصاحة فقد اشتهر بعضها بأنه أفصح من بعض، ولم تكن في درجة واحدة من السلامة، فقد سلمت بعض القبائل وحافظت على عربيتها لبعد مكانها عن الاختلاط والفساد ولذلك لما جاء العلماء يروون اللغة تحروا وفضلوا بعضا على بعض، وقد حذا بهم اجتهادهم إلى أن يحددوا العرب الفصحاء في إطارين: الزمان والمكان. "[2]

1- **الإطار الزماني:** حدد عصر الاحتجاج بكلام العرب المنثور نسبة لسكان الأمصار والحواضر من العصر الجاهلي إلى نهاية القرن الثاني، وامتدت فترة عصر الاحتجاج إلى أواخر القرن الرابع بالنسبة إلى القبائل العربية في البادية ذلك أن لغة القبائل بقيت سليمة حتى ذلك العصر حيث حافظت على سليقتها وفصاحتها إلى زمن طويل امتد إلى نهاية القرن الرابع الهجري، على عكس سكان الحواضر الذين اختلطت لغتهم بما يشوبها من اللحن والاختلاط بغيرهم من الأمم، مما أدى بالنحاة إلى الامتناع عن الأخذ بلغتهم، لما فشى فيها من مظاهر الفساد واللحن، فالعرب الذين يوثق بعربيتهم ويحتج بكلامهم هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني وأهل البادية من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع، أما الذين أتوا من بعدهم فهم مولدون تعلموا العربية بالصناعة، ولا يحتج بكلامهم في النحو، وقد صاحب هذا التحديد الزماني تحديد مكاني حصر من خلاله العلماء الموقع الجغرافي للقبائل التي يمكن الاعتماد على لغتها في الاحتجاج والاستشهاد.

2- **الإطار المكاني:** وينحصر في الجزء الشمالي من نجد وما يتصل به من السفوح

(1)-عبد القاهر الجرجاني، دلائل الاعجاز، تعليق وشرح عبد المنعم خفاجة، مكتبة القاهرة، ط1، القاهرة، 1969م، ص353.

(2)- أحمد أمين، ضحى الاسلام، دار الكتاب العربي، ط1، لبنان، 1982م، ج2، ص245.

الشرقية لجبال الحجاز، فالمكان قد ربطوه بفكرة البداوة والحظر، فلما كانت القبيلة بدوية أو أقرب إلى حياة البداوة كانت لغتها أفصح والثقة فيها أكثر، وكلما كانت متحضرة أو أقرب إلى حياة الحضارة كانت لغتها محل شك ومثار شبهة ولذلك تجنبوا الأخذ عنها، وفكرتهم في ذلك أن الانعزال في كبد الصحراء وعدم الاتصال بالأجناس الأجنبية يحفظ للغة نقاوتها ويصونها عن أي مؤثر خارجي وأن الاختلاط يفسد اللغة وينحرف بالألسنة. وأول من روى لنا قائمة محددة بالقبائل التي يستشهد بها والتي لا يستشهد بها الفرابي في كتابه "الألفاظ والحروف"، وتعد هذه القائمة وثيقة هامة تناقلتها كتب النحو المتأخرة مثل "شرح التسهيل" لأبي حيان و"المزهر" و"الاقتراح" للسيوطي وهذا هو نص الوثيقة: " كانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند انطق وأحسنها مسموعا، وأبينها إبانة عما في النفس، والذين نقلت عنهم اللغة العربية وبهم اقتدى وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أخذ أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الاعراب وفي التصريف، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة فلم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم، فإنه لم يؤخذ لا من لخم، ولا من جذام، لمجاورتهم أهل مصر والقبط، ولا من قضاعة وغسانة وإياد لمجاورتهم أهل الشام وأكثرهم نصارى يقرأون بالعبرانية، ولا من تغلب والنمر فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من بكر لمجاورتهم للنبط والفرس، ولا من عبدالقيس وازدعمان لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من اهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وأهل الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم ولا من حاضرة الحجاز، لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب، قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم والذي نقل اللغة واللسان العربي عن هؤلاء وأثبتها في كتاب فصيرها علما وصناعة هم أهل البصرة والكوفة فقط من أمصار العرب."[1] ويقول

(1)- ينظر أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، ص51.

السيوطي: "...وأثبتها في كتاب وسيرها علما وصناعة أهل الكوفة والبصرة فقط من أمصار العرب وكانت صنائع هؤلاء التي بها يعيشون: الرعاية والصيد واللصوصية فكانوا أقواهم نفوسا وأقساهم قلوبا وأشدهم توحشا، وأمنعهم جانبا وأشدهم حمية وأحبهم لأن يغلبوا ولا يغلبوا وأعسرهم انقيادا للملوك وأجفاهم أخلاقا وأقلهم احتمالا للضيم والذلة. "[1] وبالنظر إلى هذه النصوص يكون الفرابي أول من أرخ لفترة جمع اللغة وتدوينها وهو وصف صحيح لما قام به النحاة المتقدمون، فقد كان نصه شاملا لما حدث في فترة جمع اللغة وتدوينها، فهو يشير من خلال نصه إلى الرحلات التي قام بها العلماء نحو القبائل العربية حين بدأ نشاط الرواية وازدهرت حركتها العلمية، إذ رأى العلماء أن الفساد قد فشى في لغة الحظر أين ارتحلوا لالتماس اللغة السليمة النقية بين قبائل البادية وأعرابها، كما تكشف هذه الوثيقة عن عصر الاحتجاج حيث بدأ العلماء يفرقون بين البادية والحظر. ونهاية القول في بحثنا عن الأهمية التي أخذ بها النحاة عملية التوثيق والتمحيص للشواهد الشعرية بالذات هي:" أن النحاة في كتبهم لم يعطوا أهمية محددة المعالم للبحث في هذه الشواهد فكما أن الاسناد لم يكن أصلا من أصول الرواية الأدبية كذلك لم يكن التوثيق بجميع أشكاله أصلا تؤخذ على أساسه الشواهد الشعرية، ومن ثم تنبني عليها قواعد اللغة فالشواهد الشعرية التي احتوتها كتب النحو كانت عموما خليطا من الشواهد الصحيحة والمجهولة النسبة والمتعددة في نسبتها أو في متنها في موضع الاحتجاج دون محاولة من النحوي لتوثيقها على الرغم مما نجده أحيانا في بعض كتب النحو."[2] والخلاصة أن حصر شعر العرب في عصر معين ومكان معين هو حصر للدراسة ونتائجها بنية الحفاظ على اللغة والقرآن الكريم فهو ما عمل عليه النحاة بالحفاظ على اللغة في ثرائها ونقائها وصفائها من شوائك الأعاجم واللحن بالرغم من هذا فقد أقصى هذا القيد الكثير من الابداع الشعري الراقي خاصة مما أسفر عنه رد الاحتجاج بشعر المولدين على اعتبار أن كل قديم يحمل علامة الجودة أما الحديث فمحكوم عليه بالزيف والرداءة اللغوية.

(1)- ينظر أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، ص52.

(2)- ينظر فيصل صفا، شواهد النحو الشعرية، عالم الكتب الحديث، ط1، اربد، الأردن، 2012م، ص87.

الفصل الثالث: الوجوب النحوي في الجملة العربية:

ـ مفهوم الجملة.

ـ تأليف الجملة.

1ـ الوجوب النحوي في العناصر الإسنادية في الجملة الإسمية.

ـ مفهوم الجملة الإسمية.

ـ الترتيب في الجملة الإسمية.

أولا: حالات تقديم المبتدأ على الخبر وجوبا.

ثانيا: حالات تقديم الخبر على المبتدأ وجوبا.

ثالثا: إضمار المبتدأ والخبر وجوبا وجوازا.

2ـ الوجوب النحوي في الجملة الفعلية.

ـ مفهوم الجملة الفعلية وتأليفها.

ـ تقديم المفعول به وتأخيره وجوبا وجوازا.

أولا: حالات تقديم المفعول به على الفعل والفاعل وجوبا.

ثانيا: حالات تقديم المفعول به على الفاعل وجوبا.

ثالثا: حالات إضمار العناصر الإسنادية وجوبا وجوازا في الجملة الفعلية.

أ/ حالات إضمار الفعل والفاعل جوازا في الجملة الفعلية.

ب/ حالات إضمار الفعل والفاعل وجوبا في الجملة الفعلية.

الوجوب النحوي في الجملة العربية:

مفهوم الجملة:

ذهب قسم من النحاة إلى أن الجملة والكلام هما مصطلحان لشيء واحد فالكلام هو الجملة والجملة هي الكلام وذلك ما ذكره ابن جني في" الخصائص" وتابعه عليه الزمخشري في المفصل، جاء في الخصائص:" أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجمل نحو: زيد أخوك وقام محمد."[1] وقال الزمخشري في المفصل:" الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى وذلك لا يتأتى إلا في إسمين كقولك: زيد أخوك وبشر صاحبك أو في فعل وإسم نحو قولك: ضرب زيد وانطلق بكر و يسمى الجملة."[2] فإن الذي عليه جمهور النحاة أن الكلام والجملة مختلفان فإن شرط الكلام الإفادة، ولايشترط في الجملة أن تكون مفيدة، وإنما يشترط فيها الإسناد سواء أفاد أم لم يفد فهي أعم من الكلام إذ كل كلام مفيد وليس كل جملة مفيدة، جاء في التعريفات في تعريف الجملة أنها:"عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى سواء أفاد كقولك: زيد قائم، أو لم يفد كقولك: إن يكرمني، فإنه جملة لاتفيد إلا بعد مجيء جوابه فتكون أعم من الكلام مطلقا."[3] فجمهور النحاة فصلو بين الجملة والكلام، أن الكلام شرطه الإفادة، وأما الجملة فشرطها الإسناد سواء أفادت أم لم تفد فالجملة أعم من الكلام.

وقد جاء في المغني:" الجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدأ وخبره كزيد قائم وما كان بمنزلة أحدهما نحو ضرب اللص وأقائم الزيدان وكان زيد قائما وظننته قائما."[4] ثم ذكر أنها أعم من الكلام:"إذ شرطه الإفادة بخلافها ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط،

---

(1)-ابن جني، الخصائص، ج1،ص17.

(2)-موفق الدين ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري ،إدارة الطباعة المنيرية ،ج1،ص18.

(3)-الشريف محمد الجرجاني، التعريفات، مطبعة مصطفى البابي الحيلي،1357ه،1938م،ص79.

(4)-ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، تح محمدعبد الخالق عظيمة ، القاهرة، مصر، 1386ه،ج2،ص347.

جملة الجواب، جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما."[1] فقد فصل ابن هشام بشكل واضح بين الجملة والكلام ذلك أنه قد مثل للجملة، كجملة الشرط، وجملة الجواب، وجملة الصلة، فإن ابن هشام لا يختلف عما في التعريفات فإنه ذكر المسند و المسند إليه بحقيقتهما النحوية وهما الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر، وما كان بمنزلة أحدهما، وهناك تعريفات أخرى لا تختلف في فحواها عما مروإن كانت ألفاظها مختلفة.

"والنحاة يقسمون الجمل على قسمين: الجمل المقصودة لذاتها، والجمل المقصودة لغيرها، فالجمل المقصودة لذاتها هي الجمل المستقلة نحو حضر محمد، وأما المقصودة لغيرها فهي الجمل غير المستقلة وذلك نحو: أقبل أخوك وهو مسرع، فجملة (وهو مسرع) ليست مستقلة بل هي قيد للجملة قبلها."[2]

تأليف الجملة:

تتألف الجملة من ركنين أساسين هما المسند والمسند إليه وهما عمدتا الكلام ولا يمكن أن تتألف الجملة من غير مسند ومسند إليه كما يروي النحاة وهما المبتدأ والخبر وما أصله مبتدأ وخبر، والفعل والفاعل ونائبه، ويلحق بالفعل إسم الفعل.

فالمسند إليه هو المتحدث عنه بتعبير سيبويه:" ولا يكون إلا إسما وهو المبتدأ الذي له خبر وما أصله ذلك ونائب الفاعل، والمسند هو المتحدث به أو المتحدث به."[3] ويكون فعلا وإسما، "فالفعل هو مسند على وجه الدوام ولا يكون إلا كذلك، والمسند من الأسماء هو خبر المبتدأ وما أصله ذلك والمبتدأ الذي له مرفوع أغنى عن الخبر نحو: أقائم الرجلان ، وقائم مسند والرجلان مسند إليه وأسماء الأفعال"[4] وقد ذكر النحاة المسند والمسند إليه منذ وقت مبكر فقد ذكرهما سيبويه وعقد لهما بابا فقال:" هذا باب المسند

---

(1)-ابن هشام الأنصاري،مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،ج2،ص364.

(2)-فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دارالفكرللطباعة والنشر،ط1،عمان،1422ه،2002م، ص13 .

(3)-سيبويه، الكتاب،ج1،ص14.

(4)-ينظر فاضل صالح السامرائي، الجملةالعربية تأليفها وأقسامها، ص13.

والمسند إليه وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الاخر ولا يجد المتكلم منه بدا." [1] وقد بين سيبويه بقوله:" ولا يجد المتكلم منه بدا ." أن الكلام لابد أن يتألف منهما، وقد تكرر ذكرهما في الكتاب مرات عديدة وإن كان أحيانا يعكس التسمية فيسمي المبتدأ مسندا والمبني عليه مسنداإليه."[2]

وذكرهما الفراء (المسند و المسند إليه) في معاني القران فقال في:"ضقت به ذرعا، فلما جعلت الضيق مسندا إليه فقلت:" ضقت "، جاء الذرع مفسرا له لأن الضيق فيه." [3] ثم تتابع ذكرهما فيما بعد فلا يكاد يخلو كتاب من كتب النحو من ذكر لهما، وما عدا المسند والمسند إليه هو" الفضلة " كالمفاعيل والحال والتمييز والتوابع.

وقد أوضح النحاة بصورة كافية رأيهم في تأليف الجملة جاء في "الهمع": " الحاصل أن الكلام لا يتأتى إلا من إسمين أو من إسم وفعل فلا يتأتى من فعلين ولا من حرفين ولا إسم وحرف ولا فعل وحرف ولا كلمة واحدة لأن الإفادة إنما تحصل بالإسناد وهو لا بد له من طرفين: مسند ومسند إليه والإسم بحسب الوضع يصلح أن يكون مسندا ومسنداإليه، والفعل لكونه مسندا لا مسندا إليه، والحرف لا يصلح لأحدهما وزعم أبو علي الفارسي أن الاسم مع الحرف يكون كلاما في النداء نحو:"يا زيد" وأجيب بأن (يا) سدت مسد الفعل وهو" أدعو، وأنادي "، وزعم بعضهم أن الفعل مع الحرف يكون كلاما في نحو:"ما قام" بناء على الضمير المستتر لا يعد كلمة."[4] وجاء في شرح الرضي على الكافية :" الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين أو في فعل واسم... وجزءا الكلام يكونان ملفوظين كزيد قائم وقام زيد ومقدرين كـ "نعم" في جواب من قال : أزيد قائم أو أقائم زيد؟ أو أحدهما مقدرا دون الأخر وهو إما فعل كما في:" إن زيد قام"، أو الفاعل كما

---

(1)–سيبويه، الكتاب، ج2،ص278.

(2)– فاضل صالح السامرائي، الجملةالعربية تأليفها وأقسامها، ص13.

(3)–الفراء ،معاني القرأن،،ج1،ص79.

(4)–جلال الدين السيوطي، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، مطبعة السعادة، ط1، مصر،1327هـ،ج1،ص11.

في" زيد قام " أو المبتدأ والخبر كما في قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [1]."[2]

وجاء فيه أيضا :"فالإسمان يكونان كلاما لكون أحدهما مسندا إليه وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا إليه والاسم مع الحرف لا يكون كلاما، إذ لو جعلت الاسم مسندا والاسم مسند إليه ولو جعلته مسندا إليه فلا مسند، وأما نحو: "يا زيد" فلسد (يا) مسد دعوت الانشائي، والفعل مع الفعل أو الحرف لا يكون كلاما لعدم المسند إليه."[3] فلا يتأتى الإسناد بالحرف مع الحرف فيقول الرضي الإستربادي:" وأما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولامسند إليه." [4] فظهر بهذا المعنى قوله:"ولا يتأتى أي أنه يتيسر الإسناد إلا في إسمين أوفعل وإسم.

وجاء في شرح ابن يعيش:" الكلامُ هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الاخرى وذلك لا يتأتى إلا في إسمين كقولك: زيد أخوك وبشر صاحبك، أو في فعل واسم نحو قولك: ضرب زيد وانطلق بكر، ويسمى الجملة...وتركيب الاسناد أن تركب كلمة مع كلمة تنسب إحداهما إلى الأخرى، فعرفك بقوله:" أسند إحداهما إلى الأخرى."[5] إنه يوضح عملية التركيب الإسنادي بين كلمتين، بحيث يكون لأحداهما تعلق بالأخرى حسب موقعها في الكلام لتمام المعنى والفائدة . وجاء في المساعد:"العمدة" في الاصطلاح ما عدم الاستغناء عنه أصل لا عارض كالمبتدأ ، والفضلة ما جواز الا ستغناء عنه أصل لا عارض كالحال، وعروض جواز الاستغناء عن العمدة لا يخرجها عن كونها عمدة كما في قولك: صحيح، في جواب: كيف زيد؟ وعروض إمتناع الاستغناء عن الفضلة لا يخرجها

---

(1)-سورة يوسف، الأية 83.

(2)-ينظر الرضي الدين الاستربادي، شرح الرضي على الكافية، مطبعة الشركة الصحافية العثمانية، (د،ط)،1310 هـ، ج1، ص7،8.

(3)- فاضل صالح السامرائي، الجملةالعربية تأليفها وأقسامها، ص15.

(4)-ينظر الرضي الدين الاستربادي، شرح الرضي على الكافية، ج1،ص9.

(5)-موفق الدين ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج1،ص18.

عن كونها فضلة كما في هذه الحال وكما في قوله تعالى:﴿وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾[1] "[2] وجاء في دلائل الإعجاز:"ومختصر الأمر: أنه لا يكون كلام من جزء واحد وأنه لابد من مسند ومسند إليه....وجملة الأمر أنه لا يكون كلام من حرف وفعل أصلا، ولا من حرف واسم إلا في النداء نحو: يا عبد الله، وذلك أيضا إذا حقق الأمر كان كلاما بتقدير الفعل المضمر الذي هو" أعني، وأريد، وأدعو...و(يا) دليل عليه وعلى قيام معناه في النفس."[3]

وجاء في الأصول:" والحرف لا يأتلف منه مع الحرف كلام، لو قلت "أمن" تريد ألف الاستفهام و"من" التي يجر بها لم يكن كلاما...ولا يأتلف من الحرف مع الفعل كلام ولو قلت:" أيقوم " ولم تجر ذكر أحد ولم يعلم المخاطب أحد أنك تشير إلى إنسان لم يكن كلاما، ولا يأتلف أيضا منه مع الاسم كلام."[4]

ونستطيع أن نستخلص مما مر من الأقوال الأحكام الاتية أن الجملة تتألف من ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه وهما عمدة الكلام، ولا تأتلف من غير ذلك، وما زاد عن المسند والمسند إليه فهو فضلة، وليس معنى الفضلة أنه يمكن الإستغناء عنها من حيث المعنى فواجبة الذكر لتمام المعنى والفائدة، وقد يتألف الكلام من دونها، وأن المسند إليه لا يكون إلا اسما، ويمكن أن يكون الإسم مسندا إليه ويمكن أن يكون مسندا أيضا، وأما الفعل فهو مسند دائما واما الحرف فلا يكون طرفا في الإسناد. كما لا تتألف الجملة من فعل وفعل ولا من حرف مع حرف أو من حرف مع اسم إلا في النداء كما أشار جمهور النحاة، أو من حرف مع فعل، وقد اختلف النحاة في قبول أغلب هذه الأحكام ولكنها على وجه العموم تمثل أراء الغالبية من النحاة.

فقد استعمل النحاة القدماء مصطلحي(الكلام) و(الجملة) على أنهما مترادفان وبعد جهود

(1)-سورة الشعراء،الأية 130،

(2)-ينظر ابن عقيل ، المساعدعلى تسهيل الفوائد، تح محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق،(د،ط)، 1400هـ، 1980م، ج2، ص6.

(3) -عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ج5، ص6.

(4)-ابن سراج،الأصول في النحو،تح عبد الحسين الفتلي،مؤسسة الرسالة، ط3،بيروت،1417هـ،1996م ج1،ص43.

مثمرة استمرت مدة طويلة، قدمها عدد من النحاة في مجال تحديد العلاقة بين الكلام والجملة على وجه العموم والخصوص، تمكن بعض النحاة المتأخرين منهم ابن مالك والرضي الاستربادي من أن يخلصوا إلى أن:" كل كلام جملة ولا ينعكس، ثم من بعد ذلك حسم جماعة منهم ابن هشام الأنصاري مسألة الخلاف في كونها مترادفين أو لا، إذ وضع لكل مصطلح حده، فالكلام:" هو عبارة عن الفعل وفاعله، والمبتدا وخبره، وما كان بمنزلة أحدهما أي أنهما ليسا مترادفين، فالجملة أعم من الكلام إذ شرطه الإفادة بخلافها والقائلون بالترادف لا يرون بينهما عموم وخصوص فهما متساويان في الدلالة."[1] ومن هذا يمكن القول أن الجملة تنقسم بحسب الاعتبارات التي ينظر إليها بما يتصدرها من الاسم والفعل تنقسم إلى اسمية وفعلية.

الوجوب النحوي في العناصر الاسنادية في الجملة الاسمية:

تطرح قضية الوجوب إشكالات عدة في الدرس النحوي، فبم إرتبطت؟ وما أصلها؟ وما هي حالات الوجوب النحوي في العناصر الاسنادية المرتبطة بالجملة العربية؟ وما ضرورة اقتضاء الوجوب النحوي؟ وبما يلتزم المتكلم في اللغة؟ وما هي الحالات التركيبية للوجوب النحوي في الجملة؟ ومتى اقتضت الضرورة ذلك؟ وإذا وجدنا الوجوب ضرورة اقتضاها التقعيد النحوي في الجملة الاسمية؟ فما حالات الوجوب النحوي في الجملة الفعلية؟ وللوقوف على حقيقة الوجوب وضوابطه في التقعيد النحوي، فإن طبيعة البحث تفرض علينا التعرض لحالات الوجوب النحوي في العناصر الإسنادية في الجملة الاسمية والوجوب النحوي في الجملة الفعلية؟

مفهوم الجملة الاسمية:

يهتم الدرس النحوي بدراسة الجملة بإعتبارها وحدة متكاملة، وبالعناصر الاسنادية الاساسية المرتبطة بالجملة، إذ لا يقتصر العمل على أحد العناصر دون الاخر. فالجملة ما تركب من كلمتين أو أكثرولها معنى مستقل، وكل كلمة في الجملة تؤدي وظيفة أوأدوارا

(1)-عبد الخالق زغير عدل، بحوث نحوية في الجملة العربية، رند للطباعة والنشر، ط1، العراق،2011،ص38.

في علاقتها بغيرها، ولا وظيفة لها ولا معنى نحوي منفردة عن غيرها، لذا يتوجه النحو إلى دراسة الكلمة في التركيب الجملي، يقول المنصف عاشور في الجملة الاسمية:" فكأن الاسمية جملة سمات نحوية تختزل الدلالات، ويحدث هذا في نسق دائم من التلازم والتعلق والتكامل، فالنظام النحوي يقوم في تصورنا على الاحتياج المتواصل إلى ضمان المعاني بطرق صياغية وظيفية متنوعة وأصناف اسمية تختزل مهما كان حجمها ومساحتها المبثوث في كامل اللغة."[1]

وتشير دليلة مزوز للجملة الاسمية انها محور تأليف الكلام فتقول:" تعد الجملة الاسمية ركنا أساسيا في تأسيس الكلام وبعدا من أبعاده إذ يؤدي أدوارا وظيفية دلالية، وتلتقي مقولة الاسم بجملة من المقولات أهمها مقولة أقسام الكلام، ومقولة الاعراب والعمل، ومقولة الاسناد، وهذه المقولات أصول مبدئية وظيفتها التفسير والتجريد والاختزال وهي أيضا سمات موضوعية متواصلة قابلة للوصول والقطع والتفكيك والتصنيف والتأويل."[2]

فالجملة الإسمية في اللغة العربية ذات طبيعة إسمية، والجملة الاسمية أكثر شيوعا في اللغة العربية فهي أقرب للذهن لذا نلحظ شيوعها في القران الكريم وتواجدها أكثر من غيرها، لذا تعددت الدراسات فيها.

فيقول علي أبو المكارم:" يستخدم مصطلح الجملة الاسمية في التراث النحوي للإشارة إلى أنواع متعددة من الجملة العربية، تجتمع معا في أنه يتصدرها الاسم مع وقوعه ركنا اسناديا فيها ومقتضى هذا التصور الذي يشيع بين النحاة انه لا عبرة في التصدر بالعناصر غير الاسنادية التي لا تقع ركنا من أركان الجملة، سواء أكانت أسماء أم افعالا أم حروفا."[3]

(1)–المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي بحث في مقولة الاسمية بين التمام والنقصان، منشورات كلية الاداب منوبة، ط2، تونس، 2004م،ص146.

(2)–دليلة مزوز،مقولة الاسمية والفعلية في النحو العربي، مجلة علوم اللغة العربية وادابها، كلية الاداب واللغات جامعة الوادي، العددالثاني والثالث، ص41.

(3)–علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، مؤسسة المختار، ط1، القاهرة، مصر، 1428هـ، 2007م، ص17،18.

والجملة الاسمية:" هي التي صدرها اسم نحو: محمد شجاع، أو أناجح زيد، وتتكون الجملة الاسمية عند النحاة من مبتدأ وخبر و مبتدأ ومرفوع سد مسد الخبر، أو ما كان أصله المبتدأ أو الخبر وبذلك تكون الجملة الاسمية عند النحاة إطارا يظم في حقيقته أنماطا متنوعة الصياغة والمكونات مختلفة الروابط والعلاقات."[1]

ولقد كان هذا التنوع في الاشكال النمطية المكونة للجملة الإسمية واختلاف العلاقات القائمة بين عناصرها وأطرافها سببا في قيام النحاة بمحاولة إعادة التصنيف هذه الأشكال بغية تحقيق قدر من التماثل بين المجموعات المتميزة فيها." فقالوا بعدد من التقسيمات الضرورية لتوحيد النسق في الاقسام واطراد العلاقات الرابطة بين مكوناتها ومن ثم قسموها بإعتبار المبتدأ إلى ما له خبر وما ليس له خبر وما يصلح لكليهما وبحسب الخبر إلى ما كان مفردا وما كان جملة وما ألحق بأحدهما، ومن حيث المرفوع الذي يسد مسد الخبر إلى ما وقع فاعلا، ثم من جهة العلاقات السياقية إلى جملة أصلية أي مطلقة لم يلحقها النسخ، وأخرى محولة أو مقيدة أي منسوخة، وكذلك من منطلق ما يتصل بالتطابق بين أطرافها إلى جملة واجبة التطابق، وأخرى ممتنعة، وثالثة جائزة الوجهين وأخيرا من ناحية الترتيب بين هذه الاطراف إلى جملة واجبة الترتيب وأخرى جائزة ".[2] فالترتيب في الجملة الإسمية نوعان: ترتيب أصلي وهو مبتدأ وخبر، وترتيب غير أصلي وهوتقدم الخبر على المبتدأ وهذا ترتيب غير أصلي لأن فيه ما حقه التقديم وما حقه التأخير، وقد يكون الخبر في الجملة الاسمية كلمة مفردة أو جملة إسمية أو فعلية أو شبه جملة.

والأصل في المبتدأ أن يتقدم على الخبر، لأننا نحكم بالخبر على المبتدأ، فالمبتدأ والخبر أصلان في الجملة الاسمية متلازمان في علاقة إسنادية.

فالمبتدأ هو الطرف الأول في بنية الجملة الاسمية، وتدل لفظة مبتدأ على البداية والانطلاق من تركيب يحتاج فيه الاول إلى الثاني ويوجد بوجوده، فهو دال على مفهوم

---

(1)- علي أبو المكارم، الجملة الاسمية،ص18.

(2)- عبد الخالق زغير عدل، بحوث نحوية في الجملة العربية، ص27.

رتبة العنصر الاول والمعنى الوظيفي الذي يقترن به بالنظر إلى تمامه بالعنصر الثاني، ويقع المبتدأ من حيث العمل في فضاء عامل الابتداء باعتباره عاملا معنويا عند النحاة يبث الاعراب الاسم الاول والإسم الثاني بثا مباشرا بلا قطع، ويقوم الابتداء المعنوي في رأي النحاة على:" الأسس الاربعة التالية: الموضع الاول لثاني والتجرد من كل العوامل اللفظية من حروف وأفعال والمحل الوسوم بالرفع والتعبير عن المسند إليه، فوجود الاسم في صدر الجملة دليل بداية تليها زيادة معنوية بواسطة الخبر، وكلاهما يجري في الرفع المرسل من عامل الابتداء المعنوي، وقد حدد النحاة المبتدأ إعتمادا على مقاييس متنوعة تندمج في الاسم الدال على وظيفة المبتدأ، وهذه المقاييس عامة وخاصة لا ينفصل بعضها عن بعض، ويمكن أن نقسمها تقسيم معاني النحو: الصيغة والمقولية والوظيفية والاعرابية فالمبتدأ اسم من أصناف الكلام معرفة أو نكرة مخصوصة، أول قبل خبره يحقق المسند إليه المرفوع."[1]

"الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، والأصل في الخبر أن يكون نكرة، لأن المبتدأ محكوم عليه والخبر حكم، ولايصح الحكم على النكرة لأنها مجهولة، والحكم على المجهول لايفيد غالبا لأن الغرض في الإخبار إفادة المخاطب ما ليس عنده، وتنزيله منزلة المتكلم في علم ذلك الخبر، أي الخبر يجب أن يكون مجهولا وما يخبر عنه معروفا، وهذا هوالأصل في الإخبار الذي تحصل الفائدة منه."[2]

ولعل أقدم تعريف بين أيدينا للمبتدأ ما ذكره ابن سراج(316ه) في كتابه الأصول في النحو، ذلك أن سسبويه برغم استعماله مصطلح المبتدأ وإطلاقه على المسند إليه عنده، لم يقدم تعريفا بل اكتفى بذكر نماذج له، وكذلك فعل المبرد في المقتضب. أما ابن السراج فقد حاول تعريف المبتدأ فقال:" المبتدأ ما جردته من عوامل الاسماء ومن الأفعال والحروف، وكان القصد فيه أن تجعله أولا لثان مبتدأ به دون الفعل يكون ثانيه خبره، ولا

(1)- المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص354.

(2)- عبد الخالق زغير عدل، بحوث نحوية في الجملة العربية، ص177.

يستغني واحد منهما عن صاحبه وهما مرفوعان أبدا فالمبتدأ رفع الابتداء والخر رفع بهما، نحو قولك: الله ربنا، ومحمد نبينا، والمبتدأ لا يكون كلاما تاما إلا بخبره وهو معرض لما يعمل في الاسماء."[1] فالمبتدأ عنده اسم إذ لا يتأثر بعوامل الاسماء إلا الأسماء مبتدأ به أي محكوم عليه مجرد من العوامل اللفظية مطلقا، سواء أكانت أسماء أم أفعال أم حروفا مرفوع بعامل معنوي هو الابتداء، يكون مع الخبر كلاما تاما لا استغناء فيه عن أحدهما. أما ابن جني (392هـ) فيؤثر أن يذكر نص ابن السراج مع قدر من التغيير اليسير حين يقول في اللمع:" المبتدأ كل اسم ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية وعرضته لها وجعلته أولا لثان يكون الثاني خبرا عن الاول ومسندا إليه وهو مرفوع بالابتداء."[2]

"ولا يضيف ابن برهان أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن عمر(456هـ) إلى ما ذكره ابن جني كثيرا مكتفيا بشرح عناصر تعريف ابن جني والتمثيل لها يقول:"المبتدأ هو الاسم الذي تجرد من العوامل اللفظية وتعرض لها وجعل أول لثان نحو قولنا: زيد قائم فزيد قد تجرد من كان وهي رافعة، وإن ظننت وهي ناصبة ومن الباء وهي جارة، وتعرضه لها، لأن العرب تلحق المبتدأ جميع هذه العوامل... جعل (زيد) أولا لثان وهو قولك: (قائم) لأن المبتدأ إنما يذكر ليخبر عنه بالقيام، ولم يذكر لأمر مقصور عليه وحده."[3]

"ولعل أهم معيار يفصل المبتدأ عن غيره من المرفوعات هو شدة طلبه واحتياجه إلى الجزء الثاني في بنية العمل الاعرابي، فهو لا يوجد ناقصا بل يقتضي ثانيه وإلا يبقى عامل الابتداء الرفع معلقا يبحث عن طرفه الثاني لتمام الجملة، وهذا الثاني هوالخبر الذي يلازم المبتدأ ملازمة الحرف للحركة في بنية المقطع وملازمة المتبوع لتابعه. فحيز المبتدأ يقترن بحيز ثان له نفس الحكم الاعرابي الصادر عن عامل الابتداء والحديث عن

(1)- ابن سراج، الأصول في النحو،، ج1، ص 63.

(2)- ابن جني، اللمع في العربية، تح سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، (د، ط)، عمان، الأردن، 1988، ص 109.

(3)- علي أبو المكارم، الجملة الاسمية،ص 23.

الثاني وهو الخبر، فقد اصطلح سيبويه على الخبر بالمبني عليه، والضمير في اللفظ يعود على المبتدأ وقد أكد في سياقات عديدة من الكتاب قوة التلازم بين الطرفين المرفوعين فهما عنده ما لا يستغني واحد منهما عن الاخر ولا يجد المتكلم منه بدا، وقد ناظر النحاة أثناء تفسيرهم الاعرابي احتياج المبتدأ إلى خبره باحتياج الفعل إلى فاعله وأفضى هذا التلازم التركيبي إلى اعتبار الخبر ثان العدد بعد أوله في نظر سيبويه. "[1]

الترتيب في الجملة الاسمية:

يرى النحويون أن الاصل في الجملة الاسمية تقديم المبتدأ وتأخير الخبر وذلك حتى يتسنى تعقل المحكوم عليه وتحصيل صورته في الذهن قبل الحكم بيد أنه قد نجد بعض الاسباب التي تجعل هذا الاصل واجب الالتزام ولايصح العدول عنه، كما قد توجد أسباب توجب عكس ذلك وتفرض ذكر المحكوم به أي الخبر قبل المحكوم عليه أي المتدأ ومن ثم يرى جمهور النحاة أن العلاقة بين المبتدأ والخبرمن حيث الترتيب ثلاث حالات هي: الأولى: وجوب تقديم المبتدأ على الخبروهذا أصل في القواعد النحوية.

الثانية: وجوب تقديم الخبر على المبتدأ.

الثالثة: جواز الأمرين. وسنحاول الالمام بمواضع كل منها:

أولا :حالات تقديم المبتدأ على الخبر وجوبا:

يوجب النحويون تقديم المبتدأ على الخبر وجوبا في مواضع أهمها:

1/"أن يكون المبتدأ من الاسماء التي لها حق الصدارة، إذا كان المبتدأ له الصدارة، أي واجب التقدم في صدر الجملة سواء كان واجب الصدارة بنفسه، أو باتصاله بما تجب له الصدارة، نحو: من مسافر؟ فإن (من) قد وقعت مبتدأ، وهو اسم استفهام لذلك يجب تقدمها على الخبر ونحو: لمحمد ناجح، فإن (محمد) قد وقع مبتدأ وقد اتصل بأداة لها حق التصدروهي لام الابتداء ولذلك يجب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر وقد شذ تأخير المبتدأ المتصل بهذه الام في بعض المأثورات المروية ومها قول الراجز:

---

(1)–المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص355.

أم الحليس لعجوز شهر به ترضى من اللحم بعظم الرقبة

وقول الشاعر:

خالي لأنت ومن جرير خاله ينل العلاء ويكرم الأخـــوالا

وقد حاول بعض النحويين تخريج البيتين إما بدعوى أن اللام ليست للإبتداء وإنما زائدة ، أو أنها دخلت على مبتدأ محذوف وذلك حتى يسلم ما قرروه من أن المتصل بأداة لها الصدارة يجب له بدوره الصدارة."[1] وهذه من الإستعمالات المخالفة لقواعد النحو.

وقد حاول بعض النحاة حصر ما يجب له الصدارة فذكر أنها ثمانية:" وهي(ما)التعجبية و(من) الاستفهامية و(من) الشرطية و(كم) الخبرية، وضمير الشأن، والمقترن بلام الابتداء، والموصول الذي في خبره الفاء، والمضاف إلى ما له حق الصدارة، فإذا وقع أي منها مبتدأ وجب تقدمه وتأخير خبره."[2]

2/"أن يتفق المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير بحيث يصلح كل منهما أن يكون مبتدأ، دون دلالة واضحة في سياق الكلام تبين المراد، فوجب تقديم المبتدأ كيلا يختلط المحكوم به بالمحكوم عليه."[3]

ويقول عباس حسن في النحو الوافي:"أن يكون المبتدأ والخبر معا متساويين أو متقاربين في درجة تعريفهما أو تنكيرهما، بحيث أن يكون كل منهما مبتدأ نحو: أخي شريكي، وأستاذي رائدي في العلم، ومكافح أمين، جندي مجهول، أجمل من حرير أجمل من قطن، ففي هذه الأمثلة وأشباهها يجب تأخير الخبر، لأن تقديمه يوقع في لبس إذلا توجد قرينة تعينه وتميزه من المبتدأ فيختلط المحكوم به بالمحكوم عليه ويفسد المعنى تبعا لذلك، فإن وجدت قرينة معنوية أو لفظية تدل على أن المتقدم هو الخبر وليس المبتدأ جاز التقديم، فمثال المعنوية: أبي أخي في الشفقة والحنان...فكلمة:(أب) خبر مقدم

(1)- محمود مطرجي، في النحو وتطبيقاته، دار النهضة العربية، ط1، بيروت،2000م، ص148.

(2)- علي أبو المكارم، الجملة الاسمية،ص 53.

(3)- محمود مطرجي، في النحو وتطبيقاته، ص149.

وليست مبتدأ، لأن المراد أخي كأبي ...أي الحكم على (الأخ) بأنه (كالأب) في الشفقة والحنان، ولا يعقل العكس، فالمحكوم عليه هو (الأخ) فهو المبتدأ والمحكوم به هو(الأب) الذي يشابهه الأخ، فالأب هو الخبر ولو تقدم، لأن القرينة المعنوية تميزه وتجعله هو الخبر فصح التقديم لوجودها، ومثل: الجامعة في التعليم البيت، (فالجامعة) خبر مقدم، و(البيت) مبتدأ مؤخر، فهو المحكوم عليه بأنه مشابه للجامعة إذ لا يعقل العكس، ومثل: نور الشمس نور الكهرباء، ضوء القمر ضوء الشموع، الأسد في الغضب القط في الثورة، الحبل الهرم في الضخامة، هذا العالم في براعته هذا الطالب في تعلمه وهكذا. ومثال القرينة الفظية: حاضر رجل أديب، فكلمة (حاضر) هي الخبر لأنها نكرة محضة، والنكرة التي بعدها وهي: (رجل) نكرة غير محضة، لأنها مخصصة بالصفة بعدها فهي أحق بأن تكون المبتدأ بسبب تخصصها.[1]

فقد أثر في فصيح الكلام من الاستعمالات شواهد خالفة ما أوجبه النحاة في القواعد النحوية، ولكنهم انصرفوا عن جعلها هي الواجب، وجعل غيرها ممتنعا لقلة ما بلغهم من الشواهد في فصيح الكلام، وقد تسقط شواهد الوجوب لدى النحاة إلى منزلة الجوازللضرورة الشعرية. فيوجد في فصيح الكلام من الاستعمالات ما يخالف فيه الأصل بوجوب تقديم المبتدأ وتأخر الخبر، إلى أخبار متقدمة يجوز تأخيرها إذ لم نراع وزن الشعر.

يقول عباس حسن:" بغير نظر لما تقتضيه الأوزان الشعرية أحيانا من وجوب التقديم أو التأخير لمراعاة الوزن وحده والمحافظة عليه فلو لم نراع الوزن الشعري لجاز الأمران كما في النثر أيضا وكقول الشاعر:

ومن البلية عذل من لا يرعوي عن جهله وخطاب من لا يفهم

ومن العداوة ما ينالك نفعـــــه ومن الصداقة ما يضر ويؤلــم

فهنا عدة أخبار متقدمة يجوز تأخيرها إذ لم نراع وزن الشعر.[2] ومن الاستعمال في فصيح الكلام الذي يتقدم فيه الخبر عن المبتدأ ما ذكره علي أبو المكارم قول الشاعر:

(1)- عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، ط3، القاهرة، (د.ت)، ج1، ص494.

(2)-المرجع نفسه، ج1، ص492.

بنونا بنو أبناءنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعدة."[1]

3/"أن يكون الخبر محصورا فيه المبتدأ: (بإنما) أو (إلا) مثل: إنما البحتري شاعر، إنما المتنبي حكيم، ما المنيل إلا حياة مصر، ما الصناعة إلا ثروة، فلا يجوز تقديم الخبر كي لا يزول الحصر بطريقته الخاصة الموصلة للمعنى معين، فلا يتحقق بعد زواله المعنى على الوجه المراد."[2]

ويقول علي أبو المكارم:" إذا كان المبتدأ محصورا في الخبر، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌ ۚ ﴾[3] فقد حصر المخاطب، وهو الرسول عليه السلام، في كونه نذيرا، ولو تقدم الخبر لا نعكس المعنى، ونحو قوله تعالى:﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾[4] فقد حصر صلوات الله عليه في الرسالة، ولو تقدم الخبر لانقلب المعنى المقصود، ووجوب تقدم المبتدأ في هذا الموضع إذا كانت أداة الحصر(ما) و(إلا) فوجوب التقدم مذهب النحاة، وقد أجاز بعض النحاة تقدم الخبر إذا أقترن ب(إلا) لوجود دليل على الحصر في الخبر، وهو وقوعه بعد (إلا) مستشهدا بقول الكميت بن زيد:

فيا رب هل إلا بك النصر يرتجى عليهم وهل إلا عليك المعول

فقد تأخر المبتدأ وتقدم عليه الخبر مقترنا (بإل) في صدر البيت وعجزه معا، ورد ذلك الجمهور وجعله من قبيل الضرورة.[5]

فأكثر هذه الحالات كثيرا ما تصادف النحويين في التقعيد، من القران الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب، فهذه مصادر التقعيد، لكن تلك الصور والحالات التي تخالف الأصل في القاعدة النحوية هي قليلة الاستعمال، والتقعيد النحوي

---

(1)-ينظر علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، ص54.

(2)-عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص496.

(3)- سورة هود، الاية12.

(4)-سورة أل عمران، الاية144.

(5)-علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، ص54.

بني على المطرد الذي يمثل الحكم الواجب للقاعدة، فالوجوب كل ما ألزمته القاعدة النحوية، وما خالف القاعدة في الاستعمال جوزه النحاة ولم يؤخذ به في بناء التقعيد النحوي، وجعلوه من قبيل الضرورة الشعرية.

ومن المواضع التي يجب أن يتقدم فيها المبتدأ ويتأخر الخبر وجوبا:

4/"**أن يكون الخبر جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر يعود على البتدأ:** نحو: الكواكب تتحرك، فالجملة الفعلية المكونة من الفعل المضارع وفاعله خبر المبتدأ، فلو تقدم الخبر وقلنا: تتحرك الكواكب، لكانت (الكواكب) فاعلا مع أننا نريدها مبتدأ، وليس في الكلام ما يكشف اللبس بخلاف ما لو كان الفاعل اسما ظاهرا أو ضميرا بارزا نحو: تتحرك كواكبها السماء، قد أضاء النجمان...فتعرب الجملة الفعلية في المثال الأول:(تتحرك كواكبها) خبر مقدما، لاشتمالها ضمير يعود على المبتدأ: (السماء) فرجوع الضمير إلى الكلمة (السماء) دليل على أنها متأخرة في الترتيب اللفظي فقط...دون الترتيب الاعرابي (المسمى الرتبة) لأن الضمير لا يعود على متأخر لفظا ورتبة إلا في مواضع، فكلمة (السماء) متأخر في اللفظ لكنها متقدمة في الرتبة، وأصل الكلام: السماء تتحرك كواكبها، فكلمة:(السماء) مبتدأ، وجاز تقديم الخبر عليها مع أنه جملة فعلية لأن اللبس مأمون، إذ الفاعل فيها اسم ظاهر وليس ضمير مستتر يعود على ذلك المبتدأ." [1]

وقد أشار عباس حسن إلى حالات الاستعمال التي تخالف الوجوب في هذا الموضع إلى تقديم الخبر على المبتدأ وهو جائز بهذه الصورة: "على قول حسان:

قد ثكلت أمه من كنت واحده أو كان منتشبا في برثق الأسد

وتعرب الجملة الفعلية في المثال الثاني خبر مقدما، و(النجمان) مبتدأ ولا لبس فيه، لأن وجود الضمير البارز(وهو ألف الاثنين) واعرابه فاعلا في اللغات الشائعة عند العرب أوجب أن يكون (النجمان) مبتدأ لا غير، إذ لا يوجد ما يحتاج إلى فاعل، ومن ثم كان اللبس مأمونا."[2]

(1)-عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص495.

(2)- المرجع نفسه، ج1، ص495.

5/"إذا كان المبتدأ ضمير متكلم أو مخاطب مخبر عنه بالذي وفروعهاأو نكرة أو معرفة بالألف واللام: وقد عاد الضمير إلى المبتدأ مطابقا له، نحو، أنا الذي أقرر ما يجب عمله، ونحن الذين نقوم بواجبنا، وأنت الذي تأسو الجراح، وأنت التي تفعلين ما يجب فعله، ونحو: أنا رجل أقول ما أعتقد، ونحن قوم نعمل ما نؤمن به، وأنت إنسان تفعل الخير، وأنتما رجلان تجاهدان ضد الباطل، وانتما امرأتان تحترمان أنفسكما، وأنتم رجال تصونون الأرض، وأنتن نساء تحفظن العرض."[1]

6/"أن يكون المبتدأ دخلت عليه لام الإبتداء: نحو: لعلم مع تعب خير من جهل مع راحة، لأن لام الابتداء لها الصدارة في جملتها فيجب تقديمها مع ما دخلت عليه وهو المبتدأ."[2]

ويقول محمود مطرجي:" يتقدم المبتدأ وجوبا إذا اتصلت به لام الابتداء لأن لها حق الصدارة في الجملة، فتتقدم مع المبتدأ الذي دخلت عليه، نحو: لأنت خير من جارك."[3]

وجاء في "متن ألفية ابن مالك" أن الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ، وإذااستوى المبتدأ مع الخبر فلا مانع من التقديم والتأخير بدون فساد لفظي أو معنوي، فيقول:

والأصل في الأخبار أن تؤخر وجوزوا التقديم إذ لا ضررا

فامنعه حين يستوي الجزءان عرفا ونكرا عادمي بيــان"[4]

7/"إذا كان الخبرمتعددا: فالمبتدأ الذي يتعدد خبره نحو: الرمان حلو حامض، والفتاة جميلة ذكية..."[5]

ويشيع بين جمهور النحويين أن يضيفوا إلى المواضع السابقة موضعا أخر يجب فيه تقديم المبتدأ على الخبر:"وذلك إذا خيف إلتباس المبتدأ بالفاعل إذا تقدم الخبر وكان فعلا

(1)- علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، ص56.

(2)- عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص496.

(3)- محمود مطرجي، في النحو وتطبيقاته، ص151.

(4)- عبد اللطيف بن الخطيب، متن ألفية ابن مالك، مكتبة دار العروبة، ط1، الكويت، 1427هـ،2006م، ص9.

(5)- عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص496.

مسندا إلى ضمير المبتدأ المستتر،نحو: زيد قام، أو يقوم، فلو قدم والحالة هذه وقيل: قام أو يقوم، زيد لا لتبس المبتدأ بالفاعل."[1] وهكذا تختلط الجملة المكونة من فعل وفاعل بالجملة المكونة من مبتدأ وخبر، وواضح أن تأخير الخبر في هذا الموضع يرتد إلى أن النحويين لا يفصلون بين كل من الجملتين الاسمية والفعلية فصلا مطلقا، فالكلمة المتصدرة فيها تحدد نوعها فإذا تقدم الاسم كانت إسمية، وإن تقدم الفعل كانت فعلية، وهذه التفرقة بين الجملتين لا تراعي بقية الأسس الموضوعية. ولا تأخذ كافة الاعتبارات الضرورية فإن التقديم والتأخير لا يغيرولا ينبغي أن يغير من نوع الجملة وإنما يعتد عن رعاية الظروف المصاحبة للموقف اللغوي المحيط بها ولذلك عدلنا عن هذه التفرقة جاعلين الجملة التي يقع المسند فيها فعلا فعلية تقدم أو تأخر ومن ثم لا نجد مساغا لبقاء هذا الموضع ضمن مواضع تقديم المبتدأ على الخبر.

ثانيا: حالات تقديم الخبر على المبتدأ وجوبا:

يوجب النحويون تقديم الخبر وتأخير المبتدأ في مواضع أهمها:

1/ "أن يكون المبتدأ نكرة محضة ولا مسوغ لإبتداء به إلاتقدم الخبر المختص جملة كان أو شبهها:أي سواء أكان الخبر ظرفا أم جارمع مجروره،أم جملة)...فمثال شبه الجملة: عندك كتاب، على المكتب قلم...فإن كان للمبتدأ مسوغ أخر جاز، عند عدم المانع، تقديم الخبر وتأخيره، نحو: عندك كتاب جميل، على المكتب قلم نفيس، ويجوز: كتاب جميل عندك، وقلم نفيس على المكتب، ومثال الجملة: قصدك ولده محتاج. فلا يجوز تقديم المبتدأ، وهو(محتاج)، لأنه نكرة محضة، ولأن المبتدأ النكرة إذا تأخر عنه خبره الجملة أو شبه الجملة فقد يتوهم السامع أن المتأخر صفة، لا خبر."[2]

وقد ورد في شرح الرضي لكافية ابن الحاجب قوله:"وإن تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام. إعلم أنه لا يقع من جملة مقتضيات الصدر خبرا مفردا إلا كلمة الإستفهام

(1)- ابن هشام الأنصاري، شرح التصريح على التوضيح، تح محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1421هـ،2000م، ج1، ص173.

(2)-عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص501.

نحو: من زيد. أو مضاف إليه نحو: غلام من زيد. قوله: أو كان مصححا.

أي كان الخبر تقديمه مصححا لمجيء المبتدأ نكرة: على ما ذكر قبل، في جواز تنكير المبتدأ: أن تقدم حكم النكرة عليها خصصها حتى جاز وقوعها مبتدأ."[1]

2/"إذا كان الخبر له الصدارة: أي واجب التقدم في صدر الجملة، سواء كان واجب التصدر بنفسه أو باتصاله بما تجب صدارته.مثال: أين الكتاب؟ وكيف حالك؟، وكم درهم مالك؟ ومثال الثاني كمقروء كتابك، وصبيحة أي يوم سفرك؟ وصاحب كم كتاب أنت؟ ف(أين) ومثلها (كيف) اسم استفهام وقع خبرا مقدما وجوبا على المبتدأ، لأن له الصدارة بنفسه ومثلها: (كم) أيضا. و(مقروء) وقع خبرا مقدما وجوبا لإتصاله بلام الابتداء التي يجب لما يتصل بها الصدارة، ونحوها:(صبيحة) لأنها أضيفت إلى ما له الصدارة أيضا، وهو(أي) كذلك (صاحب) إذا أضيفة إلى كم الخبرية التي بمعنى الكثير. وهي مستحق الصدارة أيضا."[2]

ويقول سيبويه:"وأين زيد، وكيف عبدالله، وما أشبه ذلك. فمعنى أين في: أي مكان، وكيف: على أية حال، وهذا لا يكون إلا مبدوءا به قبل الإسم، لأنها من حروف الاستفهام، فشبهت بهل وألف الاستفهام، لأنهن يستغنين عن الألف ولايكن كذا إلا إستفهاما."[3] يشير سيبويه في هذا إلى أنهما أسماء الصدارة، فلا يكون إلا مبدوءا به قبل الاسم. وإذا ما تعلق الخبر بأسماء الصدارة يجب تقديمه على المبتدأ وتأخير المبتدأعلى الخبر، ويقول شوكت علي عبد الرحمان:" أن يكون لازم الصدرية: أي من الأدوات التي لها حق الصدارة، نحو: أين زيد؟ أو مضافا إلى ملازمها: مثل : صبيحة أي يوم سفرك؟."[4]

(1)-الرضي الاسترابادي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح حسين بن محمد بن ابراهيم الحفظي، ادارة الثقافة والنشر بالجامعة، ط1، الرياض، 1414هـ، 1993م، ج1، ص297.

(2)- علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، ص56.

(3)-سيبويه، الكتاب، ج2، ص128.

(4)- شوكت علي عبد الرحمان درويش، الرخصة النحوية، المملكة الاردنية الهاشمية، (د.ط)، عمان، الاردن، 1425هـ، 2004م، ص208.

"وأن يكون للخبر الصدارة في جملته، فلا يصح تأخيره. ومما له الصدارة، أسماء الاستفهام، نحو: أين العصفور؟ فكلمة: (أين) اسم استفهام مبني على الفتح في محل رفع خبر مقدم، و(العصفور) مبتدأ مؤخر ونحو: متى السفر؟ فكلمة(متى) اسم إستفهام مبني على السكون في محل رفع خبر مقدم و(السفر) مبتدأ مؤخر، ومثل هذا: كيف الحال؟، من القادم؟، وكذلك الخبر الذي ليس اسم إستفهام بنفسه، ولكنه مضاف إلى اسم الاستفهام نحو: ملك من السيارة؟، وصاحب أي إختراع أنت؟."[1]

3/"إذا كان الخبر محصورا في المبتدأ بإنما: بإتفاق النحويين نحو: إنما صديق محمد، فقد حصرت الصداقة في محمد ولو تقدم المبتدأ لانعكس المعنى، وبما وإلا عند جمهور النحويين، نحو: ما مجاهد إلا خالد، فقد حصر الجهاد في خالد، ولو تقدم لا نعكس المعنى."[2]

" أن يكون الخبر محصورا في المبتدأ بالا أو إنما، نحو: ما في البيت إلا الأهل، إنما في البيت الأهل، فلا يجوز تأخير الخبر وتقديم المبتدأ، لكيلا يختل الحصر المطلوب، ويختل الحصر المراد."[3]

وقد أشار ابن مالك إلى المواضع التي يجب أن يتقدم الخبر فيها بقوله:

عندي درهم ولي وطـــــر ملتزم فيه تقدم الخبـــــر

وقوله أيضـا:

كذا إذا عاد عليه مضمـــر مما به عنه مبينا يخبـــر

كذا إذا يستوجب التصديرا ك"أين من علمته نصيـــرا"

وخبر المحصور قدم أبـــدا ك"ما لنا إتباع أحمـــــــدا" "[4]

ويقول عباس حسن:" كذلك يجب تقديم الخبر إذا كان من الألفاظ التي تستوجب

---

(1)-عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص502.

(2)-علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، ص56.

(3)- عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص502.

(4)- عبد اللطيف بن الخطيب، متن ألفية ابن مالك، ص9.

التصدير، أي: تستحقه وجوبا، نحو: أين من علمته نصيرا؟ (فأين) اسم استفهام خبر مقدم، وكذلك يجب تقديم خبر المحصور فيه، أي: خبر المبتدأ وقع فيه الحص،(فالخبر محصور والمبتدأ محصور فيه) مثل: ما لنا إلا إتباع أحمدا."[1]

"ويجب أيضا تأخير المبتدأ الذي بعد (إلا) لفظا، نحو: ما قام إلا زيد، أو معنى نحو: إنما قائم زيد، لأنك إن قدمته من دون (إلا) انعكس الحصر، وان قدمته مع إلا لم يجز ، لتقدم أداة الاستثناء على الحكم في الاستثناء المفرغ، ولا يجوز ذلك كما يجيء في باب الاستثناء. وإذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم(من تأخره) وجب التقديم نحو قولك: "تميمي أنا"، إذا كان المراد التفاخر بتميم، أو غير ذلك مما يقدم له الخبر."[2]

4/"أن يكون المبتدأ مشتملا على ضمير يعود على جزء من الخبر: نحو: في الحديقة صاحبها، فكلمة:(صاحب) مبتدأ، خبره الجارمع المجرور السابقين:(في الحديقة) وفي المبتدأ ضمير يعود على الحديقة التي هي جزء من الخبر، ولهذا وجب تقديم الخبر، فلا يصح: صاحبها في الحديقة، لكيلا يعود الضمير على متأخر رتبة، وهو ممنوع هنا ومثل ذلك: في القطار ركابه، فكلمة(ركاب) مبتدأ خبره الجار والمجرور السابقين وفي المبتدأ ضمير يعود على: (القطار) وهو جزء من الخبر، ويجب تقديم الخبر فلا يصح: ركابه في القطار، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، وهو ممنوع هنا كما قلنا وهكذا..."[3]

ويقول علي أبو المكارم:"إذا اتصل بالمبتدأ ضمير يعود على شيء في الخبر، نحو قول الشاعر:

أهلا بك إجلالا وما بك قدرة على ولكن ملء عين حبيبها

فملء عين خبر مقدم وجوبا، وحبيبها مبتدأ مؤخر لإشتماله على ضمير العائد على كلمة في الخبر المتقدم، ولو تأخر الخبر هنا فسد التركيب لعودة الضمير حينئذ على

(1)-عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص503.

(2)-الرضي الاسترابادي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص301.

(3)-عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص503.

متأخر لفظا ورتبة في غير المواضع التي أجيز فيها ذلك."[1]

ويشيع في التراث النحوي أن تضاف إلى المواضع السابقة مواضع أخرى، يتقدم الخبر فيها على المبتدأ من مواضع ورودها:" في قوله عليه الصلاة والسلام:..أمخرجي هم؟." قال ابن حجر:" ...جمع(مخرج)، و(هم) مبتدأ مؤخر، و(مخرجي) خبر مقدم،قاله ابن مالك. وفي قوله عليه الصلاة والسلام:"كلمتان حبيبتان إلى الرحمان، خفيفتا على اللسان، ثقيلتان في الميزان: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم." قال ابن حجر:وقوله: كلمتان)هو الخبر، و(حبيبتان) وما بعدها صفة، والمبتدأ (سبحان الله) إلى أخره، والنكتة في تقديم الخبر تشويق السامع إلى المبتدأ، وكلما طال الكلام في وصف الخبر حسن تقديمه، لأن كثرة الأوصاف الجميلة تزيد السامع شوقا."[2]

5/"إذا كان الخبر ظرفا يفيد الإشارة: نحو: ثم زيد، وهنا عمرو، قياسا على سائر الإشارات إذ تقول: هذا زيد، ولا تقول: زيد هذا."[3]

6/"إذا كان الكلام يفهم منه تقديم الخبر ما لا يفهم منه التأخير: ويكون في بعض الحالات التي تنسجم مع كلام العرب وقد تعارف العرب على نسجها هكذا، نحو: لله درك، إذ يفيد تقديم الخبر في هذا الموضع التعجب ولو تأخر ما أفاد هذا المعنى. وكذلك أن يكون تأخير الخبر مؤديا إلى خفاء المراد من الجملة، أو مؤديا إلى الوقوع في لبس، فمثال الأول: لله درك عالما، فالمراد منها: التعجب، ولو تأخر الخبر، وقلنا: درك لله، لم يتضح التعجب المقصود."[4]

وقد ذكر ناهد عمر عتيق مواضع تقدم الخبر على المبتدأ وعلى مذهب البصريين، وقد احتج المجوزون بما يلي:"ورد كثيرا عن العرب، حكى سيبويه: (تميمي أنا) و(مشنوء من يشنؤك) ومن ذلك(في بيته يؤتى الحكم) و(في أكفانه لف الميت)، وقال الفرزدق:

(1)-علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، ص56.

(2)-ناهد عمر عتيق، المسائل النحوية في كتاب فتح الباري بشرح صحيح البخاري، مكتبة الرشد،ط1، الرياض، السعودية، 1430هـ، 2009م، ج1، ص325.

(3)-علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، ص57.

(4)-عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص504.

بنونا بنو أبنائنا، وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد

فـ(بنو أبنائنا) مبتدأ، خبره متقدم، وهو(بنونا) والتقدير: بنو أبنائنا مثل أبنائنا. جواز تقديم خبر(كان) على اسمها، نحو: كان قائما زيد، و(زيد) مرفوع بالفعل الناسخ لا بـ(قائم) وهما في الأصل مبتدأ وخبر. وجواز تقديم معمول الخبر على المبتدأ، ومنه قوله تعالى: ﴿ أَهَـٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴾"[1] فـ (إياكم) منصوب بـ(يعبدون) وتقدم على اسم (كان)، وهو في أصله مبتدأ، وتقدم معمول الخبر يؤذن بتقدم عامله. ومنه قول الشماخ:

كلا يومي طوالة وصل أروى ظنون أن مطرح الظنون

فـ(وصل) مبتدأ، و(ظنون) خبره، و(كلا يومي) ظرف لـ(ظنون) وتقدم على المبتدأ، وإذا ثبت جواز تقديم معمول الخبر على المبتدأ، فمن الأول أن يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، لأن رتبة العامل قبل المعمول."[2] فإن التقديم والتأخير للتوسع في الكلام أمر جائز، ولا يمنعه الشيء الذي يكون في غير موضعه الأصلي، ودليل ذلك تقديم المفعول به على الفعل والفاعل مع أن رتبته متأخرة. والمبتدأ وخبره جملة مفيدة، مكونة من ركنين أساسين في الكلام (المسند والمسند إليه)، ويقول سيبويه:"وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الأخر ولا يجد المتكلم منه بدا."[3] فالفائدة تحصل بمجموعهما، ولكن قد يحذف أحدهما لوجود دليل عليه. قال ابن يعيش في شرح المفصل:"لأن المبتدأ معتمد الفائدة والخبر محل الفائدة، فلا بد منهما، إلا أنه توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما، فيحذف لدلالتها عليه، لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز أن لا تأتي به ويكون مرادا حكما وتقديرا، ويضمر المبتدأ وحده وجوبا أوجوازا."[4] فقد بين ابن يعيش اضمار المبتدأ وجوبا أو جوازا، وكذلك إضمار الخبر وحده

(1)–سورة سبأ، الأية 40.

(2)–ناهد عمر عتيق، المسائل النحوية في كتاب فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ج1، ص326،327.

(3)–سيبويه، الكتاب، ج1، ص7.

(4)–يحي بن زيد أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن وعلوم حقائق الاعجاز، مؤسسة النصر، (د.ط)، 1981م، ج2، ص118.

أيضا وجوبا أو جوازا سواء كان مفردا أو جملة أو شبه جملة، وإضمار الخبر أكثر من إضمار المبتدأ.

ثالثا: إضمار المبتدأ والخبر وجوبا وجوازا:

جاء في الطراز:"ووجه ذلك هو أن المبتدأ طريق إلى معرفة الخبر، فإن كان الخبر محذوفا ففي الكلام ما يدل عليه وهو المبتدأ. وإذا حذف المبتدأ لم يكن في الكلام ما يدل عليه، لأن الخبر لا يكون دليلا على المبتدأ."[1]

وإضمار الجملة، أي المبتدأ وخبره إذ دل دليل عليهما جائز، وهو كثير في الكلام."ومن هذا الاضمار في باب الاستفهام نحو قولك: (نعم) جوابا، لقول من سأل: أزيد مسافر؟ أي: نعم زيد مسافر، وهذا جواب الاستفهام في الإيجاب. وقولك (بلى) جوابا لقول من سأل: أليس زيد أخوك؟ أي بلى زيد أخي،وهذا جواب الاستفهام في النفي، كقوله تعالى:﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا بَلَىٰ ۛ ﴾ [2] أي: بلى أنت ربنا."[3] ومنه أيضا اضمار جملة من مبتدأ أو خبر مقابل جملة من مبتدأ وخبر أيضا مذكورة فيها. "وذلك لغرض المعنى. كقوله تعالى: ﴿وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ ﴾[4] والتقدير: وهم لا يؤمنون به كله، بدليل إثبات المقابل فيما تقدم عليه، وهو قوله تعالى: ﴿ هَاأَنتُمْ أُولَاءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ ﴾[5] أي: ولا هم يحبونكم، وقد تضمر جملة المبتدأ والخبر المخبر بها عن مبتدأ معطوف على مبتدأ أخر، خبره جملة اسمية أيضا مذكورة في اللفظ، نحو: زيد مسافر وبكر، أي: وبكر أبوه مسافر، وجاز الاضمار من الثاني لدلالة خبر الأول الذكور عليه.

---

(1)-يحي بن حمزة العلوي اليمني، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، مؤسسة النصر،(د.ط)، 1981م، ج2، ص118.

(2)-سورة الأعراف، الأية 172.

(3)-مكي ابن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن، تح حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت، 1984م، ج1، ص101.

(4)-سورة ال عمران، الأية 119.

(5)-سورة ال عمران، الأية 119.

ومنه مذهب الجماعة قوله تعالى: ﴿وَٱلَّـٰٓـِٔي يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَـٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّـٰٓـِٔي لَمْ يَحِضْنَ ۚ ﴾[1] أي: واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر ويقدره بعضهم بـ:(كذلك) أي مفردا لا جملة. وقد تضمر أيضا مبتدأ وخبر في موضع جواب الشرط، لدلالة ما قبل الشرط عليها نحو: أنت مفلح إن صدقت، أي: إن صدقت فأنت مفلح، وهذا على المذهب المشهور في هذه المسألة."[2]

وخلاصة هذا المبحث أن النحويين أجازوا في غير الحالات السابقة التي يجب فيها التزام الترتيب أن يتقدم المبتدأ غلى الخبر وأن يتأخر عنه، مع ملا حظة أن تقدم المبتدأ هو أصل فلا يجوز العدول عن هذا الأصل إلا لسبب بلاغي، ومن الضروري أن نقرر أن المعنى المستفاد في حالة تقدم الخبر يختلف عن المعنى الحاصل في حالة تأخره، "وقد درس البلاغيون أثر التقديم والتأخير في المعاني، ولعل أهم الفروق التي تلمسها عبد القاهر تتمثل في أن تقديم المبتدأ يفيد نوعا من تأكيد الاسناد إليه أو يدل على معنى الحصر فيه، أما تقديم الخبر فضلا عن خلوه من هذا التأكيد والحصر فإنه يشير إلى أهمية المسند."[3] ونستنتج في هذا المبحث أن للرتبة الأصلية فائدة التي قوامها الترتيب الأصلي في الجملة الاسمية المبتدأ أولا ثم الخبر فتكون الفائدة بحفظ الترتيب، لكن عدم حفظ الرتبة الأصلية قد يأتي بالفائدة، فهل هناك فائدة تجنى من التصرف في الرتبة؟

يقول سيبويه:"كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم."[4] ونستنتج من كلام سيبويه أن عدم حفظ الرتبة الأصلية قد أتى به لفائدة، قد لا تكون تلك الفائدة مع حفظ الرتبة، فمثلا في تقديم الخبر على المبتدأ في مواضعة واجبة، كبعض الحالات التي تنسجم مع كلام العرب.

---

(1)- سورة الطلاق، الأية 4.

(2)- عبد الخالق زغير عدل، بحوث نحوية في الجملة العربية، ص227،228.

(3)-علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، ص57، 58.

(4)-سيبويه، الكتاب، ج1، ص34.

الوجوب النحوي في الجملة الفعلية:

1- مفهوم الجملة الفعلية وتأليفها:

نستخلص مما ذكرناه آنفا أن الجملة عند النحويين ما تركبت من العناصر الاسنادية (المسند والمسند إليه)، ومما تبعها من الفضلة منها في الجملة الاسمية أم الفعلية.

والجملة الفعلية: " هي التي بدئت بفعل، سواء كان ماضيا نحو: قام زيد، أو مضارعا نحو: يقوم زيد، أو أمرا نحو: قم، وسواء كان الفعل متصرفا كما في الأمثلة السابقة، أو جامدا نحو: ليس القائم زيدا، وسواء كان تاما نحو قام زيد، أو ناقصا نحو: كان زيد قائما، وسواء كان مبنيا للفاعل نحو: قام زيد، أو مبنيا للمفعول نحو قوله تعالى: ﴿ قُتِلَ ٱلۡخَرَّٰصُونَ ﴾[1] وقد يكون الفعل محذوفا نحو: زيدا ضربته، إذ التقدير: ضربت زيدا ضربته، وقد يتقدم معمول الفعل عليه، نحو قوله تعالى: ﴿ فَفَرِيقٗا كَذَّبۡتُمۡ ﴾[2] إذ إن "فريقا" مقدم من تأخير، وقد يتقدم على الفعل حرف نحو: هل قام زيد؟ وكل ذلك يعد من الجملة الفعلية "[3]

وتتألف الجملة الفعلية من العناصر الاسنادية الفعل والفاعل وما زاد عنهما:

1- الفعل: " هو كل لفظ يدل على حدث في زمن خاص، أو ما دل على معنى في نفسه مقترنا بزمان، فإن كان الحدث ماضيا كان الفعل ماضيا، مثل: (حضر)، وإن كان الحدث حاضرا كان الفعل مضارعا مثل: (يحضر)، وإن دل الفعل على طلب حدوث العمل كان الفعل فعل امر مثل: (احضر)."[4] فصيغ الفعل تنقسم باعتبار الزمان إلى الماضي والمضارع والأمر، فالفعل الماضي: هو كل فعل يدل على حدث مضى،

(1)-سورة الذاريات، الآية 10.

(2)-سورة البقرة، الآية 87.

(3)-باسم موسى الخوالدة، حمزة محمود الخوالدة، القواعد والتطبيق النحوي، دار الحامد، ط1، عمان، 1434هـ، 2013م، ص24.

(4)-المرجع نفسه، ص21.

والمضارع هو كل فعل يدل على حدث في الحال أو المستقبل، والأمر: هو كل فعل يطلب به حصول شيء في الزمن المستقبل.

2- الفاعل: " هو إسم مرفوع يأتي بعد فعل مبني للمعلوم، ويدل على من فعل الفعل نحو: سافر الحجاج، ونحو: حضر القاضي، حكمه: يكون الفاعل مرفوعا دائما، غير أنه قد يسبق بحرف جر زائد فيجر لفظا، ويرفع محلا."[1]

فالجملة الفعلية ما تركبت من العناصر الاسنادية (المسند والمسند إليه) وهما الفعل والفاعل، ولما تبعهما لتمام الكلام والفائدة من فضلة كالمفعول به.

3- المفعول به: هو " كل فضلة انتصبت عن تمام الكلام، يصلح وقوعها في جواب من قال: بأي شيء وقع الفعل، أو يكون على طريقة ما يصلح ذلك فيه، والعامل فيه أبدا الفعل أو اسم الفاعل أو الأمثلة التي تعمل عمله أو اسم المفعول أو المصدر المقدر بأن والفعل، أو الاسم الموضوع موضع الفعل، وأعني بذلك الاغراء والمصادر الموضوعة موضع الفعل وأسماء الأفعال. "[2]

والمفعول به نوعان: " قياسي وسماعي، ويأتي القياسي مع الأفعال المتعدية، فيرتبط المفعول به مع الفعل المتعدي، ولا يتم معنى الفعل إلا مع المفعول به، ويكون العامل فيه ظاهرا، وأما النوع الثاني فهو المفعول السماعي وهي المفعولات التي حذف العامل فيها وجوبا، وهي أسماء منصوبة قيلت في سياقات معينة وأغلبها جاءت في الأمثال، وقد لجأ النحاة إلى تقدير أفعال لتحقيق عناصر الاسناد وتفسير الحركة الاعرابية وهي الفتحة هنا؛ فأعربوا أسماء كثيرة مفعولا به لأنها تنتهي بالفتحة. "[3]

(1)-باسم موسى الخوالدة، حمزة محمود الخوالدة، القواعد والتطبيق النحوي، ص23.

(2)-عمار إلياس البواصلة، المنصوبات في النحو العربي، دار جليس الزمان، ط1، ردمك، الأردن، 2010م، ص55.

(3)-ينظر المرجع نفسه، ص56.

تقديم المفعول به وتأخيره عند النحويين وجوبا وجوازا:

ناقش النحويون مسألة تقديم أو تأخير المفعول به وجوبا وجوازا في الجملة الفعلية في آخر باب الفاعل غالبا، ولكن مناقشتهم لها كانت تعج بالخلافات وعدم الوضوح أحيانا، وكانوا ينكبون على بعض الشواهد الشعرية التي تؤيد رأيا أو تعارضه تاركين شواهد التنزيل العزيز التي هي الحكم الفاصل بين أولئك وهؤلاء، وقد وضع النحويون ضوابط وقوانين للتقديم والتأخير وقسموا مسائل تقديم المفعول به إلى الواجب والجائز.

أولا: حالات تقديم المفعول به على الفعل والفاعل وجوبا:

1- " أن يكون اسما له الصدارة: مثل أسماء الاستفهام وأسماء الشرط ومثال ذلك: ماذا صنعت؟ ومن رأيت اليوم؟ وأي كتاب تقرأ؟ أو كم الاستفهامية في أقوى الآراء، أما شواهد ذلك في التنزيل العزيز منه قوله تعالى:﴿وَيَسۡـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلۡعَفۡوَۗ ﴾[1] في موقع (ما) أوجه تبعا للقراءات القرآنية فيها، فقد قرأ أبو عمرو قل العفو بضم الواو والباقون نصبا، فالرفع على أن (ما) الاستفهامية و(ذا) موصولة فوقع جوابها منصوبا بفعل مقدر للمناسبة أيضا والتقدير: أنفقوا العفو، وهذا هو الأحسن أعني أن يعتقد في حال الرفع كون (ذا) موصولة، وفي حال النصب كونها ملغاة، وفي غير الأحسن يجوز أن يقال بكونها ملغاة مع رفع جوابها وموصولة مع نصبه وقوله تعالى:﴿ أَيًّا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ ﴾[2] (أيا) منصوب بـ (تدعوا) وتدعوا مجزوم به. "[3] ويتقدم المفعول به على الفعل والفاعل: " إذا كان المفعول به من الأسماء التي لها الصدارة كقوله تعالى: ﴿ وَمَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنۡ هَادٍ ﴾[4] فيتقدم المفعول به وجوبا إذا كان واحدا من أسماء

(1)-سورة البقرة، الآية 219.

(2)-سورة الاسراء، الآية 110.

(3)-شرف الدين علي الراجحي، المفعول به وأحكامه عند النحويين وشواهده في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، ط1، الإسكندرية، 1989م، ص97.

(4)-سورة غافر، الآية 33.

الصدارة، " ويجب تقديم منصوب الفعل عليه إن تضمن المنصوب معنى الاستفهام أو الشرط أو أضيف إلى ما تضمن أحدهما نحو: أيهم ضربت؟ وأي حين تركب أركب، وغلام أيهم ضربت؟ وغلام من لقيت فأكرمه. "[1] ويقول شوكت علي عبد الرحمان: " إن كان المفعول به هو موضوع الاستفهام: أكتابا قرأت؟ "[2]

2- " ويجب تقديم المفعول به على الفعل والفاعل إذا كان ضميرا منفصلا مثل قولك: إياك كلمت وإياك يكرم زيد، وشواهده في التنزيل العزيز منها قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾[3] فإياك واجب التقديم على عامله لأن القاعدة النحوية أن المفعول به إذا كان ضميرا لو تأخر عن عامله وجب اتصاله ووجب تقديمه، فإذا تأخر قلت: نعبدك، ولا يجوز نعبد إياك، وقوله تعالى: ﴿ وَإِيَّىَ فَٱرۡهَبُونِ ﴾[4] وقوله تعالى: ﴿وَإِيَّىَ فَٱتَّقُونِ ﴾[5]، فإياي ضمير منفصل في محل نصب ونصبه بفعل محذوف تفسيره الظاهر بعده، والتقدير: وإياي ارهبوا، فارهبون في الآية الثانية وإنما قدرناه متأخرا عنه لأن تقديره متقدما عليه لا يحسن انفصاله، وقال أبو حيان الأندلسي: قدم المفعول ليتواخى رؤوس الآي وقوله تعالى: ﴿ إِن كُنتُمۡ إِيَّاهُ تَعۡبُدُونَ ﴾[6] قدم المفعول كون العامل وقع رأس آية أو للاهتمام به وتعظيما لشأنه لأنه على الله تعالى كما في قوله تعالى: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾[7] وهذا من المواضع التي يجب فيها انفصال الضمير. ويقول محمد

(1)- الرضي الاسترابادي، شرح الرضي للكافية ابن الحاجب، ص395.

(2)-شوكت علي عبد الرحمان درويش، الرخصة النحوية، ص209.

(3)-سورة الفاتحة، الآية 5.

(4)-سورة البقرة، الآية 40.

(5)- سورة البقرة، الآية41.

(6)- سورة البقرة، الآية172.

(7)- سورة الفاتحة، الآية 5.

علي أبو العباس: " كما يجب تقديمه على الفعل إذا كان المفعول اسم شرط مثل: (أيا تكرم أكرم) أو اسم استفهام: (أي رجل أكرمت؟) فأي مفعول به مقدم، أو كان ضميرا منفصلا لو تأخر لزم اتصاله، كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[1] فلو أخر لكان (نعبدك)."[2]

3- " ويجب تقديم المفعول به على عامله إذا كان في هذه الصورة:

أ- (أما) الظاهرة: المفعول به، الفاء الجزائية وليس لعامل المفعول به منصوب غيره، مثل قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ۝ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنۡهَرۡ﴾[3] فاليتيم منصوب لأنه مفعول تقهر والسائل منصوب لأنه مفعول تنهر.

ب-(أما)المقدرة: المفعول به، الفاء الجزائية وليس لعامل المفعول به منصوب غيره، مثل قوله تعالى:﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرۡ ﴾﴿وَٱلرُّجۡزَ فَٱهۡجُرۡ ﴾[4] فتقدم المفعول على عامله."[5] وجاء في شرح الرضي لكافية ابن الحاجب قوله: " وكذا إن كان المنصوب معمولا لما يلي الفاء التي في جواب أما إذا لم يكن له منصوب سواه نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ﴾[6] وذلك لما يجيء في حرف الشرط من أنه لا بد من نائب مناب الشرط المحذوف بعد أما، ولو كان له منصوب آخر جاز أن يتقدم أيهما شئت وتترك الآخر بعد عامله نحو: أما يوم الجمعة فاضرب زيدا. "[7] ويقول شرف الدين علي الراجحي: " قال أبو حيان الأندلسي: هو قريب مما قدره النحاة في قولك: زيدا فاضرب، قالوا تقديره، تنبه فاضرب زيدا، فالفاء جزاب أمر وهذا الأمر إما مضمن معنى الشرط وإما الشرط بعده محذوف على الخلاف، وقد زاد ابن السيد البطليوسي مواطن يتقدم فيها المفعول على الفاعل وجوبا

(1)-سورة الفاتحة، الآية5.

(2)-محمد علي أبو العباس، الاعراب الميسر، دراسة في القواعد والمعاني والاعراب وتجمع بين الأصالة والمعاصرة، دار الطلائع، (د.ط)، القاهرة، (د.ت)، ص64.

(3)-سورة الضحى، الآية9، 10.

(4)-سورة المدثر، الآية3، 5.

(5)-شرف الدين علي الراجحي، المفعول به وأحكامه عند النحويين، ص100.

(6)-سورة الضحى، الآية9.

(7)-الرضي الاستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ص395.

بدلالة بلاغية منها:

1-أن يكون المفعول أجل من الفاعل مثل قولك: شتم الخليفة السفهاء .

2- أن يكون عناية المخبر أو المخاطب بالمفعول أشد من عنايته بالفاعل مثل قولك: ضرب أخي زيد، وشتم أباك عمرو.

3- أن يسجع الكاتب أو الخطيب في فواصل مرفوعة فيعرض له فيها فاعل ومفعول فيؤخر الفاعل من أجل السجع كقول القائل: أحيى الذاهب المذاهب، فات الطالب المطلب.

4- أن يصنع الشاعر شعرا قوافيه مرفوعة فيؤخر الفاعل من أجل القافية كقول النابغة : إذا خضخضت ماء السماء القبائل. "[1]

ثانيا: حالات تقديم المفعول به على الفاعل وجوبا:

1- ويجب اهمال الترتيب وتقديم المفعول به على الفاعل: " أن يكون الفاعل مشتملا على ضمير يعود على ذلك المفعول به، نحو: صان الثوب لابسه، قرأ الكتاب صاحبه... ففي الفاعل وهو (لابس، صاحب) ضمير يعود على المفعول به السابق فلو تأخر المفعول به لعاد ذلك الضمير على متأخر لفظا ورتبة، وهو مرفوض في هذا الموضع أما عودته على المتأخر لفظا دون رتبة وهو المسمى بالمتقدم حكما فجاز، ومن أمثلته عودة الضمير من مفعول به متقدم على فاعله المتأخر نحو: حملت ثمارها الشجرة، فالضمير (ها) في المفعول عائد على (الشجرة) التي هي الفاعل المتأخر في اللفظ دون الرتبة لأن ترتيب الفاعل في الجملة العربية يسبق المفعول به ونحو: أفادت صاحبها الرياضة.

أما عودة الضمير على المتأخر لفظا ورتبة كما عرفنا ممنوع إلا في بعض المواضع المحددة، وقد وردت أمثلة قديمة عاد الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة في غير تلك المواضع، فحكم عليها بالشذوذ وعدم صحة محاكاتها إلا في الضرورة الشعرية، بشرط

(1)-شرف الدين علي الراجحي، المفعول به وأحكامه عند النحويين، ص101.

وضوح المعنى وتمييز الفاعل من المفعول به فمن الخطأ أن نقول: أطاع ولدها الأم، أرضى ابنه أباه. "[1] ويقول شرف الدين علي الراجحي: " أن يكون الفاعل مشتملا على ضمير يعود على المفعول به مثل: زرع الأرض صاحبها، قالوا: إن المفعول هنا واجب التقديم لأننا لو قدمنا الفاعل لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة، وهناك فريق من النحويين منهم (الأخفش الأوسط وابن جني من البصريين وأبو عبد الله الطوال من الكوفيين وابن مالك في التسهيل) أجاز ما رفضه غالب النحويين وأجازوا أن تقول: زان نوره الشجر، وقد عاد الضمير بذلك على متأخر لفظا ورتبة وهو المفعول به، واحتج هذا الفريق بشواهد شعرية ونثرية، وذهب جمهور النحويين إلى أن ذلك خاص بالشعر فقط وقد وردت الشواهد في التنزيل العزيز دليلا على صواب رأي جمهور النحويين في هذه المسألة: ومنه قوله تعالى: ﴿ وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾[2] (ابراهيم) هنا مفعول مقدم وهو واجب التقديم على فاعله عند جمهور النحويين لأنه متى اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول وجب تقديمه لئلا يعود على متأخر لفظا ورتبة، هذا هو المشهور وما جاء على خلافه عدوه ضرورة، وخالف ابن جني وقال: إن الفعل كما يطلب الفاغل يطلب المفعول فصار للفظ به شعور وطلب، وقال ابن عطية: وقدم المفعول للاهتمام بمن وقع الابتلاء به إذ معلوم أن الله هو المبتلي واتصال ضمير المفعول بالفاعل موجب للتقديم يعني أن الموجب للتقديم سببان: سبب معنوي وسبب صناعي، وقوله تعالى: ﴿ لَا يَنفَعُ نَفۡسًا إِيمَٰنُهَا ﴾[3] فالمفعول مقدم على الفاعل ووجب تقديمه هاهنا لأن تأخيره يوجب إضمارا قبل الذكر، وقوله تعالى:﴿ كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ ﴾[4] فوجب تقديمه هاهنا.[5]

ويقول محمد علي أبو العباس: " فيتقدم المفعول به على الفاعل أو على الفعل

(1)-عباس حسن، النحو الوافي، ج2، ص87، 88.

(2)-سورة البقرة، الآية 124.

(3)-سورة الأنعام، الآية 158.

(4)-سورة المؤمنون، الآية 44.

(5)-شرف الدين علي الراجحي، المفعول به وأحكامه عند النحويين، ص95، 96.

وجوبا إذا كان ضمير نصب متصل والفاعل اسما ظاهرا مثل: هداك الله، فالكاف في محل نصب مفعول ولفظ الجلالة فاعل، وإذا كان مقصورا مثل ما كتب المقالة إلا محمد، فالمقالة مفعول به، ومحمد فاعل، وإذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول مثل: أخذ الكتاب صاحبه، فالكتاب مفعول وصاحب فاعل. "[1] ويقول شوكت علي عبد الرحمان: " وجوب تقديم المفعول به على الفاعل:

أ- إذا كان المفعول به ضميرا متصلا بالفعل نحو: أرهقك الاجتهاد.

ب-إذا كان القيام بالفعل محصورا في الفاعل نحو: لا ينال الجائزة إلا المجدون.

ت-إذا اتصل بالفاغل ضمير يعود على المفعول به نحو: ضرب العبد سيده. "[2]

2- " أن يكون الفاعل وقع عليه الحصر بأداة يغلب أن تكون (إلا)المسبوقة بالنفي أو (إنما) نحو: لا ينفع المرء إلا العمل الحميد، إنما ينفع المرء إلا العمل الحميد، وقد يجوز تقديم المحصور ب(إلا) على مفعوله إذا هي تقدمت معه وسبقته، نحو لا ينفع إلا العمل الحميد المرء ... ومن أمثلة تقديم المفعول به جوازا على فاعله وحده: الجهل لا يلد الضياء ظلامه، والشطر الأول من قول الشاعر:

أبت لي حمل الضيم نفس أبية وقلب إذا يسيم الأذى شب وقده

ويفهم من الأقسام السالفة أن المواضع التي يتقدم فيها الفاعل وجوبا هي عينها المواضع التي يتأخر فيها المفعول به وجوبا فيمتنع تقديمه على فاعله، والعكس صحيح كذلك فالمواضع التي يتقدم فيها المفعول به على فاعله وجوبا هي عينها المواضع التي يتأخر فيها الفاعل وجوبا، ويمتنع تقديمه عليه، وحيث لا وجوب في التقديم أو التأخير يجوز الأمران ولا يمتنع هذا أو ذاك. "[3] ويقول شرف الدين علي الراجحي: " أن يكون الفاعل قد وقع عليه الحصر بـ (إنما) عند جمهور النحويين مثل: إنما ضرب زيدا عمرو،

(1)-محمد علي أبو العباس، الاعراب الميسر، ص77.

(2)-شوكت علي عبد الرحمان درويش، الرخصة النحوية، ص210.

(3)-عباس حسن، النحو الوافي، ج2، ص89.

ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا ﴾[1] وتأخير الفاعل وتقديم المفعول هنا يؤذن أن معناه أن الذين يخشون الله من عباده العلماء دون غيرهم ولو عكس لكان المعنى أنهم لا يخشون إلا الله كقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَ ﴾[2] وبينهما تغاير ففي الأول بيان أن الخاشعين هم العلماء وفي الثاني بيان أن المخشي منه هو الله تعالى، أما الحصر بـ (إلا) فيجب فيه تأخير الفاعل المحصور عند جمهور النحويين، ومثال ذلك: ما ضرب عمرا إلا زيد، ولكن الكسائي احتج على عدم تأخير الفاعل المحصور بـ إلا بشواهد شعرية. "[3]

ويقول محمد عبد العزيز العميريني: " عودة الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة قال ابن جني: " وأجمعوا على أن ليس بجائز: ضرب غلامه زيدا لتقدم المضمر على مظهره لفظا ومعنى وقالوا في قول النابغة:

جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

إن الهاء عائدة على مذكور متقدم، كل ذلك لألا يتقدم ضمير المفعول عليه مضافا إلى الفاعل، فيكون مقدما عليه مضافا إلى الفاعل، فيكون مقدما عليه لفظا ومعنى وأما أنا فأجيز خلافا على الجماعة " يتبين من هذا النص أن ابن جني بعد تتبعه كلام العرب واستقراءه لما ورد عنهم من نصوص وشواهد حكم بجواز عودة الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة، نحو: ضرب غلامه عمرا، بل ذهب إلى أبعد من ذلك، فجعله قياسا وقد سبق ابن جني إلى القول بجواز هذا النمط التركيبي الأخفش، وأبو عبد الله الطوال من الكوفيين، يضاف إلى البيت الوارد في نص كلام ابن جني نصوص أخرى جاء الضمير فيها عائدا على متأخر في اللفظ والرتبة ومنها قول الشاعر:

كسى حمله ذا الحلم أتواب سؤدد ورفى في نداه ذا الندى في ذرا المجد

---

(1)-سورة فاطر، الآية 28.

(2)-سورة الأحزاب، الآية39.

(3)- شرف الدين علي الراجحي، المفعول به وأحكامه عند النحويين، ص97 .

وقول أبي جندب بن مرة:

ألا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما جرى من كل جانب

وقول سليط بن سعد:

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سيمار

يؤيد تلك الأدلة القياس وذلك من أوجه:

أ- أن المفعول كثر تقدمه على الفاعل فيجعل لكثرته كالأصل.

ب-إن الفعل المتعدي يقتضي المفعول به كاقتضائه للفاعل تماما وذلك لآن الشعور الذهني بهما مقارن للشعور بالفعل ومعناه.

ت-إن اللغة بالاستعمال ينبغي أن توصف على واقعها لا أن تتحكم فيها صنعة النحاة."[1] ومما نستنتجه من هذه الدراسة أن النحاة حينما قننوا اللغة بقواعد النحو ليظل المتكلم باللغة مقيدا بقواعدها، إلا أن الاستعمال اللغوي لم تتحكم فيه صنعة النحاة بما ضبط بالقواعد النحوية.

ثالثا: حالات اضمار العناصر الاسنادية وجوبا وجوازا في الجملة الفعلية:

المفعول على مذهب البصريين خمسة أنواع: " المفعول به، المفعول المطلق، المفعول فيه، المفعول معه، المفعول لأجله، وهذه أصل في النصب أما على مذهب الكوفيين فإن الفعل إنما له مفعول واحد هو المفعول به، وأخرى ليست مفعولا وإنما هي مشبهة بالمفعول "[2] وهذا المبحث يرتكز على المفعول به وسنتناول اضمار الجملة عليه:

ويوجه النحاة في هذا الباب اهتمامهم إلى الفعل أو شبهه الناصب للمفعول سواء كان ظاهرا أو مضمرا " وعندما يتكلمون على اضمار الفعل وهو ما نعنى به هنا، لا

(1)-محمد عبد العزيز عميريني، الاستقراء الناقص وأثره في النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، (د.ط)، 2008م، ص64، 65.

(2)-عبد الخالق صغير عدل، بحوث نحوية في الجملة العربية، ص241.

يذكرون في الغالب فاعله (الضمير) المضمر معه لأن مدار كلامهم على النصب وعامله المضمر، ولأنه من المعلوم عندهم لا يخلوا الفعل من الفاعل البتة، ولكنهم أحيانا يذكرون الفاعل (الضمير) المضمر ويذكرون أحيانا أيضا أن المضمر جملة فعلية "[1]

" والفعل الناصب للمفعول والمشبه به من حيث الاضمار والاظهار وجوبا أو جوازا يكون على ثلاثة أضرب: أحدهما فعل ظاهر لا يجوز اضماره، وذلك كل فعل إن أضمر لم يكن عليه دليل لفظي أو حالي، والثاني: فعل يجوز فيه الاظهار والاضمار وذلك كل فعل إن أضمر كان عليه دليل لفظي أو حالي، والثالث فعل مضمر لا يجوز اظهاره، وذلك كل فعل وجب اضماره، استغناء بما ينوب عنه؛ أي بما عوض به عنه إذ لا يجمع بين العوض والمعوض وذلك يحفظ ولا يقاس عليه."[2] وسنتناول اضمار الفعل الناصب وفاعله الضمير المضمر معه، أو إظهاره وجوبا أو جوازا في باب المفعول على ما يأتي:

المفعول به: " فالضرب الأول وهو وجوب الاظهار، نحو قولك: زيدا، وأنت تريد: أعط زيدا، وليس ثم قرينة تدل عليه فهذا الفعل (أعط) لا يجوز اضماره، أي يجب اظهاره ، لاحتمال أن يكون مرادك: أنظر واعلم أو علم أو اضرب زيدا، أو غير ذلك مما لا يحصى، فامتنع الاضمار بسبب اللبس في الكلام، جاء في النكت: " فأما ما لا يجوز فيه الاضمار فأن تقول مبتدءا: زيدا من غير سبب يجري ولا حال حاضرة دالة على المعنى، لأنه لا يدرى ما أضمرت من الأفعال. "[3] أما الضرب الثاني وهو جواز الاظهار والاضمار لقرينة لفظية أو حالية فمواضعه كثيرة نذكر أهمها بإيجاز على ما يأتي:

1-حالات اضمار الفعل والفاعل جوازا في الجملة الفعلية:

" ما يضمر جوازا لقرينة لفظية ومنه مثلا إذ قال أحدهم: من أكرم؟ فتقول زيدا، أي أكرم زيدا، فالقرينة اللفظية الظاهرة وهي الفعل (أكرم) في السؤال دليل على الفعل

(1)- ينظر ابن جني، الخصائص، ص360.

(2)-سيبويه، الكتاب، ج1، ص128.

(3) -عبد الخالق زغير عدل، بحوث نحوية في الجملة العربية، ص241.

المضمر وهو نفسه في السؤال، ويجوز اظهار الفعل في الجواب فتقول: أكرم زيدا، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ ﴾[1] أي أنزل خيرا، وقوله تعالى: ﴿ وَيَسۡـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلۡعَفۡوَۗ ﴾[2] بنصب (العفو) أي: ينفقون العفو، وقد تكون القرينة اللفظية معلومة من سياق النص ومنه قوله تعالى: ﴿ وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمۡ هُودٗاۗ ﴾[3] وفي قوله تعالى: ﴿ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمۡ صَٰلِحٗاۗ ﴾[4] وقوله تعالى: ﴿ وَإِلَىٰ مَدۡيَنَ أَخَاهُمۡ شُعَيۡبٗاۗ ﴾[5] وما أشبهه والتقدير في ذا كله: أرسلنا. وقال الفراء في قوله تعالى: ﴿ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمۡ صَٰلِحٗاۗ ﴾[6] وليس قبله شيء ناصبا لـ (صالح) فعلم بذكر النبي والمرسل إليه أن فيه اضمار (أرسلنا).[7] وكذلك أيضا قيل في توجيه الآيتين المذكورتين وما أشبههما ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿ بَلۡ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِـۧمَ حَنِيفٗاۖ ﴾[8] أي بل نتبع ملة، قال سيبويه كأنه قيل لهم: اتبعوا حين قيل لهم: كونوا هودا أو نصارى."[9] ويقدر الكسائي: بل نكون أهل ملة، وضعف الأكثرون هذا الوجه، وقال أبو البركات الأنباري: لأنك تفتقر في هذا الوجه إلى اضمار بعد اضمار الفعل واضمار المضاف، والاضمار على هذا الحد من المتناولات البعيدة فلا يصار اليها ما وجد عنها."[10] والمقدر فيما ذكرنا (أكرم، أنزل، ينفقون، أرسل، نتبع

(1)–سورة النحل، الآية30.

(2)–سورة البقرة، الآية219.

(3)– سورة الأعراف، الآية65.

(4)– سورة الأعراف، الآية73.

(5)– سورة الأعراف، الآية85.

(6)– سورة الأعراف، الآية73.

(7)– الفراء، معاني القرآن، ج1 ص14.

(8)– سورة البقرة، الآية135.

(9)– سيبويه، الكتاب، ج1، ص124.

(10)–ابن الأنباري، البيان في غريب اعراب القرآن، تح محمد أبو الفضل ابراهيم، مطبعة البابي الحيلي، ط1، القاهرة، 1964م، ج1، ص164.

نتبع ونكون) جملة فعلية أضمرت جوازا للدلالة اللفظية عليها، سواءا كانت ظاهرة في اللفظ أو معلومة من سياق النص.

2-حالات اضمار الفعل والفاعل وجوبا في الجملة الفعلية:

وأما الضرب الثالث وهو ما يجب فيه اضمار عامل المفعول به، فقد تعددت مواضعه وتنوعت نذكر أهمها بإيجاز على ما يأتي:

1-باب الاشتغال:" تدخل معظم مسائل هذا الباب فيما نحن فيه على قول البصريين بأن الاسم المشغول عنه المنصوب وجوبا أو جوازا أو ترجيحا عامله يكون في الغالب مضمرا وجوبا يفسره الفعل المذكور نحو: زيدا أكرمته، وبكرا أكرمت أخاه أي أكرمت زيدا أكرمته، واكرمت بكرا أكرمت أخاه وتكون الجملة (أكرمته) و (أكرمت أخاه) المذكورة لا محل لها من الاعراب لأنها مفسرة ولا يجوز اظهار الفعل (المفسر) لأن الفعل المذكور (المفسر) عوض منه، ولا يجمع بين العوض والمعوض منه، أي أن الجملة المقدرة قد اضمرت وجوبا لدلالة الجملة المذكورة عليها. "[1] فقد حذفت الجملة المكونة من الفعل والفاعل وجوبا لدلالة الجملة المذكورة عليها، وذلك ما هو واضح في باب الاشتغال " أما الكوفيون فإنهم ينكرون حقيقة الاشتغال ولهم مذهبان في توجيه نصب الاسم المشغول عنه على مذهب البصريين ما ذهب إليه الكوفيون في هذه المسألة."[2]

2- باب النداء: المنادى عند البصريين مفعول به منصوب لفظا أو محلا وقد اختلف في عامله ومانعني به هنا هو ماذهب إليه جمهور البصريين من أن عامله فعل مضارع قصد به الانشاء لا الاخبار، وقد اضمر وجوبا مع فاعله الضمير المستتر فيه، وتقديره: " أنادي أو أدعو أو أريد، وهذا التقدير على التقريب وليس على الحقيقة لأن النداء لبس بخبر."[3] وهذا مذهب سيبويه إذ قال: " حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في

(1)- مكي ابن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن، ص796.

(2)-الفراء، معاني القرآن، ج2، ص95.

(3)- عبد الخالق زغير عدل، بحوث نحوية في الجملة العربية، ص246.

الكلام فصار(يا) بدلا من اللفظ بالفعل كأنه قال: يا أريد عبد الله، فحذف (أريد) وصارت (يا) بدلا منها لأنك إذا قلت: يا فلان، علم أنك تريده ومما يدلك على أنه ينتصب على الفعل، وأن (يا) صارت بدلا من اللفظ بالفعل قول العرب: يا إياك، إنما قلت: يا إياك أعني، ولكنهم حذفوا الفعل، وصار (يا) و(أيا) و(أي) بدلا من اللفظ بالفعل."[1]

3-باب الاختصاص: ونتناول هنا على مذهب جمهور النحاة فيه، ويكون أسلوب الاختصاص فيه على ضربين: " أحدهما أن يكون بـ (أي) للمذكر، و(أية) للمؤنث، متصلة بهما (ها) التنبيه وجوبا، نحو: أنا أفعل كذا أيها الرجل أو أيتها المرأة، ويلوم هنا بناء (أي) و(أية) على الضم (خلافا لبعضهم) وهو مذهب جمهور النحاة، أي أنهما مبنيان على الضم في محل نصب (مفعول به) على الاختصاص، والناصب لهما فعل مضمر وجوبا تقديره أخص أو أذكر أو أعني أو نحو ذلك.

والثاني: أن يكون بغير (أي) أو (أية) فقد يقوم مقامها اسم منصوب، دال على المراد من الضمير المذكور قبله وهذا الاسم إما مضاف نحو قول الرسول صلى الله عليه وسلم: " نحن معاشر الأنبياء لا نورث." وإما معرف بـ (ال) نحو قولهم نحن العلماؤ نخشى الله كثيرا وإما علم منصوب وهو قليل كقول الشاعر:

بنا تميما يكشف الضباب

فالاسماء (معاشر العلماء تميما) منصوبة على الاختصاص بفعل مضمر وجوبا تقديره: أخص أو أذكر أو أعني، أو نحوه."[2] وهذا الفعل المقدر في هذا الباب مع فاعله الضمير المستتر فيه وجوبا، يدخل في ما نحن فيه أي اضمار الجملة في باب المفعول به، وجملة الاختصاص بأسرها (الفعل، والفاعل) المضمران والاسم الظاهر المنصوب على الاختصاص؛ متعرضة بين المبتدأ وخبره في الحديث الشريف والقول، وبين الجر والمجرور ومتعلقة في البيت الشعري.

(1)-سيبويه، الكتاب، ج1، ص147.

(2)-عبد الخالق زغير عدل، بحوث نحوية في الجملة العربية، ص246.

4- باب المدح والذم: قد يقع النعت عن المنعوت أي يغايره في الاعراب، والقطع وجوبا أو جوازا يكون إلى النصب مع المرفوع، وإلى الرفع مع المنصوب وإلى النصب أو الرفع مع المجرور، فتقول مثلا في الاتباع: هذا زيد الشاعرُ الكاتبُ، وأكرمت زيدا الشاعرَ الكاتبَ، ومررت بزيدٍ الشاعرِ الكاتبِ، ونقول مثلا في القطع مدحا: هذا زيدٌ الشاعرُ الكاتبُ، وأكرمت زيدا الشاعرَ الكاتبُ، ومررت بزيدٍ الشاعرُ الكاتبُ، بقطع النعت (الكاتب) إلى النصب في الأولى والرفع في الثانية، والنصب أو الرفع في الثانية، والنصب أو الرفع في الثالثة، وكذلك أيضا في الذم نحو: هذا زيدٌ الفاسقُ الخبيثُ أو (الخبيثَ)، واحتقرت زيدًا الفاسقَ الخبيثَ أو (الخبيثُ) وابتعدت عن زيدٍ الفاسقِ الخبيثِ أو (الخبيثَ) أو (الخبيثُ)، وكذلك أيضا في الترحم نحو: هذا زيد البائس المسكينُ أو (المسكينَ)، وساعدت زيدا البائس المسكينَ أو (المسكينُ)، وسلمت على زيد البائس المسكينِ أو (المسكينَ) أو (المسكينُ)، وما نعني به هنا هو قطع النعت (واحد أو متعدد) إلى النصب مدحا أو ذما أو ترحما، لأن فيه اضمار فعل ناصب مع فاعله الضمير المستتر فيه، أي فيه اضمار الجملة."[1] ويقدر في القطع إلى النصب عامة: أذكر، أو أعني، أو أخص، أو نحوه، ويقدر (أمدح) أو (أذم) أو (أترحم) كل في موقعه، أما قطع النعت إلى الرفع فيخرج مما نحن فيه لأن المضمر مبتدأ خبره الاسم المرفوع فيكون التقدير في الأمثلة المذكورة هو: الكاتب، وهو الخبيث،وهو المسكين، والضمير المقدر يكون مطابقا للمنعوت في التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع.

" ومما جاء منه مقطوعا إلى النصب في المدح للدلالة على أهمية المقطوع من بين المعطوفات قوله تعالى:﴿وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ...وَٱلۡمُوفُونَ بِعَهۡدِهِمۡ إِذَا عَٰهَدُواْۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلۡبَأۡسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلۡبَأۡسِ﴾[2] بنصب (الصابرينَ) على المدح. قال الزمخشري: " وأخرج (الصابرينَ) منصوبا على الاختصاص والمدح، اظهار فضل الصبر

(1)- عبد الخالق زغير عدل، بحوث نحوية في الجملة العربية، ص247.

(2)- سورة البقرة، الآية177.

في الشدائد، ومواطن القتال على سائر الأعمال."[1] " مثل قوله تعالى:﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[2] بنصب (المقيمين) وهو قول سيبويه: " والمقيمين وإنما قطعت هذه الصفة عن بقية الصفات لبيان فضل الصلاة على غيرها."[3] ويقول الفراء: " وفي توجيه نصب الصابرين تخرجهما مما نحن فيه."[4] ومنه في الذم قوله تعالى: :﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾[5] بنصب (حمالة) أي: أذم أو أذكر حمالة، لم يجعل (حمالة) خبرا عن (امرأته) فنصب على الذم والشتم."[6] ومثله قول مكي بن أبي طالب القيسي: " قوله تعالى: ﴿مَّلۡعُونِينَۖ أَيۡنَمَا ثُقِفُوٓاْ أُخِذُواْ﴾[7] بنصب (ملعونين) على الذم والشتم."[8]

5-باب التحذير والاغراء:

1- التحذير: " وهو تنبيه المخاطب على ظامر مكروه ليتجنبه، وينذر وقوعه للمتكلم أو الغائب والتحذير على ضربين أحدهما: ذكر المحذر والمحذر منه، والمحذر إما أن يكون بـ (إياك) وأخواتها من ضمائر الخطاب، وإما أن يكون بالأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب (المحذر)، ثم يؤتى بالمحذر منه تاليا الواو أو (من) وأمثلة هذا الضرب على ما يأتي:

- إياك والكذب.
- إياك من الكذب.

(1)- الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة، (د.ط)، بيروت، (د.ت)، ج1، ص331. وينظر الأخفش، معاني القرآن، ج1، ص156.

(2)-سورة النساء، الآية162.

(3)-سيبويه الكتاب، ج1، ص248.

(4)-ينظر الفراء، معاني القرآن، ج1، ص106.

(5)-سورة اللهب، الآية4.

(6)-الفراء، معاني القرآن، ج1، ص249.

(7)-سورة الأحزاب، الآية61.

(8)-مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل اعراب القرآن، ج2، ص741.

- إياك أن تكذب.
- يدك والنار.
- يدك من النار، وهذه الأمثلة متفق على صحتها وجوز بعض النحاة:
- إياك الكذب.
- يدك النار (من دون واو أو من) ومنع هذا جمهور النحاة.

ويجوز في هذا الضرب تكرار (إياك) يليها المحذر منه (من دون واو أو من) ومنه قول الشاعر:

إياك إياك المراء فإنه إلى الشر دعاء وللشر جالب

والضرب الثاني: ذكر المحذر منه مكررا أو غير مكرر أو معطوفا عليه نحو:

- الكذبَ الكذبَ.
- الكذبَ.
- الكذبَ والخيانةَ.

ويقدر النحاة في الأمثلة المذكورة في الضربين فعل أمر ناصبا المعمول المحذر والمحذر منه نحو: (إحذر) أو (نح) أو (إتق) أو (خل) أو نحوه، ولا يلزم بتقدير فعل بعينه بل كل ما يؤدي المعنى يصح تقديره، والمقدر في التحذير من الفعل وفاعله (الضمير المستتر فيه وجوبا) جملة أي أن الاضمار هنا من باب اضمار الجملة، والمعمول الظاهر (مفعول به) منصوب بالفعل المضمر وجوبا أو جوازا."[1] ففي هذه الأمثلة وجوب اضمار العناصر الاسنادية للجملة الفعلية، وللنحاة مذاهب في الواجب أو جواز اضمار الفعل الناصب في هذا الباب وذلك بحسب أسلوب التحذير، أي إن كان بـ (إيا) مكررة معطوفا عليها أو غير ذلك، أو كان التحذير بغيرها مكررا أو معطوفا عليه، فتحذف العناصر الإسنادية وجوبا في باب التحذير والإغراء.

قال سيبويه في هذا الباب: " وحذفوا الفعل من إياك لكثرة استعمالهم إياه في الكلام فصار بدلا من الفعل... وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنوا لكثرتها في كلامهم

(1)- عبد الخالق زغير عدل، بحوث نحوية في الجملة العربية، ص249، 250.

واستغناء بما يرون من الحال، وبما جرى من الذكر، وصار المفعول الأول بدلا من اللفظ بالفعل، حين صار عندهم مثل إياك، ولم يكن مثل إياك لو أفردته لأنه لم يكثر في كلامهم مثل إياك، فشبهت بـ (إياك) حين طال الكلام وكان كثيرا في الكلام، ولو قلت: نفسك أو رأسك، الجدار، كان اظهار الفعل جائزا نحو قولك: اتق رأسك واحفظ نفسك واتق الجدار فلما ثنيت صار بمنزلة إياك، وإياك بدل من اللفظ بالفعل، كما كانت المصادر كذلك نحو: الحذر الحذر."[1] فمن كثرة استعمال إياك لدى العرب صارت بدلا عن الجملة الفعلية المضمرة من الفعل الناصب للمفعول وفاعله المستتر.

" ومما جاء في التحذير قول سيبويه: " مثل ذلك (أهلكَ والليلَ) كأنه قال: بادر أهلك قبل الليل، وإنما المعنى أن يحذره أن يدركه الليل، والليل محذر منه."[2] ومنه أيضا: إياك وما يعتذر منه، وماز رأسك والسيف." وما أشبهه وهو كثير.

2- الاغراء: " وهو تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله نحو: الصدق الصدق، والصدق والوفاء، والاغراء كالتحذير على مذهب أكثر النحاة في وجوب اضمار الفعل الناصب مع التكرار والعطف وجواز اضماره واظهاره مع غيرهما، ويقدر الفعل المضمر بـ (إلزم) ونحوه فيكون من باب اضمار الجملة، وما حمل على الاغراء في القرٰن الكريم كثير منه قوله تعالى: ﴿صِبۡغَةَ ٱللَّهِۖ﴾[3] وقوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾[4] أي الزموا أو نحوه ومنه قول الشاعر:

أخاك أخاك إن من لا أخا له كساع إلى الهيجاء بغير سلاح

أي إلزم أخاك، ومنه قولهم: شأنك والحج، ونفسك وما يعنيها، أي (لزم)، وحكم الاسم المنصوب في الاغراء حكمه في التحذير."[5]

---

(1)-سيبويه، الكتاب، ج1، ص138.

(2)-المصدر نفسه، ج1، ص138.

(3)-سورة البقرة، الآية138.

(4)-سورة النساء، الآية 24.

(5)- عبد الخالق زغير عدل، بحوث نحوية في الجملة العربية، ص251.

6- باب الأمثال وما جرى مجراها: " المثل العربي كلام مركب مشهور شبه مضربه بمورده والمثل لا يغير لأنه لما شبه مضربه بمورده لزم أن يلتزم فيه أصله، أي أن ما أضمر في المثل يمتنع اضهاره، لأن إظهاره يغير المثل، وما نعني به هنا هو وجوب اضمار العامل الناصب للمفعول به في المثل، وما جرى مجراه في كثرة الاستعمال، فأعطي حكم المثل في أنه لا يغير أما ما لم يكثر استعماله فيجوز اظهار العامل فيه أو اضماره، ويقدر العامل الناصب فعلا فاعله ضمير مستتر أو بارزا في الغالب أو إسما ظاهرا أحيانا، والمقدر من الفعل والفاعل جملة، أي أن الاضمار هنا من باب اضمار الجملة، وقد يخرج الاضمار مما نحن فيه على رواية رفع اللفظ المنصوب على رواية أخرى في المثل على الابتداء أو الخبر، فيلزم اضمار الجزء الآخر كما يلزم اضمار الناصب."[1] وأمثال العرب وما جرى مجراها في هذا الباب كثيرة جدا نذكر هنا بعض الأمتال مع بيان موجز عنها:

- هذا ولا زعامتك : جاء في شرح المفصل: " هذا مثل يقال لمن يزعم زعمات ويصح غيرها، فلما صح خلاف قوله قيل: هذا ولا زعامتك، أي: هذا هو الحق، ولا أتوهم زعماتك أي ما زعمته، والزعم قول عن اعتقاد ولا يجوز ظهور هذا العامل الذي هو (أتوهم) وشبهه لأنه جرى مثلا والأمثال لا تغير، وظهور عامله ضرب من التغير."[2]

ويوضح سيبويه سبب الاضمار هنا إذ يقول: ولم يذكر (ولا أتوهم) زعامتك لكثرة استعمالهم إياه، و استدلالا له بما يرى من حاله أنه ينهاه عن زعمه."[3] فيشير سيبويه هنا إلى عدم ظهور الجملة الفعلية المضمرة هو كثرة الاستعمال لدى العرب، والاضمار في المثل واجب، لأن ظهور فعل عامل النصب والفاعل الضمير المستتر يغير المثل، ويقدر بعضهم في المثل: " أزعم هذا ولا أزعم زعامتك أو أزعم هذا ولا نزعم زعامتك.

(1)- عبد الخالق زغير عدل، بحوث نحوية في الجملة العربية، ص252.

(2)-ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص28.

(3)-سيبويه، الكتاب، ج1، ص142.

– كل شيء ولا شتيمة حر: جاء في شرح المفصل: ويروى بنصبهما جميعا، وبرفع الأول ونصب الثاني، فمن نصبها فباضمار فعلين، كأنه قال: إئت كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر، ومن رفع الأول فبالابتداء، كأنه قال: كل شيء أمم ولا تشتمن حرا أي: كل شيء محتمل إلا تشتمن حرا ... ولم تظهر الأفعال في هذه الأشياء كلها لأنها أمثال."[1]

ومما جرى مجرى المثل في كلامهم قولهم: " في الأمر حسبك خيرا لك، ووراءك أوسع لك، ونحوه ومنه على مذهب جمهور النحاة قوله تعالى: ﴿فَـَٔامِنُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ ﴾[2] والتقدير في الآية وءاتوا خيرا لكم، فيكون خيرا مفعولا به لفعل الأمر إئتوا المضمر وجوبا مع فاعله الضمير."[3] قال سيبويه: " ومما ينتصب في هذا الباب اضمار الفعل المتروك اظهاره (انتهوا خيرا لكم)، ووراءك أوسع لك، لأنك حين قلت: إنته فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في غيره، وقال الخليل: كأنك تحمله على ذلك المعنى كأنك قلت: انته وادخل فيما هو خير لك فنصبته لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له: انته أنك تحمله على أمر آخر، فلذلك انتصب، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم اياه في الكلام ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال: انته فصار بدلا من قوله: ائت خيرا لك وادخل فيما هو خير لك."[4]

فالطبيعي عند النحاة أن تتبني الجملة العربية على ما اتفقوا عليه في التقعيد ومن قواعد النحو، إلا أن ما نلاحظه من اضمار العناصر الاسنادية جوازا ووجوبا، بات أمرا محتوما كما قال النحاة وما ذكره سيبويه: (وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم اياه في الكلام) فالفعل الناصب وفاعله الضمير المستتر حذفوا وجوبا وهذا ليس مخالفة للأصل في الاستعمال.

فالاضمار ظاهرة لغوية عامة، إذ يميل المتكلم غالبا إلى الايجاز والاختصار،

(1)–ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص27.

(2)–سورة النساء، الآية170.

(3)– عبد الخالق زغير عدل، بحوث نحوية في الجملة العربية، ص253.

(4)–سيبويه، الكتاب، ج1، ص143.

فيضمر أو يحذف بعض العناصر المكررة أو التي كثر استعمالها في الكلام، أو تلك التي يمكن للسامع فهمها اعتمادا على دلالة السياق، أو وجود القرائن اللفظية والحالية والعقلية ويقع الاضمار في العربية كثيرا لأن الايجاز والاختصار من سماتها الأصلية، ومنه اضمار الجملة على موقف مذهب النحاة القدماء في تعريف الجملة وتقسيمهم لها.

واضمار الجملة قد وقع كثيرا في الكلام كما وقع اضمار المفرد ولكن مواضع اضمار الجملة أقل من مواضع اضمار المفرد، لأن معظم النحاة يرجعون تقليل مقدار المضمر كلما أمكن ذلك لثقل مخالفة الأصل في الاستعمال اللغوي، وهو عدم الاضمار ولأن التقدير كلما قل كان أحسن عندهم فقدروا الاسم لا الفعل في كثير من المواضع لأن الاسم مفرد والفعل وفاعله جملة وقد أشار البحث في مواضع كثيرة إلى أن التقدير الأمثل للمضمر أن يكون بحسب المعنى والصناعة النحوية معا.

وقد وقع اضمار الجملة المخبر بها عن المبتدأ أو الحال في مواضع كثيرة، أما الجملة المخبر بها عن المبتدإ في الأصل وهي الواقعة خبرا للفعل.

وفي باب المفعول أو المشبه به وقع كثيرا اضمار الفعل الناصب لهما، إذ دل عليه اللفظ أو المعنى، وقد أغفل معظم النحاة الاشارة إلى ان الاضمار هنا من باب الجملة، لأن مدار كلامهم في هذا الباب كان على الفعل (العامل) الناصب للمفعول، ولأنه معلوم أن لكل فعل لا بد له من فاعل إن لم يكن ظاهرا فمقدرا.

الخاتمة

لقد أفضت بنا الدراسة إلى جملة من النتائج التي يمكن إجمال أهمها:

– البحث في مقولة الوجوب في النحو العربي له أثر خالد متجدد لا ينحصر معينه، مما أثبت لي بجلاء أن هذا التراث النحوي لا يزال قادرا على فتح أبواب عديدة في النحو، وقد بدأت مقولة الوجوب متماشية مع فكرة البحث عن حلول ظاهرة اللحن في كلام العرب، وبنيت أحكام الوجوب عند النحاة الأوائل على أساس الاستقراء لكلام العرب.

– تعبير النحاة عن الأحكام النحوية بالصيغة الفعلية يحمل في طياته الإشارة إلى سن قاعدة نحوية يجدر التنبه عليها أو السير على منولها. فإن الحكم النحوي قد تأثر بالحكم الفقهي بدءا بالألفاظ وختاما بالقواعد والأساليب وطرائق التعبير.

– الوجوب لدى النحويين يأخذ صورتين: أحدهما: ماألزمته العرب، والثانية: ماألزمته قوانين النحو والقواعد التي لا يجدون محيصا عنها، وما خالف أحكام الوجوب فهو من باب الضعيف والشاذ والقليل.

– لقد شغلت الاستعمالات اللغوية كثيرا من الدارسين في تيسير الفهم إذ تشكل المادة التي أظهرت القواعد اللغوية والنحوية، وساهمت في بنائها بناء على هذه الاستعمالات، فلم توضع هذه القواعد والضوابط اعتباطا. إنما اعتمدها النحاة منذ الارهاصات الأولى إلى ما بعد سيبويه على أصول تحكم هذه القواعد والضوابط تعرف بأصول النحو العربي.

– مصادر أحكام الوجوب في التقعيد النحوي هي القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب، وتعد هذه المصادر المنابع التي استقى منها النحاة القواعد والضوابط النحوية.

– انطلق النحاة في ضبط قواعد لغتهم بوضع قوانين تحكيمية تشرف على مراقبة مواضع عناصر التركيب، وزادوا هذه القوانين سلطة الوجوب والجواز. كجواز التقديم والتأخير لبعضها، ووجوب التزام الرتبة الأصلية لبعضها الآخر، إذ لا يجوز نقل عنصر إلى موضع غير موضعه الأصلي.

– أحكام الوجوب في الجملة العربية تتعلق ببعض المسائل كالرتبة والتقديم والتأخير والاضمار. كتقديم المفعول به على الفاعل وجوبا إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول، فوجب تقديم المفعول لئلا يعود الضمير على متأخر لفضا ورتبة وهذا مذهب جمهور النحاة، ويتقدم المفعول وجوبا إذا كان ضميرا منفصل نحو(إياك).

– إضمار الفعل والفاعل وجوبا في الجملة الفعلية ضرورة يقتضيها التركيب، فالإضمار ظاهرة لغوية عامة إذ يميل المتكلم غالبا إلى الايجاز والاختصار فيضمر أو يحذف العناصر المكررة أو التي كثر استعمالها في الكلام، أو تلك التي يمكن للسامع فهمها اعتمادا على دلالة السياق أو وجود القرائن اللفظية أو المعنوية أو الحالية أو العقلية، ويقع الإضمار في العربية كثيرا لأن الإيجاز والاختصار من سماتها الأصلية.

– بنيت أحكام الوجوب في التركيب على المعنى دون الاكتفاء بالرتبة، وأن المعنى هو الذي يقود مستعمل اللغة إلى إثبات حالات الوجوب أو الجواز، فإذا ما كان حفظ الرتبة الأصلية قد أتى لفائدة، قد لا تكون تلك الفائدة مع حفظ الرتبة الأصلية.

– فقد أثر في فصيح الكلام من الاستعمالات شواهد خالفت ما أوجبه النحاة في القواعد النحوية، ولكنهم انصرفوا عن جعلها هي الواجب وجعل غيرها ممتنعا لقلة ما بلغهم من الشواهد في فصيح الكلام، وقد تسقط حالات الوجوب لدى النحاة إلى منزلة الجواز للضرورة الشعرية.

– اختلف النحاة في الحكم على التراكيب النحوية فما يراه نحوي جائز يحكم عليه غيره بالواجب، بما يتهيأ من دليل لكل منهما فيتغير الحكم بتغير الدليل وفهم النحوي له.

– أحكام النحاة في التراكيب النحوية تقوم على مسلمات نحوية ثابتة، كما أن حكم الجواز وسط بين الوجوب والامتناع، فيذكر الجواز أحيانا مقابل الوجوب ويذكر مرة أخرى في مقابل الامتناع.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصـادر والمراجـــع:

*القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم، دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط4، 1406هـ.

أولا المصـادر والمراجـــــع :

1- الآمدي:(سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد ت 626هـ)

- الإحكام في أصول الأحكام، ضبطه وكتب حواشيه الشيخ ابراهيم العجوز، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1400هـ.

2 - الأخفش:(أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاظعي البلخي البصري)

- معاني القرآن، تحقيق فائز فارس، ط2، الكويت، 1401هـ، 1981م.

3- أحمد أمين:

- ضحى الاسلام، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت، لبنان، 1982م.

4- أحمد مختار عمر:

- البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، عالم الكتب، ط5، القاهرة، مصر، 1988م.

5- الانصاري:(زكريا بن محمد)

- الحدود الأنيقة، تحرير مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، ط1، بيروت، لبنان، 1411هـ.

6- ابن الانباري:(أبو البركات ت577هـ)

- البيان في غريب إعراب القرآن الكريم، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، مطبعة البابي الحيلي، ط1، القاهرة، 1964م.

7- باسم موسى الخوالدة، حمزة محمود الخوالدة:

-القواعد والتطبيق النحوي، دار الحامد، ط1، عمان، الأردن، 1434هـ، 2013م.

8- بطرس البستاني:

– محيط المحيط قاموس مطول للغة العربية، مكتبة لبنان طبعة جديدة، بيروت، لبنان، 1987م.

9– تمام حسان:

– الأصول دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر عند العرب، عالم الكتب، ط1، القاهرة، مصر، 1420هـ، 2000م.

10– التهانوي محمد علي:

– موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق علي دحروج وزملاؤه، مكتبة لبنان، ط1، لبنان، 1996م.

11– التواتي بن تواتي:

– محاضرات في أصول النحو، مطبعة رويغي، ط1، الأغواط،2006م.

12– ثعلب:(أبو العباس أحمد بن يحي)

–مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط3، مصر.

13– الجرجاني:(علي بن علي الجرجاني ت816هـ)

– معجم التعريفات، تحقيق محمد الصديق المنشاوي، دار الفضيلة، (د.ط)، القاهرة، مصر،(د.ت).

– التعريفات، تحقيق ابراهيم الابياري، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت، لبنان، 1405هـ.

14– الجرجاني: (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان ت471هـ)

– دلائل الإعجاز، تعليق وشرح عبد المنعم خفاجة، مكتبة القاهرة، ط1، القاهرة، مصر، 1969م.

15– ابن الجزري:(الإمام الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي ت 833هـ)

– النشر في القراءات العشر، خرج آياته الشيخ زكريا عميرات وقدم له علي محمد الضباع، المكتبة التجارية، (د.ط)، مصر، (د.ت).

16- ابن جني:(أبو الفتح عثمان ت 392هـ)

- الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، (د.ط)، بيروت، لبنان، (د.ت).

- اللمع في العربية، تحقيق سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، (د .ط)، عمان، الأردن، 1988م.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات الايضاح عنها، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، لبنان، (د.ت).

17- أبو الحسن علي بن الحسن الضائي:

- المنجد في اللغة، تحقيق أحمد مختار عمر، ضاحي عبد الباقي، عالم الكتب، ط2، القاهرة، مصر، 1988م.

18- خديجة الحديثي:

- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، دار الرشيد للنشر، ط1، بغداد، العراق، 1981م.

- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، (د.ط)، الكويت، 1994م.

19- دليلة مزوز:

- الاحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة دراسة تحليلية نقدية، عالم الكتب الحديث، ط1،إربد، الأردن، 2011م.

20- ابن رشيق القيرواني (ت 456هـ):

- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، (د.ط)، بيروت، لبنان، 1972م.

21- الرضي الاسترابادي (محمد أبو الحسن ت 686هـ):

– شرح الرضي للكافية ابن الحاجب، تحقيق محمد ابراهيم الحفظي، إدارة الثقافة والنشر بالجامعة، ط1، الرياض، 1414هـ، 1993م.

22– الزبيدي:(محمد المرتضى الحسيني ت1205هـ)

– تاج العروس، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، (د.ط)، 1965م.

– طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف، ط2.

23– الزجاجي:(أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق تر337هـ)

– مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، (د.ط)، مصر،1962م.

24– الزمخشري:(أبو القاسم محمود بن عمر ت538هـ)

– أساس البلاغة، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1419هـ، 1998م.

– الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، دار المعرفة، (د.ط)، بيروت، لبنان.

25– ابن السراج: (أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي ت 316هـ)

– الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط3، بيروت، لبنان، 1417هـ، 1996م.

26– سعد الدين جاسم التفتازاني (ت 792هـ):

– التلويح إلى كشف حقائق التوضيح، دار الأرقم، ط1، بيروت، لبنان، 1998م.

27– سعيد الأفغاني:

– في أصول النحو، المكتب الإسلامي، دمشق، 1407هـ.

28– سعيد جاسم الزبيدي:

– القياس في النحو، دار الشؤون، ط1، عمان، الأردن، 1997م.

29– أبو سعيد السيرافي: (أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان ت 368هـ)

– شرح أبيات سيبويه، تحقيق محمد الريح هاشم، دار الجيل، ط1، بيروت، لبنان، 1996م.

30– سيبويه: (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت 175هـ)

– الكتاب، تحقيق محمد عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط4، القاهرة، مصر، 1425هـ، 2004م.

31– السيوطي: (الإمام جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر ت911هـ)

– الإتقان في علوم القرآن، تحقيق أبو الفضل ابراهيم، الهيئة المصرية للكتاب، (د.ط)، القاهرة، مصر، 1984م.

– الإقتراح في علم النحو، تحقيق محمد اسماعيل الشافعي، دار الكتاب العلمية، (د.ط)، بيروت، لبنان، (د.ت).

– المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه محمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل ابراهيم، منشورات المكتبة العصرية، (د.ط)، بيروت، لبنان، 1998م.

– همع الهوامع شرح جمع الجوامع، مطبعة السعادة، ط1، مصر، 1328هـ.

32– شرف الدين علي الراجحي:

– المفعول به وأحكامه عند النحويين وشواهده من القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، ط1، الاسكندرية، مصر، 1989م.

33– شوكت علي عبد الرحمان درويش:

– الرخصة النحوية، المملكةالأردنية الهاشمية، (د.ط)، عمان، الأردن، 1425هـ، 2004م.

34– صالح بلعيد:

– في أصول النحو، دار هومة، (د.ط)، الجزائر، 2005م.

35– صباح علاوي السامرائي:

- الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي، دار مجدلاوي، ط1، عمان، الأردن، 2011م، 2012م.

36- عباس حسن:

- النحو الوافي، دار المعارف، ط3، القاهرة، مصر، (د.ت).

37- عبد الخالق زغير عدل:

- بحوث نحوية في الجملة العربية، رند للطباعة والنشر، ط1، العراق، 2011م.

38- عبد الرحمان الحاج صالح:

- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، (د.ط)، 2007م.

39- عبد الرؤوف المناوي (محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين ت1031هـ) التوقيف على مفاهيم التعاريف، تحقيق محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، ط1، بيروت، لبنان، 1410هـ.

40- عبد الفتاح الحموس:

- الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي، دار عمار، ط1، 1997م.

41- عبد القادر بن عمر البغدادي:

- خزانة الأدب، المطبعة الأميرية بولاق، ط1، مصر، (د.ت).

42- ابن عقيل:

- المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق كامل بركات، دار الفكر، (د.ط)، دمشق، 1400هـ، 1930م.

43- عبد اللطيف بن الخطيب:

- متن ألفية ابن مالك، مكتبة العروبة، ط1، الكويت، 1427هـ، 2006م.

44- عبد الله بن محمد الخثران:

- مراحل تطور الدرس النحوي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1993م.

45- علي أبو المكارم:

- الجملة الاسمية، مؤسسة المختار، ط1، القاهرة، مصر، 1428هـ، 2007م.

46- أبو علي الفارسي:

- المسائل المشكلة، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، (د.ط)، بغداد، (د.ت).

47- عمار إلياس البواصلة:

- المنصوبات في النحو العربي، دار جليس الزمان، ط1، ردمك، الأردن، 2010م.

48- عبد الوهاب حمودة:

- القراءات واللهجات، مكتبة النهضة المصرية، ط2، القاهرة، مصر، 1948م.

49- ابن فارس: (أبو الحسن أحمد بن زكريا ت 395هـ)

- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشويمي، مؤسسة أ، بدران للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1383م.

50- فاضل صالح السامرائي:

- الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر للطباعة والنشر، ط1، عمان، الأردن، 1422هـ، 2002م.

51- الفراء:(أبو زكريا يحي بن زياد ت 207هـ)

- معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح اسماعيل سيلي، وعلي نجدي ناصف، دار السرور، مصر، (د.ت).

52- الأصفهاني أبو الفرج :

- الأغاني، دار الكتب المصرية، ط1، مصر، (د.ت).

53- الفيروز آبادي:(مجد الدين بن يعقوب ت817هـ)

- القاموس المحيط، ضبط وتوثيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، ط1، بيروت، لبنان، 2003م.

54- فيصل صفا:

- شواهد النحو الشعرية، عالم الكتب الحديث، ط1، إربد، الأردن، 2012م.

55- القزويني:(جلال الدين محمد بن أحمد بن فارس الانصاري ت 739هـ)

- معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة مصطفى البابي الحيلي، (د.ط)، القاهرة، مصر، 1972م.

56- مازن المبارك:

- الرماني النحوي في ضوء شرح كتاب سيبويه، دار الفكر، ط3، دمشق، 1995م.

57- المبرد: (أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الاكبر بن عمير ت285هـ)

- الكامل في اللغة والأدب، تحقيق جمعة الحسين، دار المعرفة، ط2، بيروت، لبنان، 2007م.

- المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، (د.ط)، القاهرة، مصر، 1425هـ، 1994م.

58- شعبان عبد العاطي عطية، أحمد حامد حسين، جمال مراد حلمي، عبد العزيز النجار:

- المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية مجمع اللغة العربية، ط4، مصر، 1425هـ، 2004م.

59- محمد حسن عبد العزيز:

- القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي، ط1، مصر، 1995م.

60- محمد الخضر حسين:

- دراسات في العربية وتاريخها، المكتب الاسلامي، ط2، دمشق، 1960م.

61- محمد خير الحلواني:

- أصول النحو العربي، مطبعة الشرق، (د.ط)، سوريا، 1979م.

62- محمد عبد العزيز عميريني:

– الاستقراء الناقص وأثره في النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، (د.ط)، 2008م.

63– محمد علي أبو العباس:

– الاعراب الميسر دراسة في القواعد والمعاني والإعراب تجمع بين الأصالة والمعاصرة، دار الطلائع، (د.ط)،القاهرة، (د.ت).

64– محمد عيد:

– الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، ط3، القاهرة، 1988م.

65– محمد كاظم البكاء:

– منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، دار الشؤون الثقافية العامة، (د.ط)، بغداد، 1989م.

66– محمد اللبيدي:

– معجم المصطلحات النحوية والصرفية، دار المسيرة، ط1، عمان، الاردن، 2007م.

67– محمود مطرجي:

– في النحو وتطبيقاته، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2000م.

68– المختار أحمد ديرة:

– دراسة في النحو الكوفي، دار قتيبة ، ط1، بيروت، لبنان، 1991م.

69– مكي بن أبي طالب القيسي:

– مشكل إعراب القرآن الكريم، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت، لبنان،1984م.

70– المنصف عاشور:

– ظاهرة الاسم في التفكير النحوي بحث في مقولة الاسمية بين التمام والنقصان، منشورات كلية الآداب منوبة، ط2، تونس، 2004م.

71– ابن منظور:(أبو الفضل جمال الدين محمد بن كرم ت711هـ)

– لسان العرب، تحقيق عبد الله العلايلي ويوسف الخياط، دار صادر، ط1، بيروت، لبنان، 1990م.

72– موزة المقبالي:

– أحكام الوجوب في كتاب سيبويه، الانتشار العربي، ط1، بيروت، لبنان، 2009م.

73– ناهد عمر عتيق:

– المسائل النحوية في كتاب فتح الباري بشرح صحيح البخاري، مكتبة الرشد، ط1، الرياض، 1430هـ، 2009م.

74– نزار بنيان شمكلي ضمد الحميداوي:

– الاحكام التقويمية في النحو العربي دراسة تحليلية، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 2010م.

75– نور الدين عبد الرحمان الجامي:

– الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق أسامة طه الرفاعي، دار الأفاق العربية، ط1، القاهرة، مصر، 1423هـ، 2003م.

76– ابن هشام الانصاري:(الإمام أبو محمد بن عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ت 761هـ)

– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد الخالق عظيمة، دار المعارف، (د.ط)، القاهرة، مصر، 1386هـ.

– شرح التصريح على التوضيح، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1421هـ.

77– وهبة مجدي:

– معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مكتبة لبنان، ط2، بيروت، لبنان، 1984م.

78– يحي بن حمزة العلوي اليمني:

– الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، مؤسسة النصر، 1981م.

79– يحي بن زيد أبي طالب القيسي:

– مشكل إعراب القرآن وعلوم حقائق الإعجاز، مؤسسة النصر، (د.ط)، 1981م.

80– يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين:

– القواعد الفقهية، مكتبة الرشد، ط1، الرياض، 1418هـ، 1998م.

81– ابن يعيش:(أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي ت 643هـ)

– شرح المفصل، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه، إميل بديع يعقوب إدارة الطباعة المنرية، 1422هـ، 2001م.

ثانيا الكتب المترجـــــــمة:

82– فندريس جوزيف، اللغة، تعريب عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، مكتبة المصرية، ط1، القاهرة، مصر، 1950م.

الرســـــــــــــائل:

83– صباح علاوي خلف:

– ظاهرة الوجوب النحوي في كتاب سيبويه ومعاني القرآن للفراء، رسالة ماجستير، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، العراق، 2003م.

84– نواف مسلم عودة الهواينة:

– المسوغات النحوية بين القاعدة والاستعمال، اشراف عبد القادر مرعي، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة، فلسطين، 2010م.

المجـــــــــــلات:

85– مجلة علوم اللغة العربية وآدابها، العدد الثاني والثالث، جامعة الوادي، الجزائر.

فهرس المحتويات

فهـــرس المحتـــــــويات:

- الشكر والتقدير

- مقدمـــــــة.....أ- ج

- الفصل الأول: **تحديد مصطلحات عنوان البحث**.....7

I. معنى الوجوب لغة واصطلاحا.....7- 16

1- معنى الوجوب لغة.....8- 10

2- الوجوب اصطلاحا.....10 -15

II. المصطلحات الدالة على الوجوب عند النحويين.....16

1- المصطلحات الدالة على الوجوب عند سيبويه في الكتاب.....16- 22

2- المصطلحات الدالة على الوجوب عند الفراء في معاني القرآن.....23- 25

3- المصطلحات الدالة على الوجوب عند الأخفش في معاني القرآن.....26- 27

4- المصطلحات الدالة على الوجوب عند المبرد في المقتضب.....28- 29

5- المصطلحات الدالة على الوجوب عند ابن جني في الخصائص.....30- 31

III. إشكالية التقعيد النحوي والإستعمال.....32- 35

- الخلاصة.....35

الفصل الثاني: **مصادر أحكام الوجوب في التقعيد النحوي**.....36

1- مفهوم القواعد لغة واصطلاحا.....37

2- الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته.....38- 45

3- الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف.....46- 48

4- الاحتجاج بكلام العرب.....49- 59

- الخلاصة.....60

- الفصل الثالث: **الوجوب النحوي في الجملة العربية**.....61
- مفهوم الجملة.....62
- تأليف الجملة.....63- 66
1- **الوجوب النحوي في العناصر الإسنادية في الجملة الاسمية**.....67
- مفهوم الجملة الاسمية.....68- 71
- الترتيب في الجملة الاسمية.....72
أولا: حالات تقديم المبتدأ على الخبر وجوبا.....72
1- أن يكون المبتدأ من الأسماء التي لها حق الصدارة.....73
2- أن يتفق المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير.....73- 74
3- أن يكون الخبر محصورا فيه المبتدأ.....75
4- أن يكون الخبر جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر يعود على المبتدأ.....76
5- إذا كان المبتدأ ضمير متكلم أو مخاطب مخبر عنه بالذي وفروعها.....77
6- أن يكون المبتدأ دخلت عليه لام الابتداء.....77
7- إذا كان الخبر متعددا.....77
ثانيا: حالات تقديم الخبر على المبتدأ وجوبا.....78
1- أن يكون المبتدأ نكرة محضة ولا مسوغ لابتداء به إلا تقدم الخبر المختص.....79
2- إذا كان الخبر له الصدارة.....79- 80
3- إذا كان محصورا في المبتدأ.....80
4- أن يكون المبتدأ مشتملا على ضمير يعود على جزء من الخبر.....81
5- إذا كان الخبر ظرفا يفيد الإشارة.....82
6- إذا كان الكلام يفهم منه تقديم الخبر مالا يفهم منه التأخير.....82- 83
- إضمار المبتدأ والخبر وجوبا وجوازا.....84- 85
- الخلاصة.....85

2- **الوجوب النحوي في الجملة الفعلية**.....86

- مفهوم الجملة الفعلية وتأليفها.....86- 87

أولا: حالات تقديم المفعول به على الفعل والفاعل وجوبا.....88

1- أن يكون إسما له الصدارة.....88- 89

2- يجب تقديم المفعول به على الفعل والفاعل إذا كان ضميرا منفصلا.....89

3- يجب تقديم المفعول به إذا كان بعد(أما).....90

ثانيا: حالات تقديم المفعول به على الفاعل وجوبا.....91

1- أن يكون الفاعل مشتملا على ضمير يعود على المفعول به.....91- 92

2- أن يكون الفاعل وقع عليه الحصر.....93- 94

ثالثا: حالات إضمار العناصر الإسنادية وجوبا وجوازا في الجملة الفعلية.....95

أ/ حالات إضمار الفعل والفاعل جوازا في الجملة الفعلية.....96-97

ب/ حالات إضمار الفعل والفاعل وجوبا في الجملة الفعلية.....98

1- باب الاشتغال.....98

2- باب النداء.....98- 99

3- باب الاختصاص.....99

4- باب المدح والذم.....100- 101

5- باب التحذير والإغراء.....101- 105

الخلاصة.....106

الخاتمة.....107- 108

قائمة المصادر والمرجع.....109- 119

فهرس المحتويات.....120- 122

ملخــص:

تتناول هذه الدراسة الشروط النحوية من حيث طبيعتها في التقعيد النحوي، والبحث في مقولة الوجوب بين التقعيد والاستعمال، يبين أن فكرة الوجوب بدأت عن البحث لحلول ظاهرة اللحن التي ظهرت في كلام العرب، وبنيت فكرة الوجوب عند النحاة الأوائل على أساس الاستقراء لكلام العرب، فأصبح الوجوب عند النحاة يأخذ صورتين: أحدهما ما ألزمته العرب، والثانية ما ألزمته قوانين النحو والقواعد التي لا يجدون محيصا عنها، وكانت مصادر أحكام الوجوب في التقعيد النحوي هي القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب، وتناولت الدراسة أحكام الوجوب النحوي في الجملة العربية، كأحكام الوجوب النحوي في الجملة الاسمية والجملة الفعلية المرتبطة ببعض المسائل كالتقديم والتأخير والإضمار.

Résumé

Cette étude porte sur les contrôles grammaticales et les conditions dans la nature dans des règlements grammatical, et de la recherche dans la notion d'obligation entre règlement et utilisation, montre que l'idée d'obligation de commencer votre recherche de solutions au phénomène de mal prononcé qui a émergé dans la langue des Arabes, et la structure de l'idée d'obligatoire à les meilleurs grammairiens sur la base d'une extrapolation aux mots des Arabes, apportant obligatoire lorsque grammairiens prend deux sortes des formes: l'une est contraint à des Arabes, et le second est contraint à la grammaire, et les règles où qu'ils ne trouvent pas aucune variante par les lois, elle ces sources sont représentées dans le Saint Coran et de ses lectures, et le Hadith, et les mots de les Arabes , et ensuite, l'étude a examiné les dispositions de la grammaire obligatoire qui se rapportent à la phrase arabica, dispositions de la grammaire obligatoire à la phrase nominale et la phrase verbale. Ensuite associé à certaines des questions où il y a la fournisation, la prémédication et l'omission.